

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون



الجلسة العامة ٥١

الثلاثاء ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سونغ - سو (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

خطاب الأونرابل بيير تشارلز، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في كمنولث دومينيكا

الرئيس (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في كمنولث دومينيكا.

اصطُحِب الأونرابل بيير تشارلز، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في كمنولث دومينيكا إلى المنصة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أرحب ببالغ السرور بدولة الأونرابل بيير تشارلز، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في كمنولث دومينيكا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد تشارلز (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية): يسرني، بل ويشرفني أن أحاطب الجمعية باسم حكومة وشعب كمنولث دومينيكا. وأود أن أعرب عن تهانتي لكم، سيدي، ولبدكم، جمهورية كوريا، على انتخابكم للمنصب الرفيع، منصب رئيس الدورة السادسة والخمسين للجمعية

العامة، وأثق بأن خصالكم الدبلوماسية المعروفة ستساعدكم كل المساعدة على قيادة شؤون الجمعية العامة بكفاءة وتصميم. كما أن السيد هاري هولكيري، سلفكم المباشر، يستحق بمجدارة شكرنا وتقديرنا للأسلوب القدير جدا الذي رأس به مؤتمر قمة الألفية والدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأود كذلك أن أهنيئ السيد كوفي عنان، الأمين العام، على انتخابه لفترة ثانية وعلى منحه، والأمم المتحدة، جائزة نوبل للسلام.

تجري هذه المناقشة في ظل ظروف غير مألوفة. فأعمال ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية الشنيعة غيرت حياة الكثيرين على نحو مؤذ ومفجع إلى أقصى حد. وأود أن أعرب مرة أخرى عن أعمق تعازي وأن أتعهد بتقديم كامل الدعم والتضامن من كمنولث دومينيكا، حكومة وشعبا، إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وشعبها وإلى جميع الأسر المكلومة، بما فيها الأسر التي فقدت أحياءها المسافرين على الرحلة ٥٨٧.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

ضخمة على الاقتصاد العالمي، الذي تدهور تدهورا متزايدا، بما لذلك من عواقب مزعجة بصفة خاصة للبلدان النامية الصغيرة، مثل كمنولث دومينيكا. وهناك دليل قوي في منطقة البحر الكاريبي على الأضرار التي حلت بقطاعات حيوية في اقتصادنا، مثل السياحة والخدمات المالية والزراعة. إن الخسارة الفعلية والمتوقعة في الوظائف تبلغ الآلاف في هذه المنطقة، كما أن هناك تنبؤات رهيبية بزيادة البطالة ونقص العائدات في البلدان التي سبق أن عانت من ضغوط مالية.

ومما يعقد المشكلة القلق الشديد من أنه في محاربة الإرهاب وفي محاولة إنفاذ تدابير مكافحة الإرهاب، فإن بعض المجالات التي تخطى فيها البلدان النامية في منطقة البحر الكاريبي. مميزة تنافسية، مثل قطاع الخدمات المالية، قد تتعرض إلى ضغوط غير عادية وتُستهدف بدون إنصاف ويجري ربطها بالأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال. ونحن مقتنعون بأن التشريعات الضريبية التنافسية والمنظمة على نحو جيد يجب أن تعالج بشكل منفصل ومتميز عن الأنشطة غير القانونية، مثل غسل الأموال. وسيظل كمنولث دومينيكا على التزامه الصارم بمكافحة الإرهاب الدولي بنفس المقدار الذي نسعى به إلى ضمان أن قطاع الخدمات المالية لدينا، وهو دعامة رئيسية للقوة الدافعة لتنوعنا الاقتصادي، لن يقدم الدعم لمرتكبي الأنشطة الإجرامية في تمويل الإرهاب.

الجهود الحالية ضد الإرهاب الدولي هامة وتقتضي منا أن نهتم بذلك النشاط. غير أن أبعادا أخرى لجدول الأعمال العالمي يجب أن تسترعي انتباه المجتمع الدولي والأمم المتحدة. ولا يسعنا أن نبعدها عن مجالات انشغالنا. فهي تتضمن طائفة كبيرة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية التي تجري مواجهتها يوميا وبأكبر قدر من جانب الفقراء والمعوزين في العالم. ومن المحتمل أن تتفاقم

إن أصداء آثار تلك الأعمال انتشرت وبلغت أماكن تبعد كثيرا عن مدينة نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، مما أدى إلى تفاقم الأحوال الاقتصادية والاجتماعية وإلى التقويض الخطير للجهود الرامية إلى التصدي للتحديات العديدة التي تواجهها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وبإيجاز، لقد وقعنا جميعا، بصورة أو بأخرى وبقدر أقل أو أكبر، ضحية لتلك الأعمال الإرهابية التي نزلت بالولايات المتحدة الأمريكية قبل شهرين.

وكمنولث دومينيكا يشجب بلا تحفظ ما لا شك في أنه أسوأ عمل إرهابي في عصرنا. واتفق تماما مع روح قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) وقرار الجمعية العامة ١/٥٦ وولاياتها، وكلها تطالب المجتمع الدولي باتخاذ عمل موحد وجماعي لمنع واستئصال أعمال الإرهاب. ونفهم ضرورة ممارسة حق الدفاع عن النفس سعيا إلى تحقيق هذه الأهداف. ونؤيد الأعمال التي اتخذت لتقديم مرتكبي ومُدبري ورعاية أعمال ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية إلى العدالة.

وإذ تدرك دومينيكا أهمية التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب، فقد شرعت في تشكيل قوة عمل لاتخاذ التدابير التشريعية والتنفيذية الضرورية لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وحتى تكون تدابير وآليات واستراتيجيات مكافحة الإرهاب فعالة فيما يتجاوز الأزمة الراهنة، فإنها يجب أن تعزز بنهج شامل يسعى إلى إنشاء وتدعيم إطار قانوني لمكافحة الإرهاب الدولي - من خلال الأمم المتحدة - يستكمل بجهود دؤوبة تستهدف تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر تأثيرا ضارا بالفقراء والمعوزين.

وفضلا عن قضايا السلم والأمن المباشرة التي تأثرت بأحداث ١١ أيلول/سبتمبر، تركت تلك الأحداث آثارا

المنشود وهو عكس اتجاه انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بحلول عام ٢٠١٥، الذي أعلنه زعماء العالم في قمة الألفية. وتعيش الغالبية العظمى من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في البلدان النامية ويعتبر تزايد حدوث الإصابة بالمرض من عواقب الفقر. وينطوي انتشار المشكلة على آثار هائلة على التنمية الاقتصادية وتخفيف حدة الفقر والجهود الرامية لرفع مستوى المعيشة في البلدان النامية. ويفيد الأساس المقبول المتفق عليه بأن التعاون الدولي من أجل التنمية يقوم بدور حيوي في استحداث الآليات الضرورية لتقوية القدرة التنافسية التجارية للبلدان النامية، وتعزيز النظم المالية وتطوير الموارد البشرية، لكن من الواضح أن ذلك كله سيتقوض بفعل الاتجاه الآخذ في الهبوط للمعونة الإنمائية الرسمية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد أورياناروخاس (غواتيمالا).

مرة أخرى نشهد انعدام الالتزام بتنفيذ الهدف المحدد. وهناك اتفاق عام على أنه إذا ما وفّت الدول الصناعية بالمعونة الإنمائية الرسمية التي وعدت بها وهي ٠,٧ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي فستصبح بلدان العالم النامي أقرب كثيراً إلى حل كثير من المشكلات التي أبتليت بها. وكبديل للوعد الذي لم يتحقق، قيل للبلدان النامية بأن تعتمد اعتماداً أكبر على الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يتجاهل معظمه الفئات الأشد حاجة والاقتصادات الأصغر. ويندرج كمنولث دومينيكا ضمن هذه الفئة من الدول التي تعتبر المعونة الإنمائية الرسمية ذات أهمية حيوية لتنمية اقتصاداتها. ولهذا يعلق كمنولث دومينيكا وغيرها من دول المنطقة مثل هذه الأهمية على عقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي سيعقد في المكسيك في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢. وفي ضوء التغيير الذي طرأ على الواقع العالمي والذي يؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصادات الدول

بعض هذه المشاكل من جراء مكافحة الإرهاب، وسيظل حلها بنجاح أكبر تحد تواجهه الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

لقد تم التوصل في مؤتمر قمة الألفية في العام الماضي إلى اتفاق عام على القضايا التي تحتاج إلى اهتمام فوري وعلى الأهداف التي يجب تحقيقها. والآن، بعد مرور عام، ما زالت تلك الأهداف بعيدة المنال. ويبدو أن هناك افتقاراً إلى الالتزام في جميع الجبهات. ويتعذر تحقيق هدف تخفيض عدد من يعيشون في فقر في العالم كل بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥ بسبب الفتور المتواصل في الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للفقر. فالإسهامات التي تقدمها البلدان الصناعية لا تكفي مطلقاً، والتعديلات المطلوبة لاستراتيجيات المؤسسات المالية الدولية تحدث ببطء. وهيئة وصون بيئة مؤاتية لإدارة أكثر فعالية للمشاريع التي تستهدف تخفيض حدة الفقر تسفر عن نتائج أقل مما يرجى.

والافتقار إلى الالتزام واضح في مجالات أخرى. فبعد سنة من عقد مؤتمر قمة الألفية، وبعد ستة أشهر من عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يبدو أن المجتمع الدولي فقد الاهتمام بأزمة وصفها الأمين العام بأنها أضخم تحد للصحة العامة في عصرنا. ولئن كان فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لم يستحوذ على الاهتمام كنبأ من أنباء الصفحة الأولى إلا لوقت قصير بعد عقد الدورة الاستثنائية، فإن المرض أودى بأرواح الملايين في العام الماضي وأسفر عن ملايين الأيتام في أفريقيا جنوب الصحراء، التي لا تزال تعاني من أعلى معدلات العدوى. وتحتل منطقة البحر الكاريبي المقام الثاني بفارق صغير.

والواضح أن الصندوق العالمي للإيدز والصحة الذي اقترحه الأمين العام لم يحقق الإنفاق المستهدف وهو من ٧ إلى ١٠ بلايين دولار ولن يكون بوسعه تحقيق الهدف

الدولية والمرتبة الثامنة بين أكبر المستثمرين الأجانب والرابعة من حيث أكبر الاحتياطات النقدية الأجنبية، والثالثة بين أكبر المصدرين لمنتجات تكنولوجيا المعلومات. إن كمنولث دومينيكا لا يعتزم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة عضو، كما أن تصرفنا لا يجوز تأويله على هذا الأساس. مناشدتنا هي الدعوة ببساطة إلى تطبيق العدل بالنسبة لـ ٢٣ مليون نسمة هم سكان جمهورية الصين في تايوان ونداء من أجل الاعتراف بحقهم في أن يعاملوا في الشؤون الدولية معاملة لا تختلف عن معاملة مواطني أي بلد آخر.

لا شك أن ١١ أيلول/سبتمبر سيظل يذكر نظرا لطبيعة الأعمال الإرهابية المروعة التي ارتكبت فيه، وحجم التدمير العنفي للحياة والممتلكات، ولأنه أرغمنا على الاعتراف بضعفنا المشترك. لكن ما أبدها الناس العاديون رجالا ونساء من بطولة وصلابة غير عادية وإيثار وانتصار الروح الإنسانية الواضح على أسوأ مظاهر الشر، يلهمنا الأمل في أننا نستطيع أن ننشئ للبشرية جمعاء عالما أفضل حالا نسبيا من العالم الذي نعيش فيه اليوم وذلك بالتزامنا المخلص. وقد آن أوان البدء في ذلك.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير خارجية كمنولث دومينيكا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحِب دولة الأونرابل بيير تشارلز، رئيس الوزراء ووزير الخارجية بكمنولث دومينيكا من المنصة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جورج باباندريو، وزير الشؤون الخارجية في اليونان.

النامية، سيوفر لنا المؤتمر الفرصة لتقييم الأثر الناجم عن تناقص المعونة الإنمائية الرسمية ولإنشاء آليات جديدة لتمويل التنمية.

على مدى السنوات العديدة الماضية، وفي كثير من المحافل المختلفة، وخاصة منظمة التجارة العالمية، ظللنا ندعو إلى الاعتراف رسميا بالمشاكل ذات الطبيعة الخاصة التي تواجهها الاقتصادات الصغيرة الضعيفة. ونخشى من أنه سيصبح من المتعذر على الدول الصغيرة أن تُدمج إدماجا تاما في النظام التجاري المتعدد الأطراف للعالم الذي تسوده العولمة دون ذلك الاعتراف. وقد تأكدت مخاوفنا سواء من خلال الأداء الهزيل للدول الصغيرة بوجه عام في إطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية أو من خلال التقرير الموثق جدا الذي أعده البنك الدولي وأمانة الكمنولث حول موضوع صغر حجم الاقتصاد وضعفه. وتعطي الخصائص الفريدة للاقتصادات الصغيرة الضعيفة، التي بينت بوضوح في عديد من الدراسات، مؤشرا واضحا على التحديات التي تواجهها هذه الاقتصادات لدى تحسين إمكانات تنميتها وتكييفها مع التحرر الاقتصادي والعولمة. وتقف كثير من هذه الاقتصادات في مفترق الطرق. والواقع أن الأفضليات التجارية تتآكل، والتدفقات الرسمية تتدهور، بينما تبهت الروابط التاريخية مع الشركاء السابقين في التنمية. ولذلك يتحتم اتخاذ خطوات في إطار النظام التجاري المتعدد الأطراف وخلافه لمعالجة مخاوف تلك الاقتصادات وضمان نموها وتنميتها للحيلولة دون حدوث مزيد من التهميش للاقتصادات الصغيرة.

إن استبعاد جمهورية الصين في تايوان من عضوية الأمم المتحدة لا معنى له في عالم اليوم المتسم بالعولمة والتكافل، لا سيما وأن هذه الدولة ذات السيادة تحكمها حكومة منتخبة ديمقراطيا، ولديها سابع أكبر اقتصاد عالمي، وتحتل المرتبة الخامسة عشرة بين أكبر الاقتصادات في التجارة

الدين - فهذه هي مسؤولياتنا المشتركة اليوم. وسواء كانت البيئة التي نعيش فيها هي المهددة، أو الحاجة إلى التنمية المستدامة، أو الحاجة إلى المساواة في فرص التعليم، أو الوصول إلى شبكة الإنترنت أو إشراك الفقراء في جني ثمار التنمية - فهذه هي مسؤولياتنا المشتركة اليوم. إن انتشار الأسلحة النووية، وأسلحة الدمار الشامل وحماية الأطفال في حالات الصراع - هي أيضا مسؤولياتنا المشتركة اليوم. وليس هناك حدث أدى إلى وضوح هذه المسؤوليات أكثر من الحدث الذي شهدناه برعب يوم ١١ أيلول/سبتمبر. إننا نعيش في عالم واحد، ولا توجد مشكلة تخص جيراننا وحدهم، فتلك المشكلة تخصنا أيضا.

ويبرز ذلك ضرورة إبداء استجابة عالمية للتحديات التي يواجهها مواطنو هذه القرية العالمية. وهو يبرز ضرورة وجود معايير تكفل العدالة في المبادئ والممارسات، من الشرق الأوسط إلى قبرص، وإلى أفغانستان، وإلى كوسوفو. وتبرز الحاجة إلى هذه المبادئ الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة. وأود أن أعرب عن تأييدنا الحار، واحترامنا، وامتناننا للجهود الدؤوبة التي يبذلها كوفي عنان. ونقدم تهانينا القلبية له ولنظمة الأمم المتحدة التي يمثلها على فوزهما بجائزة نوبل للسلام هذا العام. فذلك تقدير هما جديران به، تقدير يحمل في ثناياه إحساساً عميقاً بالمسؤولية عن توفير الحكم العالمي في هذا العالم المتسم بالعولمة، عالم المشاكل العالمية والفرص العالمية. وتوافق اليونان بشدة على ما قاله لوي ميشيل، حين تكلم بصفته رئيساً للاتحاد الأوروبي، معرباً عن تأييده للمحكمة الجنائية الدولية وللمضي في إصلاح الأمم المتحدة.

والتماس الوضوح الخلقي هو التحدي الماثل أمامنا اليوم في بحثنا عن العدالة على نطاق عالمي. ويجب أن تكون لدينا القدرة على أن نتحد على ما هو صواب. ويجب أن تصبح الكلمات "الحرية"، و"الديمقراطية"، و"حقوق

السيد باباندرينو (اليونان) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي بأن أهنيئ الرئيس، السيد هان سونغ - سو، على انتخابه وأن أعرب أيضا عن تقديري الشديد لسلفه السيد هاري هولكيري، على العمل الممتاز الذي اضطلع به أثناء السنة الماضية.

إن الدول التي تتكون منها هذه المنظمة تحاول اليوم وضع اتفاقية شاملة لمكافحة الإرهاب، وهي مهمة صعبة ولكنها ضرورية. وقد لا نكون متفقين حتى الآن على كيفية تعريف الإرهاب، إلا أن العالم أدا بصوت واحد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وقد أبدى العالم تضامنه مع الشعب الأمريكي، ومع حكومة الولايات المتحدة، والرئيس بوش. ويبرز هذا التضامن حقيقة بسيطة وتوافقا عميقا في الآراء، توافقا على أن هذا العمل موجه ضد الإنسانية، وعلى أنه جريمة ضد القيم التي نعز بها كبشر وكمجتمعات، وعلى أن العدالة ينبغي أن تطبق.

من تحت أنقاض المأساة تنهض قوة معنوية حديثة الميلاد، دعوة واضحة لتغيير هذا العالم، دعوة إلى إيجاد نظام أخلاقي، ومجتمع عالمي يتسم بالقيم يمكن أن يسود فيه إحساس حقيقي بالعدل. وفي متناول أيدينا اليوم - بل إن مسؤوليتنا تفرض علينا الارتقاء إلى مستوى المناسبة، واتخاذ خطوات جسورة تتجاوز خصوماتنا التقليدية وتعزز روح تعاون جديدة. فلنعمل ذلك كنضال مشترك من أجل الإنسانية. ولسنا بحاجة للتخلي عن مصالحنا القومية لكي نفعل ذلك. ولكننا بحاجة لأن نضع هذه المصالح في إطار أعرض، إطار نظام عالمي يقوم على أساس الممارسة المشتركة، والمبادئ المشتركة والقيم العالمية. وينبغي أن نتجاوز الألفاظ الطنانة وهذا أيضا معناه أن مسؤولياتنا ينبغي أن تتجاوز حدود بلادنا. وسواء كان هناك طفل يعاني من الإيدز في أفريقيا، أو لاجئ أفغاني يواجه الموت جوعا، أو كائن بشري يُمارس ضده التمييز بسبب العرق أو الجنس أو

بين الثقافات. ونرى أننا لا يمكن أن نكون عبيداً لتواريخنا، بل يجب أن تصبح طريقنا إلى التعلم بالنسبة للمستقبل.

ويشكل هذا الالتزام بالحوار أيضاً التزاماً ببلوغ نتائج محددة عملية تعزز قدرة منطقتنا وقدرة المجتمع العالمي على تحديد قيم ومبادئ تحظى بالاحترام في التعامل مع المشاكل العالمية من قبيل الإرهاب. ولكننا يجب أن نتمسك بهذه المبادئ في كفاحنا ضد الإرهاب، لأنها تفرق بيننا وبين من يتخذون العنف وسيلة لهم. ويجب أيضاً أن نصغي لما شدد عليه الأمين العام في خطابه. فلم تختف المشاكل التي اشتركنا جميعاً فيها قبل ١١ أيلول/سبتمبر. بيد أن من البوادر المشجعة أن أبلغكم بأننا قد قطعنا خطوات واسعة في منطقة جنوب شرق أوروبا التي ننتمي إليها. وفعلنا هذا بالالتزام بخدمة القيم التالية: حقوق الإنسان والأقليات، والمؤسسات الديمقراطية، وعلاقات حسن الحوار، وحرمة الحدود. وما زلنا ملتزمين بمبدأ السعي لحل الاختلافات والتراعات سلمياً في حال نشوئها، وذلك باحترام القانون الدولي. وقد نجحنا في إقامة إطار للقيم المشتركة، سوف يساعدنا على التعاون في حل مشاكلنا. وها هي البلقان الخارجة من حالة يأس تمثل اليوم بصيصاً من الأمل لكل المناطق المتورطة في صراعات.

وهناك بالطبع الكثير مما يلزم عمله. واسمحوا لي بذكر قائمة بالأولويات. يجب أن نحول السلام المؤقت إلى سلام دائم. ويمكننا أن نفعل هذا بتسوية المسائل الثنائية المعلقة. ويجب أن نحول الديمقراطيات المستحدثة إلى ديمقراطيات دائمة ونشيطة. ويمكننا أن نفعل هذا ببناء القدرة المدنية والمؤسسات القوية المتسمة بالشفافية التي تضمن سيادة القانون. ويجب أن نحوي الجريمة المنظمة ونستأصلها، فهي سم ينخر في عظام الديمقراطيات الجديدة وكثيراً ما تكون مرتبطة بالشبكات الإرهابية. ويجب أن نحول الاستثمار الرأسمالي الانتهازي إلى مبادرات إبداعية ومشاريع أعمال دائمة تزود الشباب بالأمل في مستقبل أفضل وأكثر أمناً.

الإنسان والأقليات، و"المساواة"، و"الحل السلمي للصراعات"، و"التضامن"، و"الشمول"، و"المجتمع المفتوح"، و"التعددية الثقافية"، و"التسامح"، و"التنوع الأحيائي"، جميعها لبّ قيمنا المشتركة. غير أن التفسيرات تختلف والممارسات تتباين في عالمنا بشأن هذه المفاهيم. ويجب أن لا نسمح في بحثنا عن مدونة أخلاقية مشتركة باندلاع صراع بين الثقافات. بل يجب أن نسعى لإجراء حوار بين الثقافات، ويمكن أن ينبثق من هذا الحوار بين الدول والثقافات والأديان، وسينبثق لا محالة، قانون ونظام مشترك. ويكرس ميثاق الأمم المتحدة هذه القيم. والتحدي المائل أمامنا اليوم هو أن نجتمع على إكسابها مدلولاً عملياً. وأود أن أذكر خطوة هامة صوب التسليم بجلال ثقافتنا وتنوعها وإبداء الاحترام لهما على صعيد العالم. فقد قدمت اليونان اقتراحاً عن إعادة الممتلكات الثقافية.

وقد كانت اليونان على الدوام ملتقى للحضارات. وكانت أفضل لحظاتها تلك التي استفدنا فيها من ذلك الثراء لكي نتعلم. واليوم نفعل هذا من جديد. واليونان عضو في الاتحاد الأوروبي ومعاهدة حلف شمال الأطلسي، ومع ذلك فإن جذورها الممتدة في الشرق تثرينا بقدر مماثل. فنحن فخورون بانتمائنا لأوروبا والبلقان ومنطقة البحر المتوسط. وقد كنا ذات يوم دولة من المهاجرين فربط وجودنا في المهجر بيننا وبين أركان الأرض جميعاً. واليوم نحن بلد يرحب بالمهاجرين. وهم يكوّنون ما يزيد عن ١٠ في المائة من سكاننا.

ومجتمعنا مجتمع مفتوح متعدد الثقافات بأصدق معاني الكلمة. ونحن نرى العالم ونفهمه من خلال أعين كثيرة. ونذكر أن الحقائق تختلف والتاريخ يتباين. ومع ذلك فنحن نتناول تقاليدنا لا بوصفها جداراً يعزلنا عن بعضنا البعض، بل كمستودعات للمعرفة ومصادر للفهم والاتصال

وتقف هذه المنجزات تذكيراً لاستجابة شعبنا في أعقاب الزلازل، حين بعث إلينا برسالة تقول:

”إن ما بيننا من الأشياء المشتركة أكثر مما يفصل بيننا، وجميعنا معرضون بنفس الدرجة للألم والمعاناة، وقادرون بنفس الدرجة على المشاركة الوجدانية والتعاطف، ومسؤولون بنفس الدرجة عن الحياة التي نقدمها للأجيال التالية“.

وسوف تشترك اليونان وتركيا مرة ثانية هذا العام في تقديم مشروع قرار عن الإغاثة الطارئة في حالات الكوارث. وقد وضع الطريق الذي تسلكه جارتنا لدخول الاتحاد الأوروبي، وهو طريق نؤيده بكل قلوبنا، إطاراً جديداً يمكن في داخله حل الكثير من الخلافات المتبقية بيننا. ونحن عاكفان خطوة بخطوة على بناء أساس راسخ في هذا الصدد.

وعملنا في المنطقة بالطبع أبعد ما يكون عن الاكتمال. فصرح الثقة الذي بنينه في جنوب شرق أوروبا تعرقله الحالة في قبرص بدرجة ملحوظة، لأن مسألة قبرص لم تحل بعد. ولا تزال الجزيرة مقسمة بشكل مخجل. وقبرص مثال مأساوي على مجال ضلّ فيه شعورنا بالعدالة ومدونتنا القيمة سواء السبيل. ومع ذلك فهناك فرصة جديدة. ويمكن لكلا الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية أن تفيدا من عضوية الجزيرة في الاتحاد الأوروبي. وهذا موقف لا يخسر فيه أحد. وأرى مخلصاً أن كل يوناني يطمح في التوصل إلى حل لمسألة قبرص يرضي كلا الطائفتين، حل لا يفرضه أحد الطرفين ويقبله الجميع. وأرى أن ذلك هو ما يطمح إليه كل مواطن في جارتنا تركيا أيضاً.

ولا يمكن تفسير إشارتنا المستمرة إلى قرارات الأمم المتحدة التي تدعو بوضوح إلى إيجاد اتحاد بين منطقتين وبين مجتمعين على أنها رغبة في إقحام طرف خارجي، فقد عانت كلتا الطائفتين معاناة رهيبية من

ويجب أن نحول المجتمعات التي تعاني من التفرقة إلى مجتمعات متعددة الثقافات، ويمكننا أن نفعل هذا بالاستثمار في التعليم. وقد خصصت اليونان الموارد، والإرادة السياسية بالطبع، للأمور السالفة الذكر. ولا يسعنا أن نتوقف الآن. فلابد لنا كمجتمع عالمي من الاستمرار، ويجب أن نعزز استثمارنا في الناس وفي الموارد المالية إلى أن تكتمل مهمتنا.

وقد وقفت هنا أمامكم منذ عامين مع زميلي التركي إسماعيل جيم، نعرب عن الأمل في بداية جديدة للعلاقات فيما بيننا، وهي علاقات يبدو أن التاريخ قد جمدها على هيئة تنافس وصراع دائمين. واليوم لست بحاجة للاكتفاء بالإعراب عن الأمل، بل يمكن أن أبلغكم بأننا قد أحرزنا تقدماً ملموساً. وقد عدت لتوي من اجتماع مع نظيري التركي حيث وقعنا على مجموعة من الاتفاقات الجديدة. وقد أصبحت اجتماعاتنا متواترة ومنظمة. ونحن نعمل معاً. ونتعلم معاً. ويعين كل منا الآخر على حل مشاكله في أوقات الشدة والأزمات. وقد اكتشفنا أهمية أن نكون جيراناً طبيين. وبدأنا في بناء صرح للثقة. والنواتج التي تمخضت عنها جهودنا كبيرة. ونحن نضيف تدابير لبناء الثقة باستمرار ضمناً للسلام في منطقة بحر إيجه.

وقد التزمنا بأن نشترك في الانضمام إلى اتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر استعمال وتكديس وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، واتخذنا الخطوات اللازمة للتعاون في مواجهة الكوارث الطبيعية. ونحن نتعاون في مكافحة الجريمة والاتجار بالمخدرات والمهجرة غير القانونية والإرهاب. ونتعاون في مجال السياحة. وقد تضاعفت تجارتنا. ونشأت الطاقة والزراعة بوصفهما مجالين جديدين لمزيد من التعاون. وقد أخذ مجتمعنا بزمam المبادرة في بدء الأنشطة الاقتصادية والثقافية والتعليمية والرياضية المشتركة وتطويرها.

بأفغانستان. ونحن نتطلع إلى اليوم الذي تصبح فيه حكومة أفغانستان ممثلة لشعبها، وتقوده نحو الانضمام إلى الأسرة العالمية. وفي هذا الصدد، خصصت اليونان بالفعل موارد كبيرة لتخفيف المشكلة الإنسانية التي يعانيها الشعب الأفغاني.

وفي الأوقات التي يسهل فيها الوقوع فريسة للخوف، يجب أن تكون لدينا القوة لبناء الثقة داخل مجتمعاتنا وفيما بينها. ويجب أن نكون قادرين على الاحتفاء بالإنسانية في هذه القرية العالمية، وأن نسمو على خلافاتنا وصراعاتنا. والألعاب الأولمبية فرصة سانحة للقيام بذلك. وهي تقليد عريق نبع من الحاجة إلى السلام في عالم الحضارة الإغريقية القديم. واليوم، أصبح شعار الألعاب الأولمبية، وهو الحلقات الخمس الممثلة للقارات الخمس، أشهر رمز على هذا الكوكب، بل وأكثر شهرة من كل العلامات التجارية. فلنستخدم هذا الاحتفال العالمي لكي نعزز من جديد وحدة قيمنا المشتركة. ولنجدد مرة أخرى التزامنا بالهدنة الأولمبية التي أبداها الأمين العام بكل قوة، والتي دعا إليها مؤتمر قمة الألفية. وقد وقعت مؤخرا مع إسماعيل جم إعلاننا بهذا المعنى؛ وحذا حذونا العديد من وزراء البلقان وأوروبا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط. وأدعو الجميع إلى أن يصبحوا مشاركين معنا في توقيع ذلك الإعلان.

ونحن ننظر إلى تلك الهدنة باعتبارها لحظة من لحظات الزمن لها قوة تكفي لتغيير العالم. فأتساءل وقف إطلاق النار في البوسنة، ساعدت الهدنة الأولمبية لجنة الصليب الأحمر الدولية على تطعيم مئات الأطفال. وفي دورة سيدني الألعاب الأولمبية، كانت ميزة الكوريتين في الاستعراض تحت علم واحد لحظة قوة شهدتها الملايين في كل بقاع العالم. إننا ننظر إلى الهدنة كوقت للتأمل. ونرى الهدنة كل لحظة صمت. ونرى الهدنة كوقت للتساؤل، وللتمعن فيما نؤمن به. ونرى الهدنة كوقت لمداواة جراحنا. ويمكننا أن

التدخل الخارجي. بل على العكس من ذلك، تعبر هذه الدعوة عن إيماننا العميق بالعدالة في قبرص، وبتمتع كلتا الطائفتين بالإحساس بالعدل. وذلك هو ما يمكن أن يضمه إطار الأمم المتحدة.

لذا، فإنني أهيب بالقيادة التركية أن تستخدم تلك الإطار للتوصل إلى حل عادل. فلا ينبغي أن نوسع ذلك الجدار الذي يفرق بين الطائفتين في قبرص حتى يعزل تركيا عن أوروبا. ودعونا، بدلا من ذلك، نحطم حائط برلين الأخير في أوروبا، ونساعد في تهيئة مستقبل مشترك لمواطني قبرص الحرة. وبالنسبة لنا جميعا في المنطقة، وهي منطقة تسعى إلى القضاء على الانقسام، ينبغي أن تكون إمكانية انضمام الجزيرة إلى الأسرة الأوروبية الموحدة مصدرا للاغتياب لا سببا للخوف.

وإذا كنا حقا نتقاسم نظاما أخلاقيا مشتركا، وفهما مشتركا لما هو صواب وما هو خطأ، فستكون عملية السلام في الشرق الأوسط، إذن، قد اقتربت من صوغ المبادئ التي نشاطها جميعا. ومن أجل خير شعوب المنطقة واستقرارها، يجب أن تستمر تلك العملية حتى يجيء الوقت الذي تعيش فيه دولة فلسطينية في سلام بجوار إسرائيل الآمنة. وتلك العملية يجب أن تستأنف من جديد دون شروط، وعلى أساس خطوات أولية مضمونة، تتخذ من خلال تنفيذ توصيات تقرير ميتشل. واليونان بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي وجارة للشرق الأوسط، سوف تكرر جهودها في هذه المرحلة الحاسمة من أجل دعم السلام والتقارب والمصالحة.

ونأمل أيضا أن تنتهي المصاعب التي يمر بها شعب العراق، وأن يندمج ذلك البلد بالكامل في الأسرة العالمية في ظل قيادة تتعاون مع المجتمع الدولي وتمثل لقرارات الأمم المتحدة. وهذا ينسحب أيضا على موقفنا فيما يتعلق

ومتميزا. وقد أدركنا الترابط المتنامي بينفرادى الأطراف الفاعلة على الساحة الدولية. والأخطار الكامنة في التهديدات والمخاطر الجديدة التي تواجه حضارتنا برزت في المقدمة. ولكي نقضي على هذه الأخطار يجب ألا ننشط فحسب في تعقب المذنبين، بل علينا أيضا أن نركز على الأسباب التي تدفعهم لارتكاب أفعالهم.

وفي الوقت نفسه، نشهد تقدما كبيرا يفضي إلى نشوء علاقات جديدة في أوساط المجتمع الدولي. ومن الحقائق المشجعة حقا إننا نمكنا بهذه السرعة من تشكيل هذا الائتلاف الواسع لمكافحة الإرهاب. وقد بات من الحتمي أن نعزز ذلك الائتلاف ونمكنه ليس فقط من مكافحة الإرهاب بفعالية، بل نمكنه أيضا من الإسهام في حل مشاكل ملحة أخرى، ولا سيما تلك التي سيؤدي حلها إلى تعزيز الكفاح ضد الإرهاب، من خلال تخفيف التوتر والنهوض بالعدالة والاستقرار. وأعتقد أن الائتلاف الدولي الحالي المناهض للإرهاب والواسع إلى حد لم يسبق له نظير، يوفر فرصة فريدة ينبغي أن نغتنمها. وينبغي أن نبذل كل ما في وسعنا لجعله فعالا وعمليا. وينبغي أن نبذل قصارانا للحيلولة دون انهياره لأسباب قد لا يراها أبنائنا وبناتنا وجهة عندما تخضع في المستقبل لنظرتهم الفاحصة التي لا مفر منها. علينا أن نبذل أقصى ما في وسعنا لتجنب الوقوع في شرك السماح بأن يتحول الكفاح ضد الإرهاب، والكفاح من أجل السلام والعدالة والاستقرار والتعايش، إلى صدام بين الحضارات، إلى نفس الحرب التي يدعو إليها أسامة بن لادن، إلى حرب ضد الإسلام. فذلك سيكون مأساة حقا.

والمجتمع الدولي توجد تحت تصرفه إمكانيات كبيرة للتصدي حتى لأشد المشاكل والأزمات تعقدا. وعليه الآن أن يتوصل إلى اتفاق بشأن كيفية التعامل معها، والأدوات التي سيستخدمها في معالجتها. والمنظمات الدولية، والأمم

نستغل هذه اللحظة التي نتوقف فيها عند العنف لكي نختفل ونفرح، ويمكننا أن نستغلها لنلبس ثوب الحداد وتذكر. وفي مدينة صولت ليك، يمكننا أن نستغلها لتكريم كل من فقدناهم دون وجه حق. وإذا كان سعينا العالمي نحو السلام رحلة طولها ١٠٠٠ ميل، فالهدنة، إذن، هي الخطوة الأولى الصغيرة في هذه الرحلة. ولنتصور كم ستكون بقية رحلتنا مجيدة إذا احتفينا بالإنسانية وإذا أعطينا السلام فرصة وألزمنا أنفسنا بتلك الخطوة الأولى.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لدولة السيد يان كافان، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية في الجمهورية التشيكية.

السيد كافان (الجمهورية التشيكية) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي بأن أهنيئ السيد هان سونغ - سو على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين، وأن أتمنى له كل النجاح في هذا المنصب الرفيع. وفي الوقت ذاته، أغتنم هذه الفرصة لأتوجه بأخلص التهاني إلى الأمين العام، السيد كوفي عنان، وإلى الأمم المتحدة بأكملها بمناسبة منحهما جائزة نوبل للسلام لعام ٢٠٠١، وأعرب عن تقديري لتصميمهما على الدفاع عن مثل التسامح والاحترام المتبادل بين الأمم.

واسمحوا لي أن أعرب عن عميق مواساتي ومواساة بلدي لجميع من فقدوا أعزاء لهم في هجمات ١١ أيلول/سبتمبر الإرهابية الفظيعة. لقد تأثرنا بعمق بتلك المأساة التي يعجز عنها الوصف. ونشاط الشعب الأمريكي وجميع المتضررين أحزانهم. ونحن ننظر إلى هذا الهجوم المروع باعتباره هجمة ضد المجتمع الدولي المتحضر بأسره، وضد مبادئ الحرية والديمقراطية والسلام، وهي المبادئ التي تقوم عليها المنظمة. وفي أعقاب هجمات ١١ أيلول/سبتمبر، بدأت مفاهيم الأمن والسلام والتضامن تكتسب معنى جديدا

المتحدة على وجه التحديد، تؤدي دورا لا يمكن الاستعاضة عنه في هذه العملية.

ونحتاج أيضا إلى مساعدة الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور فعال في مكافحة الإرهاب الدولي.

من الواضح أن تحقيق هدف القبض على مرتكبي الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة وتقديمهم إلى العدالة من أكثر الأمور إلحاحا واتصالا بالأحداث الجارية. ولكن يمكن الشروع في مراحل أخرى في ذات الوقت. وإني أتفق مع رئيس باكستان، الجنرال بيرفيز مشرف في قوله أمام هذه الجمعية إن هناك حاجة إلى استراتيجية ذات ثلاث شعب: أولا، مطاردة المجرمين الرئيسيين، فرادى الإرهابيين؛ وثانيا، التحرك بصورة حاسمة ضد المنظمات الإرهابية؛ وثالثا ... الأمر الهام للغاية في نظري ... معالجة التزاعات التي لم تحسم، والتي تنتشر في جميع أرجاء العالم والتي يجب أن تُحل بطريقة مفيدة وعادلة. وبينما كنت أستمع بعناية إلى الخطابات التي قدمها هنا خلال الأيام القليلة الماضية العديد من السياسيين القياديين في العالم، سرّني أن يتأكد اقتناعي بأنه لم يكن من رأي الجمهورية التشيكية وحدها، ولا الاتحاد الأوروبي، وإنما من رأي العديد من البلدان الأخرى بأن مكافحة الإرهاب ينبغي أن تقرر عنصر العمليات العسكرية اللازم بالمحاولات الحاسمة الرامية إلى القضاء على الأسباب الجذرية للإرهاب. ولذا فإن من الضروري إيلاء اهتمام أكثر بكثير للصراعات التي توفر تربة خصبة للإرهاب، لأن الصراعات إذا ظلت بدون حل عقودا من الزمن، فإنها تتسبب في إثارة مشاعر الإحباط أو اليأس أو العجز، أو تخلق الشعور بالاغتراب والتطرف والفوضى، على حد قول رئيس جمهورية إيران الإسلامية. إن الحلول السياسية للصراعات، والعديد منها في الأساس صراعات سياسية، من شأنها تخفيف التوترات، وتعزيز السلم والعدالة، ومن شأنها بصفة خاصة، نزع القوة الدافعة من الذين يدفعون بالأسطورة الغريبة المتمثلة في أن الأعمال الإرهابية

والجمهورية التشيكية مصممة على الإسهام في السعي إلى وسائل فعالة لمواجهة أكثر تحديات اليوم إلحاحا ودعم رد المجتمع الدولي على الإرهاب والإجراءات المتخذة حتى الآن، خاصة إذا ظلت العملية العسكرية تستهدف بأدق صورة ممكنة الأهداف العسكرية، وفي هذا الشأن، نأمل أن تكون هي المرحلة النهائية لهزيمة الطالبان. إننا نعتبر هذه الإجراءات مشروعة وتتوافق مع قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١). ونشعر اليوم أكثر من أي وقت مضى بأن من واجبنا والتزامنا أن نحافظ على تفرد الأمم المتحدة وأن نعزّدها، وكذلك الطابع المفتوح والعالمي لها، وأن ندفع بصورة أكثر حسما من أجل تعزيز الدور الذي أوكلائه إليها.

وعندما نتناول هذه التحديات الأكثر إلحاحا يجب أن نكون سباقين إلى العمل. والجمهورية التشيكية، بدورها، مصممة على تحمل قسطها. لقد قدمت الجمهورية التشيكية ترشيحها لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وإننا ننظر إلى هذا المنصب الصعب للغاية والامتياز بالكثر من الاحترام، ونحن مصممون على المشاركة بفعالية في تحقيق المهام الصعبة التي تنتظرنا، بأكثر الطرق مسؤولية. ونحن مستعدون لأن ننصت باهتمام لأصواتكم وشواغلكم وأن نخدم العضوية بأكملها. ومن البديهي أننا نود أن نساعد على تنفيذ إعلان الألفية، بما في ذلك القضاء على الفقر المدقع وإدماج حقوق الإنسان في كل جانب من جوانب عملنا، كما ذكرنا بذلك الأمين العام بصورة في غاية البلاغة قبل بضعة أيام. ونحتاج إلى أن ندفع ببطء إلى الأمام بالإصلاح اللازم لمنظومة الأمم المتحدة، وإلى تعزيز دور الجمعية العامة، والمساعدة على إيقاف تهميش قارات هامة مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأجزاء من آسيا.

الكامل لأحكام القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وتؤيد تأييدا تاما إجراءات لجنة مكافحة الإرهاب ذات الصلة.

وإن إيماني القوي بالحاجة إلى التحركات السياسية والدبلوماسية لا يعني بأي حال أننا يجب أن نتفاوض مع الإرهابيين. بل على العكس تماما، يجب هزيمة الإرهابيين وتقديمهم إلى العدالة. ولا يمكن أن تكون هناك مفاوضات مع الإرهابيين. ويجب القضاء على الشر المتمثل في الإرهاب. وقد أصبحت مكافحة الإرهاب ذات أولوية أعلى مما كانت عليه في أي وقت مضى، ولا يمكن لأحد أن يبقى محايدا في هذا الكفاح. والجمهورية التشيكية فخورة بأنها استطاعت تقديم مساعدة عسكرية وإنسانية للجهود التي تقودها الولايات المتحدة. والجمهورية التشيكية فخورة بأن بعض مساعدتها قد قبلت وبالتالي فإن بعض أفضل جنودنا يمكنهم الآن الإسهام بفعالية في هذه الجهود المشتركة.

وكما ذكرت، إن الصراعات يمكن أن تكون تربة ملائمة لتوليد الإرهاب. فالإرهاب يستغل الصراعات التي لم تحل استغلالا كاملا ويستفيد من توسعها. ولذلك فإن كفاحنا المكثف ضد الإرهاب يشير بصورة لا لبس فيها إلى ضرورة أن يولي المجتمع الدولي اهتماما أكبر لحل الصراعات في مختلف المناطق. ويجب على الأمم المتحدة مواصلة أداء دورها الرئيسي في صون السلم والأمن في جميع أرجاء العالم بتطبيق نهج متكامل لمنع الصراعات، وعمليات حفظ السلام والتعمير فيما بعد نهاية الصراع.

ويجب إدراج الاعتراف بجذور الصراعات والتربية على التسامح في استراتيجياتنا الوقائية. وإننا ندعم بالكامل تنفيذ الإصلاح الشامل لعمليات حفظ السلام كما اقترحها تقرير الإبراهيمي (A/55/305) وتقارير أخرى صدرت مؤخرا تركز على هذه القضية. وتحرير مزار الشريف الذي تم مؤخرا في شمال أفغانستان، وحتى سقوط كابول في الآونة

يمكن أن تحقق أي شيء غير فقدان أرواح الأشخاص الأبرياء وتفاقم المشاكل والصراعات.

ونحن في كفاحنا ضد الإرهاب نحتاج إلى البحث عن حلول شاملة وإلى أن نوظف لتحقيق تلك الغاية كل الوسائل المتاحة لاكتشاف الشبكات الإرهابية وعزلها وتدميرها ومكافحة الإرهاب بشكل عام. وينبغي لكفاحنا ضد الإرهاب أن يركز بنفس القدر على مكافحة الجريمة الدولية المنظمة، وتهريب البشر، والاتجار بالمخدرات والأسلحة. وعلى الجهة المالية من الضروري قطع الإرهابيين من مواردهم. وإن التركيز بتصميم على منع غسل الأموال جانب بالغ الأهمية في هذا الجهد. والمساعدة الإنمائية طويلة الأمد والشاملة الرامية إلى تحقيق أكثر المشاكل إلحاحا في العالم النامي ينبغي أن تكون جزءا لا يتجزأ من هذه الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي.

وترى الجمهورية التشيكية أن التمسك بوحدة التحالف الدولي لمكافحة الإرهاب واستعداده العملي أكثر المهام حتمية اليوم. ويجب علينا، نحن المجتمع الدولي، ألا نضيع هذه الفرصة الفريدة ولكن يجب أن نتخذ إجراء حاسما. ومكافحة الإرهاب مهمة طويلة الأجل وسيكون لها أثر على جميع جوانب حياتنا. وعلى الصعيد الوطني تقوم الجمهورية التشيكية بإعداد خطة وطنية لمكافحة الإرهاب، تستلهم خطة عمل الاتحاد الأوروبي.

في الأسابيع الأخيرة أظهرت الأمم المتحدة عزمها على مكافحة الإرهاب الدولي. وإننا نشيد بمجلس الأمن على إجراءاته السريع ونؤيد اعتماد القرارين ١٣٦٨ (٢٠٠١) و ١٣٧٣ (٢٠٠١) لمكافحة مهددات السلم والأمن الدوليين التي تسببها الأعمال الإرهابية. وتقوم الجمهورية التشيكية باتخاذ كل الإجراءات اللازمة في اتجاه التنفيذ

في عملية إحلال الاستقرار. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالأمين العام ومثله الخاص في كوسوفو، هانس هايكروب، على عملهما في المنطقة. كذلك تحوز إعجابنا بعثة الأمم المتحدة لإدارة المؤقتة في كوسوفو وقوة كوسوفو.

وفي أفريقيا، وبالرغم من إحراز بعض التقدم، لم يعد الفقر والإيدز فحسب التحديان الرئيسيان أمام الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره، بل الصراعات المسلحة أيضاً. وعلى الرغم من أن مصير القارة يقع في أيدي الأفارقة إلا أنه ينبغي أن يعزز المجتمع الدولي جهوده لمساعدة أفريقيا في كفاحها لتحقيق سلم دائم، وخاصة لتحقيق مستويات تنمية أعلى.

ويتعين أن يكون الكفاح من أجل خفض الفقر في طليعة جهودنا المشتركة. وتخفيف الديون وإمكانية الوصول إلى الأسواق هما عنصران حاسمان في التنمية الاقتصادية للبلدان النامية. ويجب أن تستمر الأمم المتحدة في أنشطتها لتشجيع التنمية المستدامة وأن تواصل برامجها الرامية إلى توفير الرعاية الصحية الأساسية والتعليم ومحاربة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتجنب تدمير البيئة. كذلك ينبغي إدراج منظور جنساني في كل هذه الجهود. والفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة ما زالت تتسع، ولقد ازداد اتساعها أكثر اختلال التوازن في توزيع مكاسب العولمة. والفجوة في التكنولوجيا الرقمية هي مجرد أحد الأعراض الإضافية للتفاوت المتزايد بين البلدان المتقدمة النمو والنامية. ويجب أن تستعد الأمم المتحدة، بالتعاون مع الحكومات الوطنية ومؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية والقطاع الخاص وميدان العمل غير الحكومي والمجتمع المدني، لمعالجة تحديات العولمة. وبإيجاز، ينبغي أن نرد على عولمة رأس المال من خلال عولمة التضامن والعدالة الاجتماعية.

الأخيرة، يحسّن إمكانيات تزويدنا الشعب الأفغاني بالمعونة الإنسانية التي يحتاجها بشدة. ويجب أن يبقى ذلك في مقدمة مساعيها. وينبغي أن نبذل قصارى جهدنا لتخفيف معاناة الشعب الأفغاني البريء. واعتقد أن على الأمم المتحدة دوراً بالغ الأهمية في توطيد الدولة الأفغانية بعد الطالبان، وهو أمر مطلوب بشكل ملح. وينبغي أن ندعم بالكامل جهود الأمم المتحدة الجارية حالياً، وخاصة جهود السفير الإبراهيمي، لتشكيل حكومة ذات قاعدة عريضة ومستقرة وتعكس التنوع العرقي للبلاد في أقرب وقت ممكن. وأنا أتفق مع وزير الخارجية جاك سترو على أن المؤسسة الوحيدة في العالم التي يمكنها أن تضمن ذلك المستقبل الأفضل هي الأمم المتحدة.

ومما لا شك فيه أن أكبر التوترات اليوم هي التي تسود الشرق الأوسط. ومن المؤسف أن الكثير من التقدم الذي تم إحرازه في السنوات القليلة الماضية يبدو وكأنه قد جرى إهداره. ولكن النضال الشاق الذي يواجهها هناك ليس سبباً لكي لا نفعل شيئاً ونترك الأمور تسوء، فلن يعني هذا سوى المعاناة والموت للمزيد من البشر. والجمهورية التشيكية هي مؤيد تقليدي ونشط لعملية السلام في الشرق الأوسط. ولا يمكننا أن نتعايش مع الانتكاسات الراهنة. ويجب وقف العنف السياسي. ويجب دعم المبادرات الدبلوماسية الرامية إلى إعادة الأطراف إلى طاولة المفاوضات بالكامل. والجمهورية التشيكية تدعم بالكامل حق الفلسطينيين في إنشاء دولة خاصة بهم قابلة للاستمرار ومستقلة. ومع ذلك، ينبغي أن ينتج شكلها النهائي عن مفاوضات ثنائية فلسطينية - إسرائيلية مع الدعم الكامل من المجتمع الدولي.

والمجتمع الدولي يشعر بالتشجيع إزاء التغيير في القيادة السياسية في البلقان، الأمر الذي يقدم فرصة جديدة لضمان السلم الحقيقي وإعادة التعمير الاقتصادي. وستكون الانتخابات البرلمانية المحلية القادمة في كوسوفو مرحلة هامة

خلفياتنا المختلفة نجتمع هنا لنتناول المشاكل التي تواجهنا، تربطنا في ذلك القيم الإنسانية العالمية التي توحدنا. وأسمى هذه القيم على الإطلاق هي قيمة الحياة الإنسانية. ولقد تم تذكيرنا بشكل مأساوي بأننا في حاجة إلى تشجيع ثقافة السلام وبناء مناخ تترسخ فيه مبادئ هذه القيم المشتركة عالمياً. ويجب الآن، أكثر من أي وقت مضى، أن نسعى إلى التغلب على خلافاتنا وأن نسترشد بمصالحنا المشتركة. دعونا نوحّد جهودنا ونضمن إسهام عملنا خلال دورة الجمعية العامة هذه في تحقيق عالم أفضل وأكثر أماناً وعدالة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هوغو تولينتينو ديب، وزير شؤون خارجية الجمهورية الدومينيكية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

ولكن قبل أن نستمع إلى معاليه، اسمحوا لي أن أعرب بحق تماماً، عن مشاعر كل واحد من جميع الموجودين هنا. فبالنيابة عن كل الذين تجمعوا هنا في دورة الجمعية العامة هذه، وبالأصالة عن نفسي، وبالنيابة عن حكوماتنا، أتقدم إليكم بأخلص آيات العزاء للخسائر الكبيرة في الأرواح من مواطنيكم وكذلك مواطني البلدان الأخرى تعبيراً عن تضامننا وتقديرنا وتعاطفنا القلبي مع إخواننا في الإنسانية. وبهذه العبارات اسمحوا لي أن أعرب عن صادق حزننا، وعن صادق تضامننا مرة أخرى مع شعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية.

السيد ديب (الجمهورية الدومينيكية) (تكلم بالاسبانية): إننا نخاطب هذه الجمعية وقد هزنا الحزن لوفاة ٢٦٠ شخصاً في حادث الطيران المأساوي الذي وقع بالأمس في مدينة نيويورك هذه. ومعظم من ماتوا كانوا مثلي يحملون الجنسية الدومينيكية. وإننا نعرب عن تقديرنا العميق لرؤساء الدول والحكومات وللوزراء والممثلين الذين قدموا العزاء

إننا بحاجة إلى توفير بيئة قانونية دولية عملية لمحاكمة الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. وتؤيد الجمهورية التشيكية بالكامل دخول نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية الجنائية حيز النفاذ، وهي مؤسسة نعتقد أنها ستكون ذات أهمية كبرى لصون القانون الدولي. وسوف تظل حماية حقوق الإنسان تشكل مصير المجتمع الإنساني. فحقوق الإنسان تنطبق على الجميع ولا يمكن تجزئتها، ومن مصلحة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن تدعم منظماتها في جهودها المضنية لضمان حماية حقوق الإنسان في عالم اليوم المترابط على نحو شامل. ويجب ألا نظل غير مكترثين بمظاهر العنصرية أو كراهية الأجانب أو التعصب الديني أو السياسي أو التمييز ضد الأقليات أو العنف ضد النساء أو انتهاك حقوق الطفل، بغض النظر عن المكان الذي تتم فيه. وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن اذكر المؤتمر العالمي في ديربان، جنوب أفريقيا. فمهما كانت الصعوبة التي بدت عليها المفاوضات إلا أنها تدل على حقيقة أن التعصب والإرهاب المتطرفين مترابطان بشكل وثيق.

إن تنفيذ إصلاح الأمم المتحدة هو أمر حتمي لكي نجعل عمل منظماتنا أكثر فعالية. وكما قلت في مستهل بياني، بوصفي مرشحاً لرئاسة الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أؤيد بالكامل إعادة التأكيد على الدور الرئيسي للجمعية العامة وتنشيط عملها وتحسين أساليبها الإجرائية. وعلى نحو مماثل، من شأن إصلاح مجلس الأمن، بما فيه زيادة عدد أعضائه في فئتي كل من الأعضاء الدائمين وغير الدائمين، وتقييد حق النقض، أن يعزز سلطة ذلك الجهاز. كذلك يجب أن تؤدي إعادة تقييم تطبيق آلية الجزاءات دوراً هاماً في أعمال المجلس. فالأمم المتحدة، أكثر من أي محفل دولي آخر، هي المكان الذي تجتمع فيه شعوب كل الثقافات والأديان. إننا نأتي إلى هنا من أنحاء متفرقة في كوكبنا لكي نحل مشاكل عالم اليوم. وعلى الرغم من

من أن الإرهاب ليس له تبرير أو عذر، فإن ثمة حالات بعينها يجد فيها الإرهاب أرضاً خصبة ينمو فيها ويزدهر، حيث يمكن أن يزكي الإحباط وانعدام الآمال لهيب الكراهية وانعدام المنطق، وحيث تضيق السبل وينعدم الأمل ويزاح المرء لكي يبقى على الهامش، وحيث يمكن أن تكون معاناة الفقر خاصة للأفكار المنحرفة التي تؤمن بالانتقام العشوائي المجرد من المنطق ومولدة لها وتعطيها قوة دفع.

وبعد أن ووجهنا بالحقيقة الحزنة المتمثلة في أحداث ١١ أيلول/سبتمبر التي مضت لتوها، أصبحنا مقتنعين اقتناعاً مطلقاً بأن التوجه الذي حدده لنا مؤتمر قمة الألفية كان التوجه الصحيح، ألا وهو طريق السلام والصداقة بين الشعوب. فأتناء ذلك التجمع التاريخي جرى تحليل الأسس المنطقية، وأعد المجتمع الدولي إطار العمل من أجل تعزيز حقوق الإنسان والأمن، ونزع السلاح والتنمية الاقتصادية والمساواة بين الدول، والحرب ضد الجوع والفقر والمرض والاستبعاد والتحيز العنصري والجنساني والتخلي عن الأطفال والمعاقين، والمسنين. وليس ثمة شك في أن هذه هي الأهداف ذات الأولوية للوقاية من العنف والجريمة، أي النضال ضد الحروب، وضد الإبادة الجماعية وضد الإرهاب.

ويجب ألا يبعدنا ما تنطوي عليه أحداث ١١ أيلول/سبتمبر من ضخامة وألم ووحشية واستفزاز عن الأهداف التي حددناها لأنفسنا في إعلان مؤتمر قمة الألفية، أو يجزنا إلى أي عنف غير متناسب. وعندما خاطبنا هذه الجمعية في الشهر الماضي، بينا أن الفضيلة التي تجل عن التقدير، والتي هي في الحقيقة الجوهر الديمقراطي لهذه المنظمة، أي الأمم المتحدة، تتمثل في التزامنا باحترام حقوق الإنسان وإصرارها عليه. ويستتبع ذلك القول إنه على الرغم من معرفتنا بأن الإرهاب هو النقيض النظري لهذه الفضيلة، علينا من ثم ألا نعمل على مواجهته وقد عجزنا في نفس الوقت عن الارتفاع إلى مستوى الالتزام بحماية تلك الحقوق ذاتها.

لشعب وحكومة الجمهورية الدومينيكية في هذه المناسبة. كما أعرب عن امتناني الشديد لكم يا سيدي.

وبالنيابة عن حكومة الجمهورية الدومينيكية أتقدم بتهانتي إلى الرئيس على انتخابه لقيادة هذه الدورة للجمعية العامة، ونحن مقتنعون بأنه سيحرز النجاح فعلاً في توجيه هذه الدورة لما فيه صالح وخير المجتمع الدولي. وبالمثل، نتقدم بتهانينا القلبية للأمين العام السيد كوفي عنان، على منحه جائزة نوبل للسلام. ويبرهن ذلك الشرف الذي أسبغ عليه وعلى الأمم المتحدة، ويؤكد على ما يتمتع به من ثقة وتقدير نظير العمل الذي يضطلع به المجتمع الدولي ممثلاً في هذه المنظمة التي تنوب عن البشرية جمعاء.

وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة كرسّت عدداً من الجلسات العامة لموضوع الإرهاب في أيلول/سبتمبر من هذا العام - في أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في نيويورك، وواشنطن العاصمة - إلا أنه ما زال من المتعذر علينا اليوم أن نفصل تلك الأحداث عن البنود الأخرى المدرجة في جدول أعمال هذه الدورة، والتي يتعين علينا تناولها. فدلالة هذه التطورات المفجعة من الجسامة بحيث تحتم علينا، انطلاقاً من وعينا، أن نتوقف ونفكر بتمعن أكثر في مدى تعقيدها وفي مضاعفاتها عن التاريخ الذي يشاء حظنا أن نعيش فيه، وأن نفكر في أنجع الوسائل المتاحة لنا لمنع وقوع هذا البلاء ومكافحته. ذلك لأنه من الواضح أننا تمكنا في الفترة التي انقضت بين أيلول/سبتمبر وبين هذه الأيام من شهر تشرين الثاني/نوفمبر من أن نمضي قدماً وبتعمق أكبر مكتسبين أفكاراً ثابتة جديدة عن ظاهرة الإرهاب. وإننا نتفق تماماً مع من تكلموا قبلنا على أن الإرهاب لا يمكن تبريره بأي حال من الأحوال، وأن المبررات التي يسوقها البعض سعياً لإثبات سلامة هذه الأعمال على أساس وجود أوضاع اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية معينة غير مقبولة. ومهما بدا ذلك متناقضاً بالنسبة للبعض، فهناك اقتناع أيضاً بأنه على الرغم

المصير للشعوب التي لا تزال خاضعة للسيطرة الاستعمارية والاحتلال الأجنبي.

وقد جعل ذلك التعهد لزاما علينا أن نضغط بكل ما لنا من قوة أدبية وأن نغتنم جميع الإمكانات التي تتيحها لنا أجهزة المنظمة لتسوية الصراعات التي تُبقي عددا من الدول في أرجاء العالم في حالة حرب. ولا شك لدينا على الإطلاق في أن الصراع بين إسرائيل والدولة الفلسطينية يجب أن ينتهي عن طريق الامتثال للقرارات المتعددة التي انبثقت من الجمعية العامة تحقيقا لتلك الغاية، ليتحقق بذلك احترام ما اتفقنا عليه في إعلان الألفية.

علاوة على ذلك، فإننا حددنا لأنفسنا غرضا هو دفع عجلة إصلاح ميثاق الأمم المتحدة قدما للأمام واحترام المساواة في الحقوق بين الدول. ويعني التصديق على إعلان الألفية أنه لا مجال للتأخير في تحويل مجلس الأمن إلى هيئة تستجيب لحقائق العالم المعاصر الهامة وفي إقامة مجموعة منطقية من التوازنات الديمقراطية القائمة على تلك الحقائق. ويبدو لنا من الإنصاف أن يشارك الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن عن طريق نظام تناوبي يتيح للجميع نفس الفرصة. وعلى نفس الغرار، ترى الجمهورية الدومينيكية أن من الإنصاف والواقعية التاريخية أن نقبل جمهورية الصين في تايوان عضوا بالأمم المتحدة. ولا يجب أن تحجب الأسباب الجغرافية السياسية حالات الأمر الواقع التي اعترفت بها في ضم الدول الأخرى إلى حظيرة الأمم المتحدة.

وقد تعرض إعلان الألفية لمشكلة العولمة على النحو

التالي:

”ونحن ندرك أن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية تواجه صعوبات خاصة في مجابهة هذا التحدي الأساسي. ولذا فإن العولمة لا يمكن أن تكون شاملة ومنصفة تماما للجميع

وبينما نتصرف في إطار رد الفعل المشروع للدفاع عن النفس، ينبغي ألا تغلبنا روح الانتقام، بل علينا أن نلتمس تطبيق القانون والعدالة الدوليين. ولهذا فإن الجمهورية الدومينيكية لا يمكنها أن تتجاهل التدابير السياسية التي ستسهم أيضا بالتأكيد في الوقاية من الإرهاب ومقاومته. ولذا ينبغي علينا أن ندعم بقوة قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي اتخذ في ٢٨ أيلول/سبتمبر، ونرى أننا ملتزمون أيضا بالقرارات والعهد السابقة التي أصدرتها الأمم المتحدة على مدى الزمن في حربها ضد الإرهاب.

وفي عام ١٩٤٥، سلط ميثاق الأمم المتحدة الأعضاء على ضرورة حفظ السلام بوصفه موضع اهتمامه الرئيسي. ولم يكن يُتَظَر غير ذلك في أعقاب حرب أدت إلى وفاة ملايين البشر وأحلت الخراب بكثير من الدول. وقد أدت بنا الفترة التي انقضت إلى الاقتناع بأنه لا توجد طريقة أفضل لحفظ السلام من أن نبذل كل ما في وسعنا لالتقاء الحرب. والأمم المتحدة ضرورية أكثر من أي وقت مضى من أجل تحقيق تلك الغاية، لأننا نجد في داخلها الأسس اللازمة لتعزيز التفاهم الصحي والإبداعي فيما بين الدول. ويجب أن تساند إخلاصنا للقواعد التي تقوم عليها المنظمة إرادة سياسية مشتركة تؤدي إلى أعمال تثبت بما لا يدع مجالاً للشك إيماننا وتقيدنا بما نقوله ونعد به.

وبقدر ما يمثل اعتماد إعلان الألفية بالإجماع التزاما عميقا من جانب الأغلبية العظمى من زعماء العالم فإنه كان بمثابة ميلاد جديد وتجديد للأمم المتحدة في تصديدها للمشاكل والتحديات التي تواجهها في القرن الحادي والعشرين. فقد تقرر في ذلك الإعلان أن نفعل كل ما في وسعنا لإقامة سلام عادل ودائم وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وأكد من جديد التصميم على دعم جميع الجهود الرامية إلى كفالة المساواة بين الدول في السيادة، واحترام سلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي وحق تقرير

واسمحوا لي أخيراً بالإشارة إلى جانب مرتبط أوثق الارتباط باحترام حقوق الإنسان والتسليم بها، مما يتفق أيضاً مع إعلان الألفية من حيث يشير إلى مطالب المرأة والمساواة بين الجنسين. والواقع أن المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة، ومقره في الجمهورية الدومينيكية، هو من مؤسسات الأمم المتحدة القليلة الكائنة في بلد نام، وهو المعهد الدولي الوحيد المكرس للبحث والتدريب فيما يتعلق بالنهوض بالمرأة. وقد ذكر الأمين العام في تقريره إلى الجمعية العامة المقدم في اللجنة الثالثة يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، أنه بالرغم من الصعوبات والشكوك التي صادفها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة في السنتين الماضيتين، إلا أنه قد نجح في الحصول على الحد الأدنى من الموارد اللازمة للوفاء بالولاية التي أسندتها إليه الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. واستطرد قائلاً إنه بالنظر إلى أن المعهد قد بدأ في إحداث نتائج ملموسة عن طريق نظام المعلومات وشبكات الاتصال في إيجاد وعي بالمساواة الجنسانية، فرمما ترغب الجمعية العامة في اتخاذ قرار يبين الكيفية التي يستطيع بها المعهد أن يعمل بعد عام ٢٠٠١ على نحو منتج وفعال التكلفة.

فلنعمل على ألا يؤدي الافتقار إلى الموارد إلى القضاء على المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة - تلك المؤسسة النبيلة الرائدة في مجال النهوض بالمرأة، ولا سيما المرأة في البلدان النامية. ولنلتفت لفترة دائمة وسخية ترهن على التضامن بحيث تضمن الجمعية العامة استمرار وجود هذه المؤسسة بعد عام ٢٠٠١ الحالي عن طريق تخصيص الأرصدة اللازمة لها في ميزانية الأمم المتحدة لكي تواصل العمل صوب تحقيق أهدافها الإنسانية المثمرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالاسبانية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أرجو المتكلمين التاليين أن يراعوا عدد المتكلمين الذين لم يدلوا ببياناتهم بعد. وأذكر

إلا إذا بذلت جهود واسعة النطاق ومستمرة لخلق مستقبل مشترك يركز على إنسانيتنا المشتركة بكل ما تتسم به من تنوع". (القرار ٢/٥٥، الفقرة ٥)

وينعقد في الدوحة، بقطر، في هذه اللحظة اجتماع وزاري للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية. وتطالب معظم البلدان ذات الاقتصادات الصغيرة، وهي محقة في ذلك، بالوفاء بجميع اتفاقات جولة أوروغواي. ويحدونا أمل في أنها لن تكبل بأعباء جديدة لا قبل لها بتحملها، وأن يُستمع لنداءاتها، وأن يجري إبداء التضامن السخي والتعاون، فضلاً عن تفهم التفاوتات والاختلافات وأوجه عدم التماثل في سرعة التنمية لدى مقارنة البلدان الغنية بالبلدان الفقيرة الصغيرة.

ومن بين أهداف منظمة التجارة العالمية احترام حقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية وحفظ البيئة. ولن يمكن ذلك كله ما لم يُضطلع بعملية العولمة في إصرار صادق وثابت على إظهار التفهم وتقديم التعاون والمساعدة التقنية لإعانة غالبية الدول على ظهر هذا الكوكب على تحقيق التنمية. إذ كيف يتسنى لنا أن نفهم تحديد منظمة التجارة العالمية مواعيد نهائية، قريبة في بعض الحالات كالعام ٢٠٠٣ والعام ٢٠٠٥ في غيرها، لتحقيق أهداف اقتصادية معينة، في حين أن إعلان الألفية لا يحاول أن يخفف قبل العام ٢٠١٥، وإلى درجة معينة فقط، الفقر الذي يعانيه ملايين فوق ملايين من البشر الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم، إدراكاً منه للتفاوتات والصعوبات التي تواجهها معظم الدول؟ فنرجو أن يتسنى تسليط الضوء على هذه المشاكل بطريقة فعالة في المؤتمرات التي تقرر الأمم المتحدة عقدها، من قبيل المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وأن تتمخض تلك المؤتمرات عن تدابير عادلة تتوخى الحد من التفاوتات التي تفصل بين الشعوب وبعضها البعض.

مثل كثير من البلدان الممثلة هنا، شعرنا بالحزن إثر الهجوم على مركز التجارة العالمي. وأود في هذه المرحلة الحاسمة أن أعرب عن عميق الامتنان للرئيس جورج دبليو بوش على ملاحظاته الرقيقة. إن غامبيا حكومة وشعبا، بالإضافة إلى الأسر المعنية، تأثرت عميق الأثر بالاهتمام الشديد الذي أبداه الرئيس. ويدل كل هذا على أن الإرهاب لا حدود له، بل والأسوأ أنه لا يحترم قدسية الحياة. ولذلك، من واجبنا جميعا ألا نوفر مأوى لأي إرهابي أو لمن يراه.

وفي غامبيا، أعلن فخامة الرئيس الحاج الدكتور يحيى أ. ج. ج. جاميه حدادا وطنيا لمدة ثلاثة أيام وطلب إلى جميع المساجد والكنائس أن تقيم الصلوات من أجل الضحايا، تضامنا مع شعب الولايات المتحدة الصديق وحكومته. وبينما نواصل في غامبيا صلواتنا وحدادنا فرادى وجماعات، فإننا نؤيد بلا تحفظ قرار مجلس الأمن ١٣٦٨ (٢٠٠١) بتاريخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ و ١٣٧٣ (٢٠٠١) بتاريخ ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونرحب بالمثل باعتماد إعلان دكاكر المعني بالإرهاب. الصادر عن مؤتمر رؤساء دول وحكومات أفريقيا، الذي عقد في دكاكر، السنغال، في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١.

ومع ذلك، بعد أن ذكرت ما سبق، أسارع إلى القول إن هناك فرقا كبيرا بين اتخاذ القرارات وإصدار الإعلانات وبين تنفيذها بالكامل. ومن نافلة القول إن مكافحة الإرهاب الدولي ليس أمرا يسيرا، ولا هي مهمة تقتصر على مجموعة من البلدان. فمن المؤكد أن الأمر ليس كذلك. فهذه الآفة الدولية لا يمكن معالجتها بفعالية إلا من خلال الجهود الدولية المتضافرة. ومع ذلك، فليس من المفيد أن نطلب من الدول الأعضاء أن تبلغنا عن التدابير المتخذة لمكافحة الإرهاب عندما لا تتوفر لديها الأساليب اللازمة للاضطلاع بذلك. وستكون هذه المهمة طويلة وصعبة، إلا أنها في نفس الوقت ليست مهمة مستحيلة. وينبغي

الأعضاء بأنه جرى تخصيص ١٥ دقيقة لكل بيان لكي تتمكن من إكمال البرنامج وقائمة المتكلمين في الوقت المخصص.

أعطي الكلمة الآن ببالغ السرور لمعالي السيد بابو كار - بليز إسماعيل جاغني، وزير الشؤون الخارجية في غامبيا.

السيد جاغني (غامبيا) (تكلم بالانكليزية): أود، باسم وفد بلادي، أن أقدم تعازينا القلبية للأسر المكشوفة إثر حادث الطائرة المفجع يوم أمس.

اسمحوا لي في البداية أن أهنيئ الرئيس على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. ولا نشك أنه بتجربته الثرية وبحكمته الوفيرة ستكمل مداولاتنا بالنجاح دائما. ونؤكد له تعاون وفد غامبيا في اضطلاع بالولاية الهامة التي عهد بها إليه. وأود أيضا، باسم وفد بلادي، أن أشيد إشادة خاصة بسلفه على الأعمال السديدة التي اضطلع بها.

أما بالنسبة إلى أميننا العام الذي يعمل بدأب، فأضم صوتي إلى أصوات من تكلموا قبلي في تهنئته وتهنئة الأمم المتحدة على الفوز بجائزة نوبل للسلام. إضافة إلى ذلك، يثني وفد بلادي عليه لقيادته الفعالة والمهمة في تحويل الأمم المتحدة على نحو استعدادنا بموجه كثيرا من الآمال التي كنا قد فقدناها. فإنكم، السيد الأمين العام، جديرون باحترامنا وتقديرنا.

إن الظروف التي نجتمع في ظلها هذه المرة تختلف عن ظروف الدورات السابقة اختلافا كبيرا لأسباب نعرفها جميعا معرفة جيدة. فالهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في ١١ أيلول/سبتمبر كانت مفاجئة للعالم بأسره نظرا لأبعادها العنيفة. وليس هناك ما يمكن أن يبرر هذه الأعمال الوحشية مطلقا. ومما يؤسف له أننا، مثلنا

”إخواني مواطني غامبيا، ... أود أن أوعز إليكم جميعا بعد الاحتفالات أن تضعوا خلفنا الحملة وكل الشعور بالغبطة والخلافات وسوء الفهم في مجال السياسة، وأن ترصوا الصفوف معا كشعب واحد لتعملوا مع حكومتي، سواء كنتم تؤيدونها أو لا تؤيدونها، بغية النهوض بتنمية هذا البلد“.

ثم مضى الرئيس جاميه بعد ذلك إلى شكر الزعماء الرئيسيين للمعارضة على شجاعتهم ونضجهم اللذين اتضحا في تقديم تهنئتهم إليه في مكالمة هاتفية. ثم قال الرئيس:

”لقد أثلجت هذه اللفتة صدري وأود أن أؤكد توقعي من جديد، وهو أنه بعد أن أصبحت الانتخابات خلفنا، وجب علينا أن نطرح جانبا خلافاتنا المتعلقة بالإيديولوجية السياسية وأن نعمل معا - كأعضاء في نفس الأسرة - على تحقيق جدول أعمال التنمية، الذي وضعناه لأنفسنا في هذا البلد، من أجل الصالح الأسمى لشعبنا الحبيب“.

وكان ذلك حقا تنويج للعملية. ويمكننا أن نقول الآن دون خوف من أي تكذيب، إن غامبيا، رغم كل الصعاب، تعمل على توطيد وضعها كواحدة من الديمقراطيات الرائدة في أفريقيا، بل وفي العالم أجمع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد ولد دداش (موريتانيا).

وفي أماكن أخرى من القارة الأفريقية، وبينما لا يمكن أن ندعي أن نفس نمط الانتخابات الحرة والترهية وحكم القانون سائد هناك، يمكننا أن نلاحظ مع الارتياح وجود بوادر مشجعة، رغم أن الكثير ما زال يتعين القيام به. ففي سيراليون المجاورة لنا، نشي على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لما أنجزته حتى الآن. ومع اقتراب موعد الانتخابات

ألا يستثنى أي بلد من تلك العملية. وبالتالي، كخطوة أولى، ينبغي لمجلس الأمن أن يسأل الدول الأعضاء عن احتياجاتها على الصعيد الوطني لكي يتسنى تجهيزها لمكافحة الإرهاب، وبخاصة فيما يتعلق بالتدريب والمسائل اللوجستية. ونرى أن لذلك أولوية قصوى لأنه لا يمكن اعتبار فئة من البلدان آمنة ما لم ير أن جميع فئات البلدان آمنة.

واسمحوا لي أن أشير إشارة عابرة إلى نقطة هامة جدا. فغامبيا، التي أنتمي إليها، معظمها من المسلمين، ولكننا لا نؤيد جميعنا المفهوم الخاطئ، وهو أن النضال ضد الإرهاب نضال بين الإسلام والمسيحية. ولهذا، نلتزم في غامبيا بالتوقيع والتصديق على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ذات الصلة المناهضة للإرهاب.

واسمحوا لي الآن أن أتناول بعض القضايا الداخلية بإيجاز. فكما نشر على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، نالت انتخابات الرئاسة التي أجريت في غامبيا في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ الموافقة بالإجماع من المجتمع الدولي بأسره بوصفها انتخابات حرة ونزيهة وسليمة. ولقد أعرب جميع المراقبين الدوليين الموجودين في البلد عن نفس الرأي. وكانت انتخابات عام ١٩٩٦ حرة ونزيهة وسليمة كذلك، إلا أننا حصلنا على مجرد القبول. وفي انتخابات عام ٢٠٠١ حظينا بالقبول بدرجة عالية. ولذلك، من حقنا أن نتوقع من شركائنا الرئيسيين في التنمية، الذين كانوا متشككين في عام ١٩٩٦، أن يوضحوا الطريق إلى الأمام بقبولهم حكومة غامبيا وشعبها بروح جديدة من التضامن بغية إقامة شراكة جديدة ونشطة. وقد اضطلعنا بدورنا كدولة. وأوفينا بما كان متوقعا منا، بل إننا قمنا في الواقع بأكثر وبأفضل مما كان متوقعا. وما حدث فور إعلان نتائج الانتخابات يبرهن بوضوح على النضج السياسي. وأود أن أطرح تصويرا واقعيًا لما أتكلم عنه بأن أقتبس فقرة أو اثنتين من بيان النصر الذي أدلى به فخامة الرئيس جاميه

أنغولا، ما زال وفدي يؤمن بضرورة مواصلة تقليص قدرة يونيتا على شن الحرب، من خلال فرض جزاءات أشد صرامة. وفي هذا السياق، نخطط علما مع الارتياح بتمديد ولاية آلية الرصد.

وبالنسبة لمناطق أخرى من القارة، يرحب وفدي بقرار مجلس الأمن بإنهاء الجزاءات التي كانت مفروضة على السودان. ونحن نطالب المجلس أيضا بالإقدام على خطوة شجاعة، ورفع الجزاءات المفروضة على ليبيا. لقد طالب المجتمع الدولي السلطات الليبية بتسليم المشتبه في ارتكابهم حادث لوكيربي لمحاكمتهم، مقابل رفع الجزاءات، وعلى المجتمع الدولي الآن أن يحترم التزاماته ويكف عن المراوغة.

وخارج أفريقيا، ما زلنا نعرب عن قلقنا إزاء عدد من حالات الصراع. ويبدو لنا أن أكثر هذه الحالات استعصاء على الحل هي الحالة في الشرق الأوسط، وعلى الأخص المشكلة الفلسطينية. ولا يمكن التوصل إلى سلام دائم في الشرق الأوسط دون حسم القضية الفلسطينية. ونحن في غامبيا، كان من رأينا دوما أننا، بينما نعترف بحق إسرائيل في الوجود داخل حدود آمنة، نؤمن أيضا بضرورة تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالصراع العربي - الإسرائيلي، وتوجيهها بإنشاء دولة فلسطينية مستقلة.

وفيما يتعلق بالحالة بين الكويت والعراق، فإننا في غامبيا نرى دائما أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتوصل على سبيل الاستعجال إلى طرق لتخفيف معاناة الشعب العراقي. غير أنه من الضروري في الوقت ذاته اعتبار القيادة العراقية مسؤولة عن أسرى الحرب والمفقودين الكويتيين. إن عائلات أولئك الأسرى والمفقودين تعاني أيضا منذ فترة طالت أكثر مما ينبغي، وعليه، فإننا نطالب الحكومة العراقية بأن تحترم قرارات مجلس الأمن ذات الصلة وتمثل لها، من أجل استتباب السلام والاستقرار في منطقة الخليج.

يصبح من الأكثر إلحاحا الإسراع بعملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

ولا يمكن التشديد بما يكفي على أهمية وجود نهج إقليمي لحل الصراعات. وسيكون علينا أن نطلق نفيرنا تحية للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على الدور الفائق الذي اضطلعت به في البحث عن حل دائم للمشاكل في منطقة نهر مانو. وفيما يتعلق ببلد مجاور آخر، غينيا - بيساو، تود غامبيا، بصفتها منسق مجموعة أصدقاء غينيا - بيساو، أن توجه نداء إلى مجتمع المانحين بأن يتعاون عن كثب مع المجموعة بغية عقد مؤتمر المائدة المستديرة للمانحين الذي طال انتظاره. وكما جاء في تقرير فال الذي قدمه عقب بعثة قام بها إلى غرب أفريقيا قبل بعض الوقت، فإن بعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقال، مثل غينيا - بيساو، تحتاج إلى اهتمام خاص وعاجل. وأشار هنا إلى التقرير المهم الذي أعده الأمين العام المساعد إبراهيم فال. ونحن لم نفرغ بعد من دراسة ذلك التقرير، لأنه يطرح قضايا خطيرة مثل النهج الإقليمي لحل الصراع.

كما أننا نتابع عن كثب الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن دواعي ارتياحنا أن مجلس الأمن اتخذ القرار ١٣٧٦ (٢٠٠١) الذي أعطي بموجبه الضوء الأخضر لبدء المرحلة الثالثة من نشر بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ووفد بلادي يشجع أيضا الأطراف المعنية على متابعة الحوار بين الأطراف الكونغولية بنشاط متجدد، والتعاون مع الميسر. غير أننا نأسف للاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية وغيرها من أشكال الثروة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الواضح أن هناك صلة مباشرة بين مثل هذه الممارسات وإطالة أمد الصراع. وفي منطقة البحيرات الكبرى أيضا، نتوجه بإشادة خاصة إلى الرئيس السابق نيلسون مانديلا على الجهود الحمودة الذي بذلها لإحلال السلام في بوروندي. وفيما يتعلق بالحالة في

المعلومات والاتصالات، مثلاً، وهو يمثل الثورة الحقيقية في عصرنا، تحتل جمهورية الصين في تايوان موقعا في الطليعة. وكما نعلم جميعا فإن قضية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبحت واحدة من القضايا التي توليها الأمم المتحدة أولوية عليا؛ وبالتالي، فإننا نتطلع إلى المناسبة الخاصة التي سيعلم فيها الأمين العام، يوم الثلاثاء ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بدء تشغيل فرقة عمل الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فكيف سنتمكن من الاستفادة من خبرات جمهورية الصين في تايوان عندما تكون مستعدة من عمل الأمم المتحدة.

كما أن جمهورية الصين في تايوان ناشطة في مجالات مهمة أخرى، وخاصة في مجال التعاون الإنمائي، بتوفيرها الخبراء عن طريق المؤسسات المالية الدولية، وكذلك في الحقل الإنساني بتقديم الإغاثة في حالات الكوارث للبلدان المحتاجة. إن قضية الصين في تايوان قضية فريدة من نوعها. وهي استثنائية وينبغي التعامل معها بهذه الصفة، بغض النظر عن احترام مبدأ العالمية.

وثمة بلد آخر لديه الكثير مما يقدمه للمجتمع الدولي، ابتداء من الأدوية إلى الألعاب الرياضية، وهو كوبا. وبعد ما يزيد على ثلاثة عقود، أصبح من الضروري الآن رفع الجزاءات المفروضة على كوبا. فلا يمكن بعد الآن تبرير هذه الجزاءات. فهي في واقع الأمر تؤدي إلى نتيجة عكسية.

قبل وقوع أحداث ١١ أيلول/سبتمبر المأساوية، كنا قد حددنا بالفعل عددا من المجالات لزيادة التعاون الدولي في إطار إعلان الألفية. وكان القضاء على الفقر من بين أهم هذه المجالات. فقد اعتبر في إعلان الألفية أولوية من الأولويات، إن لم يكن الأولوية المطلقة. وفي تقرير التنمية العالمية ٢٠٠٠-٢٠٠١، المعنون "الانقراض على الفقر"، أكد رئيس البنك الدولي في تصديره أن "الفقر وسط الوفرة

ومن دواعي السخرية أن الحالة في شبه الجزيرة الكورية، بعد زمن من انتهاء الحرب الباردة، ما زالت أساسا كما هي. ومع ذلك، فإننا في زامبيا تشجعنا كثيرا بالزيارة التي قام بها رئيس كوريا الجنوبية، كيم داي بونغ، في حزيران/يونيه من العام الماضي، إلى كوريا الشمالية. ذلك أنه لا يمكن تحقيق التوحيد السلمي لشبه الجزيرة الكورية إلا عن طريق الحوار وتبادل الزيارات على هذا المستوى الرفيع.

وبالمثل، يحدونا وطيد الأمل في أن يتسنى يوما ما توحيد جمهورية الصين في تايوان وجمهورية الصين الشعبية. ومع ذلك، دعونا أولا نضع الأمور في نصابها، كما يقول المثل. وكما أعلن وفد بلادي بوضوح أثناء اجتماع المكتب، فإن حكومة غامبيا تود أن تكرر التأكيد على أن حالة جمهورية الصين في تايوان الاستثنائية تستدعي أن تعيد هذه الهيئة النظر فيها. فقبل بضعة أيام لا أكثر، انضمت جمهورية الصين في تايوان إلى منظمة التجارة العالمية. وهذا إنجاز ليس بالقليل، ووعد بلادي، بالتالي، يود أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ حكومة جمهورية الصين في تايوان وشعبها البالغ عدده ٢٣ مليون نسمة. فنحن في غامبيا لا يساورنا أدنى شك في أنهما سيقدمان إسهامات بناءة في عمل منظمة التجارة العالمية. ويجدر بنا أن نذكر بأن جمهورية الصين في تايوان تعد الآن سابع أكبر الاقتصادات في العالم من حيث الناتج القومي الإجمالي، والأمة الخامسة عشرة من بين أهم الأمم التي تمارس التجارة. وفي ضوء حقيقة أن جمهورية الصين في تايوان تمتلك ثالث أكبر الاحتياطيات الأجنبية في العالم، فضلا عن وضعها الاستراتيجي الذي أهلها لاحتلال المرتبة السادسة عشرة من بين أكبر المستثمرين المباشرين الأجانب، فإننا لا نرى أي معنى من الاستمرار في استبعادها من عضوية الأمم المتحدة. وبغض النظر عن الأمور المتعلقة بالسياسة، فإن جمهورية الصين في تايوان لديها الكثير مما تقدمه للمجتمع الدولي. ففي المجال الحيوي المتعلق بتكنولوجيا

وجميع الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر لن تكون مكتملة إذا لم تعالج قضية الأمن الغذائي. لذلك، يتطلع وفد بلادي إلى مؤتمر القمة العالمي للأغذية الذي سيعقد في حزيران/يونيه من العام المقبل. ومن المسائل الهامة المتصلة بهذا الموضوع أيضا مسألة الصحة. ونحن في غرب أفريقيا، خصوصا في غامبيا، نود أن تستأصل شأفة الملاريا كمسألة ذات أولوية، وقد اعتمد قادتنا برنامجا لمكافحة الملاريا كخطوة أولى في هذا السبيل. وسنحتاج إلى الدعم والتضامن من المجتمع الدولي بأسره في هذا المسعى، لا سيما في إطار التحالف العالمي للقاحات والتحصين.

وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا بشكل خاص، يجدر التذكير بأن مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد مؤخرا اعتمد برنامج عمل آخر للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ يستهدف أساسا القضاء على الفقر. وأملنا أن تقدم بقية البلدان المانحة دعما كاملا لهذا البرنامج وذلك بتوفير الموارد اللازمة لتنفيذه. وينبغي أن يولى اهتمام خاص في أي برنامج للقضاء على الفقر إلى أضعف فئات المجتمع ونعني بذلك النساء والأطفال. ولهذا، فإن حكومة غامبيا تظل ملتزمة بإعلان وبرنامج عمل بيجين، بما في ذلك الإجراءات والمبادرات الإضافية التي انبثقت عن مؤتمر بيجين + ٥ الذي عقد في حزيران/يونيه الماضي. وينطبق نفس الشيء على استراتيجيات نيروبي الاستشرافية للنهوض بالمرأة وكذلك على جميع المبادرات الأخرى التي تعزز النهوض بالنساء والفتيات. والواقع، أن فخامة الرئيس يحيى جامعة قرر مؤخرا التوقف من الآن فصاعدا عن تحصيل أي رسوم دراسية من جميع البنات اللاتي يدرسن في الصفوف ١-١٢ في جميع أنحاء غامبيا.

وأخيرا، أظهرت لنا الخبرة التي اكتسبناها أن أمننا الجماعي لا يمكن ضمانه إلا عندما يُكفل لجميع أعضاء مجتمع الأمم التمتع على قدم المساواة التحرر من العوز

هو أكبر تحد في العالم“. ونحن نرى أيضا أن الفقر يشكل تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، لعلمنا أن ١,٢ بلايين شخص يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وهذا هو السبب في أن قادتنا تعهدوا بتخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ومن بين أولئك الـ ١,٢ بلايين شخص الذين يعيشون على أقل من دولار يوميا، يوجد ٣٠٠ مليون في أفريقيا. وفي ظل هذه الظروف تكون المبادرة الأفريقية الجديدة استجابة أتت في أوانها. وأملنا الوحيد هو ألا تترك هذه المبادرة الجديدة نهبا للضياع كما حدث للمشاريع السابقة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية في أفريقيا. وقد يبدو أننا، نحن الأفارقة، وللمرة الأولى، أصبحنا نحتل مقعد القيادة. وهذا دليل واضح على الملكية والالتزام. وشركاؤنا الرئيسيون في التنمية عليهم أيضا أن يكملوا جهودنا بتزويدنا بالموارد اللازمة على سبيل الاستعجال. وينبغي للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تعمل عن كثب مع مختلف التجمعات الاقتصادية الإقليمية لكفالة التنسيق السليم والفعال فيما بينها. وإننا على ثقة بأن الزخم الذي ولّده اعتماد المبادرة الأفريقية الجديدة سيزداد كثافة بعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية على مستوى القمة في مونتيري بالمكسيك في العام المقبل. وسوف يتيح ذلك المؤتمر للمجتمع الدولي فرصة فريدة ليترجم إلى واقع التضامن العالمي المفصح عنه في إعلان الألفية، وعلى وجه الخصوص في مجالات حيوية مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي، وتخفيض الديون أو إلغائها كلية في بعض الحالات، وإمكانية الوصول إلى الأسواق، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وستتيح القمة العالمية للتنمية المستدامة (ريو + ١٠)

التي ستعقد في جنوب أفريقيا في العام القادم كذلك فرصة ذهبية لتقييم الحالة، خصوصا بالنسبة للاستعراض الشامل لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

لقد مضى ثلاثة وستون يوما منذ أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ويعيش اليوم أكثر من ٨٠ دولة في حالة حداد وحزن على الكثيرين من مواطنيهم من الرجال والنساء الذين فقدوا أرواحهم في تلك الأحداث، وكانوا قد جاءوا من كل أنحاء العالم، وهم يمثلون شتى الثقافات والمعتقدات والأصول العرقية المختلفة. لقد لقي ٦٠٠٠ شخص تقريبا حتفهم نتيجة للهجمات الإرهابية الشنيعة التي حدثت في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا، ونحن نترحم على هؤلاء الضحايا في صلواتنا، ونعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لأسرهم وأصدقائهم.

لقد ارتكبت تلك الهجمات ضد العالم المتحضر بأسره وضد القيم الأساسية للإنسانية. وسارع مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى اتخاذ تدابير حازمة وواضحة للدفاع عن المصالح الكلية للمجتمع الدولي. وتحقيقا لهذه الغاية، تشكل تحالف عالمي فعال تعتر هنغاريا بالمشاركة فيه إلى جانب بلدان عديدة أخرى. إن الذين اقترفوا تلك الهجمات الإرهابية والذين أيدهم إنما يحاولون تصوير أفعالهم تلك وردود الفعل عليها التي تعتبر من قبيل الدفاع المشروع عن النفس على أنها حرب دينية. ومن الواضح أنها ليست حربا بين الأديان بأي حال من الأحوال. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر لهذه الأفعال ولا لأي أنشطة إرهابية أخرى ترتكب في أي مكان آخر. والواقع أن الإرهاب الدولي يتوخى تحقيق أهداف سياسية معينة، ويحاول تقويض عالمنا المتعدد الأعراق والمتعدد المعتقدات من أجل مضاعفة الصراعات الإقليمية، ووضع شتى الثقافات ضد بعضها البعض ولكن يفرض علينا نظامه القائم على الكراهية والتعصب. ويتسم التحدي الذي يواجهنا بأنه استراتيجي في طبيعته: أولا لأنه يتشكك في سبب وجود حضارتنا ويعرض وجودها ذاته للخطر؛ وثانيا لأن الشبكة الإرهابية التي تنظم نفسها ضدنا استطاعت أن تطور قدراتها

والتححرر من الخوف. ولا يمكن أن يتحقق ذلك إلا من خلال التضامن الدولي المخلص. إن الميل إلى عدم الالتفات إلى من يحتاجون إلى المساعدة ينبغي أن يكون من الأمور التي عفا عليها الزمن. ففي كل مرة على امتداد تاريخنا واجهتنا صعوبات كبرى كنا ندرك فجأة مدى احتياج بعضنا إلى بعض، فنضم صفوفنا ونتصدى سويا للتحديات التي تواجهنا. إننا نقف مرة أخرى في مفترق طرق. ولهذا جئنا جميعا هنا لنجدد إيماننا بالتعددية. فليس هناك أي بديل آخر عن الأمم المتحدة. ومما يعزز اقتناعنا بذلك أن منظمنا أبعد ما تكون عن "الأفول". فهي منظمة ساطعة ولكن سيزداد بريقها عندما يتم إصلاح مجلس الأمن كيما يعبر عن واقع القرن الحادي والعشرين. وما لم يتحقق ذلك، فسيبقى مجلس الأمن معرضا لأن يصبح لا أهمية له لأنه متشبث بالماضي. ونحن لا نريد أن يحدث له ذلك. فهو جهاز ذو حيوية بالغة بحيث لا ينبغي أن يبقى على هامش الأحداث، بل لا بد له من أن يعدل ويكيف نفسه تبعا للواقع الحالي. لقد حان الوقت لكي نمضي قدما في إصلاح المجلس. ولتكن لنا نظرة استشرافية في هذا الخصوص. وأيا كانت النتيجة التي ستمخض عن جهودنا، فإن أفريقيا لا بد من أن تصبح ممثلة تمثيلا مناسباً.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد يانوس مارتونييه وزير الشؤون الخارجية لهنغاريا.

السيد مارتونييه (هنغاريا) (تكلم بالفرنسية): أود

بادئ ذي بدء أن أهني الرئيس على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأؤكد له الدعم الكامل لوفد هنغاريا في اضطلاعهم بمهامهم ومسؤولياتهم الجسام بشكل فعال. وفي نفس الوقت، أود أن أشكر السيد هادي هولكيري على العمل الذي اضطلع به مع كامل التقدير أثناء توليه رئاسة الدورة الأخيرة للجمعية العامة.

الدولي أن يتوصل إلى أنسب رد ممكن وذلك بتشكيله تحالفا لم يسبق له مثيل في العلاقات بين الدول، ستتجاوز أهميته التاريخية بالتأكيد حدود عصرنا هذا. وتقف هنغاريا على أهبة الاستعداد للقيام بدور نشط في ذلك التحالف في حدود قدراتها.

والأمم المتحدة مطالبة في الوضع الحالي بأداء دور ذي أهمية رئيسية، وهو تعزيز فعالية العمل الدولي. ولقد أسهمت الأمم المتحدة بالفعل إسهاما كبيرا من خلال وضع الاتفاقيات المناهضة للإرهاب البالغ عددها ١٢ اتفاقية في صياغة إطار عمل مشترك للقانون الدولي في المعركة ضد الإرهاب. ومن خلال اعتماد اتفاقيات أخرى، يتم إعدادها الآن، سيصبح إطار العمل القانوني أكثر حتى شمولاً وعمومية. ولكن لكي نفعل ذلك يجب أن نبذل جهودا جديدة، وينبغي أن تبدي مجموعات البلدان المعنية، نظرا لأهمية الحالة وخطورتها وحقيقة أن لدينا أهدافا مشتركة، درجة أكبر من المرونة. وينبغي أن تتمكن الأمم المتحدة من أداء دورها بالكامل في تعزيز التنفيذ العملي للتعاون الدولي المناهض للإرهاب.

وفي أعقاب الهجمات الإرهابية نفذت حكومة بلدي سلسلة من التدابير المحددة. فعلى الصعيد الدولي قمنا بتعزيز تعاوننا، السياسي والقانوني معا، في مجال مناهضة الإرهاب مع حلفائنا في منظمة حلف شمال الأطلسي وشركائنا داخل الاتحاد الأوروبي. كذلك قررنا تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١)، وسنقدم إلى اللجنة التي أنشئت بموجب أحكام هذا القرار تقريرا تفصيليا عن التدابير الوطنية التي اتخذتها هنغاريا لمحاربة الإرهاب. وأود أن أذكر في هذه المرحلة بأن هنغاريا هي طرف في أغلب الاتفاقيات الدولية المتعددة الأطراف المناهضة للإرهاب.

العالمية؛ وأخيرا لأن الحرب التي يعلنها الإرهاب ضدنا لا يلتزم بها بأي نظام قانوني ولا يتبع فيها أي قواعد أخلاقية.

ويمكن أن نرحب بحقيقة أنه انطلاقا من تلاقي مصالح الدول، نجد أن التعاون بين الدول خلال الشهرين اللذين أعقبا تلك الأحداث الرهيبة قد اكتسب بعدا واعداداً جديداً تماماً. ومع ذلك فإنه من المؤكد أن مكافحة الإرهاب العالمي لن تكون قصيرة الأجل. ومن الطبيعي أن الإجراءات العسكرية التي اتخذت ضد نظام الطالبان وتنظيم القاعدة الإرهابي إنما تمثل عنصراً هاماً، ولكنه ليس العنصر الوحيد في إطار العمل الدولي. وفي هذا النضال، تتسم المهام التي يتعين علينا تنفيذها بأنها معقدة ومتعددة الأوجه. ولا بد لنا من أن نبذل قصارى جهودنا في المجالات السياسية والدبلوماسية والتعليمية والقانونية وكذلك في المجالات المالية والإنسانية والاقتصادية والاجتماعية كيما نتأكد من أننا سنخرج في نهاية المطاف منتصرين من هذا الكفاح. ولا بد لنا من أن ندرك أنه في هذا النضال يتعين علينا أن نضاعف جهودنا من أجل النهوض بسيادة القانون، ونبذ التطرف والعصب والتمييز والترعات القومية الضيقة، وأن نكشف العمل العالمي الذي يتوجب إنجازه من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة، فالمعركة ضد الإرهاب تشكل جزءاً لا يتجزأ من الإطار العام لهذا المسعى العالمي الذي نحاول أن نبي عالمنا أفضل في إطاره.

ربما نظل نذكر تلك الهجمات الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة باعتبارها تمثل نقطة تحول في تاريخنا، كما أنها تفتح لنا عهداً جديداً. ومن المؤكد أن البشرية لن تكون قادرة على أن تواصل العيش بنفس الطريقة التي كانت تتبعها في الماضي. ويتعين الآن على الحكومات أن تتحمل مسؤوليتها الرئيسية في مواجهة هذا التحدي الذي يمس بصورة مباشرة حياتنا اليومية. لقد استطاع المجتمع

استخدام مواد بيولوجية في أغراض عسكرية. وكان الفريق المخصص المطالب بالتوصل إلى تدابير تنفيذية قد نجح في إحراز تقدم ملحوظ خلال فترة وجوده على امتداد سبع سنوات تقريبا، واقترب كثيرا من التوصل إلى اتفاق. ويؤسفنا أنه لم يتمكن من إنهاء عمله قبل موعد المؤتمر الاستعراضي الخامس للاتفاقية. ومن الأهمية أن ينحي المؤتمر جانبا تفاوت الآراء بشأن النهج المتبع نحو أساليب الدعم طويل الأجل للاتفاقية، وبدلا من ذلك ينبغي التشديد على الالتزام الذي تعهدت به الدول الأعضاء بتشجيع سلامة نظام حظر الأسلحة البيولوجية.

وهنغاريا، بصفتها رئيسة للمؤتمر الاستعراضي الخامس، تود أن تبذل قصارى جهدها لتلبية الآمال التي عبّرت عنها الدول الأعضاء والرأي العام في أن يسفر المؤتمر عن نتائج محددة. ونود أن نسهم أيضا بنشاط في ضمان استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز نظام حظر الأسلحة البيولوجية دون انقطاع بعد المؤتمر.

إن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية هو وثيقة سياسية وقانونية ذات أهمية قصوى. فهو يترجم إلى واقع الطموح التاريخي الذي راودنا بأنه لن يُسمح في المستقبل للذين يقتربون جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بأن يفعلوا ذلك دون عقاب. لذلك فنحن نرحب ترحيبا حارا بتصديق عدد من البلدان يتزايد بسرعة على نظام روما الأساسي وصل حتى الآن إلى أكثر من ٤٠ بلدا. وفي هذا الصدد، أود أن أعلن هنا أن البرلمان الهنغاري، من خلال قرار اتخذ بالإجماع تقريبا، صدق على النظام الأساسي في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر. وسيتم إيداع صك التصديق خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر الجاري.

وتعمل هنغاريا بنشاط لتضمن أن يكون بإمكان المحكمة، هذه المؤسسة الهامة جدا في عصرنا، أن تبدأ العمل

أما فيما يتعلق باتفاقيتي الأمم المتحدة اللتين تمت الموافقة عليهما مؤخرا جدا في هذا المجال، فاسمحوا لي أن أعلن أن بلادي أودعت اليوم للتو لدى الأمين العام للأمم المتحدة صك التصديق على الاتفاقية الدولية لمنع الهجمات الإرهابية بالقنابل. وأود أن أعلن أن هنغاريا ستوقع في الأسابيع القادمة على الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب. إننا عازمون على أن نصبح طرفا في تلك الاتفاقية في أقرب وقت ممكن بحيث نستكمل المشاركة الهنغارية في الاتفاقيات الدولية ذات الطابع العالمي التي تعنى بالمعركة ضد الإرهاب. وعلاوة على ذلك، قدمت حكومتي إلى البرلمان مؤخرا مشروع قانون لتعزيز اللوائح الوطنية في مجالي غسل الأموال ومحاربة الإرهاب.

وتولي هنغاريا أهمية خاصة جدا لنجاح العمل الإنساني الدولي في أفغانستان. ولقد بدأت حكومتي من خلال منطمتين إنسانيتين هنغارييتين، أدّتا بشكل تقليدي دورا في المنطقة، بتقديم مساعدة إنسانية إلى اللاجئين والشعب الأفغاني. وتتكون هذه المساعدة من المواد الغذائية والبطانيات لحوالي ١٥ ألف شخص.

ويعتري حكومتي قلق شديد جدا إزاء الخطر الذي يشكله انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. ويبقى التزامنا ثابتا بتحديد هذه الأسلحة على صعيد متعدد الأطراف، ونحن نشترك في الجهود الدولية الرامية إلى الحد من أسلحة الدمار الشامل وإزالتها. إن الأحداث المأساوية في ١١ أيلول/سبتمبر والأحداث الأخيرة المتعلقة بالجمرة الخبيثة تجعلنا ندرك العواقب المؤثرة والمحتملة لغياب رد فعل من المجتمع الدولي على التحدي الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة البيولوجية. ونعتقد أن تعزيز اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة سوف يمكن المجتمع الدولي من العمل بشكل أكثر فعالية ضد من يعتزم

عن تعاطفنا القلبي مع البلد المضيف ومع الأسر المنكوبة بفقد أحبائنا في كارثة الأوس.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر احتل الكفاح ضد الإرهاب بجميع أشكاله صدارة جدول أعمال الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية بجدارة. وأود أن أتعهد باسم حكومة ليختنشتاين بتقديم دعمنا الكامل للتعاون الدولي لمحاربة الإرهاب. وقد ظهر تفاهم سريع مفاده أن التعددية والتعاون الدولي هما السبيلان الوحيدان للتصدي بنجاح للتحدي الذي نواجهه. مرة أخرى تطلع العالم إلى الأمم المتحدة لتتولى قيادة كفاحنا المشترك، ومرة أخرى استجابت الأمم المتحدة بتولي القيادة. ونود أن نحيي الأمين العام كوفي عنان. فقد أبحر بهذه المنظمة بطريقة بالغة البراعة وباقتدار وحكمة في أوقات مضطربة وأرسى دعائمها في الساحة الدولية بكفاءة. وقبل بداية فترة ولايته الثانية كأمين عام، أصبحت الأمم المتحدة منظمة أقوى وأكثر مصداقية من أي وقت مضى. وأود أن أهنيئ الأمين العام، بل والمنظمة التي يرأسها بأسرها، على منحهما جائزة نوبل للسلام. والواقع أنه لا يوجد من هو أفضل تأهيلاً منه للتكلم باسم الشرعية الدولية وتولي القيادة أثناء الأيام المقبلة - وهذا هو الوقت الذي تمس فيه الحاجة إلى القيادة.

وقد ردت الجمعية العامة ومجلس الأمن كلاهما بحزم وإصرار على الهجمات التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر. فاتخذ المجلس خطوة شجاعة باعتماده قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي لم يسبق له مثيل. إننا نواجه في الحقيقة أزمة من نوع جديد وقد صاغ مجلس الأمن أسلوباً جديداً في الرد. ويتطلع وفد ليختنشتاين إلى العمل عن كثب مع لجنة مكافحة الإرهاب بهدف التنفيذ الكامل لأحكام ذلك القرار. ونظراً لأن المهمة من نوع جديد، فإننا نقدر ما ستواجهه اللجنة من صعوبات وما ستتحمله من عبء العمل الثقيل. كما نعرب عن تأييدنا لما أبدته اللجنة من شفافية في طريقة

في المستقبل القريب. كذلك ينبغي أن نبذل الجهود لضمان أن تكون مقبولة عموماً في أقرب وقت ممكن، لأنها بدون ذلك لن تتمكن من أن تكون ناجحة في عملها وفعالة في مجال صون السلم والأمن الدولي وأن تحمي بفعالية القانون الإنساني الدولي وحقوق الإنسان.

لقد تغير عالمنا وعلينا جميعاً أن نتغير معه. وللأسف عندما أقول ذلك فأنا لا أعني أن التحديات السابقة قد زالت، ولكننا نواجه بالأحرى، فضلاً عن الصعوبات التي لدينا بالفعل، أزمة جديدة تدفعنا إلى أن نفكر بشكل استراتيجي وأن نكون في الوقت نفسه عازمين جداً في عملنا. لذلك فإن العمل الذي يتعين أن ننجزه هو أكثر اتساعاً وأوسع نطاقاً، والاختيار الوحيد الذي لدينا هو أن نعمل على أساس قيمنا الإنسانية لصالح حضارتنا وأمننا في المستقبل. والأمم المتحدة جزء لا يتجزأ من هذا الجهد. ويتحدث إعلان الألفية عنه بفصاحة كبيرة، كما أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر تعزز تماماً الرسالة الواردة فيه من خلال التشديد على الطابع الحاسم للزمن الذي نعيش فيه، وهو مفترق طرق بين قرنين وألفيتين.

إننا مطالبون بتقديم استجابات للمشاكل العالمية التي تطاردنا والتي تحتاج هذا العالم باستمرار. ونجاح أو فشل الجهود المبذولة لتقديم استجابات سيؤثر، بلا شك، على نوعية الحياة في القرن الحادي والعشرين بأسره. وبهذه الروح يود وفدي أن يقدم مساهمته في نجاح المداولات التي تعقد في ظل الظروف الخاصة للغاية لدورة الجمعية العامة الحالية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن

لمعالي السيد إرنست ولش، وزير خارجية ليختنشتاين.

السيد ولش (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية):

اسمحوا لي أولاً بأن أنضم إلى المتكلمين السابقين في الإعراب

بالأسباب الجذرية للإرهاب. والواقع أن عزل المتطرفين، وفضح برنامجهم الفاسد، وبالتالي الحيلولة دون انضمام الأفراد المضللين والمضطهدين إلى قضية حمقاء، هو السبيل الوحيد لنجاحنا في كفاحنا على المدى البعيد. وثمة مجالات أساسية ينبغي لنا أن نعالجها وهي الفقر والاستبعاد الاجتماعي والتمييز والافتقار إلى التعليم الأساسي. وهي موضوعات جديدة بكل المقاييس على جدول أعمال الأمم المتحدة، ولكننا بحاجة لأن نفعل ما هو أكثر وما هو أفضل. ولا يعد إجراء تغييرات سياسية موثوق بها ومدرسة تنازلاً في مواجهة شرور الإرهاب. فمثل هذا التفكير يقود إلى الشلل والعجز. ومما له أهمية جوهرية أن تسود روح التعاون الدولي أعمالنا بخصوص هذه المسائل الجوهرية، بدلاً من الانتقائية وقصر النظر.

الأمم المتحدة تواجه تحدياً أيضاً فيما يتعلق بالعلاقة المعقدة بين الإرهاب وحقوق الإنسان. ولا يجوز أن يصبح تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ضحية لمكافحة الإرهاب. فحقوق الإنسان ليست ترفاً تتمتع به في الأوقات الطيبة وتتخلص منه في أوقات الأزمات، بل إنها الأساس الذي ينبغي أن تستند عليه جميع أنشطتنا. وتقليص معايير حقوق الإنسان باسم مكافحة الإرهاب قد يعني التخلي عن أكثر قيمنا جوهرية - وهي ذات القيم التي يعمل على تحطيمها الذين يرتكبون الهجمات الإرهابية. وهذا شيء لا يجوز لنا أن نسمح بحدوثه. لقد اختتم المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب أعماله في ٨ أيلول/سبتمبر. وقد كان لي شرف حضور ذلك الحدث كرئيس للجنة الوزارية لمجلس أوروبا، التي عملت كهيئة تحضيرية إقليمية للمؤتمر. وبعد عملية بالغة الصعوبة والتعقيد، تُوج المؤتمر بنهاية ناجحة - وربما كانت أفضل نتيجة أمكن تحقيقها، ألا وهي - تسوية كل من

العمل ومن روح التعاون والحوار حتى الآن في اضطلاعها بعملها. ومما له أهمية قصوى في هذا السياق تحديد المعايير وتقديم أفضل الممارسات. وينبغي استحداث مستوى عالٍ من الإنفاذ وتطبيقه بطريقة موحدة على جميع الجهات الفاعلة، سواء من الحكومات، أو المصارف، أو الوسطاء أو الوكلاء أو المحامين. ونحن ملتزمون بتنفيذ القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) برمته، ولكننا سنركز بصفة خاصة على جوانبه الأساسية المتصلة بتمويل الإرهاب. ولدينا جميع الأدوات الضرورية جاهزة لكي نقدم مساهمتنا في قمع ومنع تمويل الإرهاب. وبناء على ذلك، فقد وقعتُ باسم ليختنشتاين على اتفاقية قمع تمويل الإرهاب في ٢ تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام. إن جهودنا المشتركة لن تنجح إن لم تركز على الوصول إلى هدفنا الحقيقي وهو وقف وصول التدفقات المالية إلى الإرهابيين ومنظماتهم. ولكننا، يجب ألا نغامر بالدخول في مجالات أخرى تتعلق بالتمويل الدولي تحت ستار محاربة الإرهاب. وأود أن أوضح بجلاء تام، في هذا السياق أن سرية الحسابات المصرفية التي تمارسها ليختنشتاين لم توفر قط ولن توفر أبداً الحماية للإرهابيين أو لتعاملاتهم المالية.

فإذا كان يراد للجهود الرامية لمحاربة الإرهاب أن تكون جهوداً مشتركة حقيقية، فينبغي أن تشملنا جميعاً. ولذا يتعين على الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الوحيد من أجهزة الأمم المتحدة الشامل لجميع الدول، أن تقوم بدور ملموس في جهودنا. ونحن على ثقة بأن الجمعية العامة ستؤكد مكانتها المشروعة بوصفها هيئة لسن القوانين في الأمم المتحدة باعتمادها لاتفاقية شاملة لمناهضة الإرهاب حتى تسد الثغرات الموجودة في الإطار القانوني الدولي الساري الذي يتصدى لجوانب محددة من جوانب الإرهاب.

إن الكفاح ضد الإرهاب متعدد الأوجه ولا بد أن يشمل الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة بمجموعة عريضة من الموضوعات أيضاً. بما فيها الأسباب التي يشار إليها

ويجب اعتبارهم خارجين على القانون. ويجب أن يكون من غير المقبول أن ينصّب الإرهابيون أنفسهم أطرافاً فاعلةً على الصعيد السياسي باللجوء إلى العنف ومهاجمة المدنيين دون تمييز.

و يجب أن يصحب هذا الموقف الموحد في مواجهة الإرهاب استعداد من جانبنا للاشتراك في حوار سلمي مع الداعين لقضايا سياسية مشروعة، مهما بدا ذلك صعباً. فلن يتسنى لنا في نهاية المطاف القضاء على الإرهاب إلا بكفالة عدم تعرض المجتمعات والكيانات للاضطهاد وبإفساح المجال أمامها للإعراب عن شواغلها. ومن المهم في هذا السياق أن يستحدث المجتمع الدولي آليات تتيح لهذا الحوار أن يجري، استناداً إلى إطار متفق عليه وعلى معايير القانون الدولي القائمة. ويجب ألا نتقبل الإرهاب بوصفه إحدى حقائق الحياة، بل أن نؤمن بقدرتنا الجماعية على استئصاله. وقد يبدو ذلك الهدف بعيداً أو حتى غير واقعي، ولكن هدف القضاء على الرق في القرن التاسع عشر والفاشية في القرن العشرين كان شأهما كذلك. وتقع على عاتقنا جميعاً الآن مسؤولية تخليص أنفسنا من الإرهاب، الذي هو بلاء القرن الحادي والعشرين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد تيرنس سينونغوروزا، وزير العلاقات الخارجية والتعاون في بوروندي.

السيد سينونغوروزا (بوروندي) (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف عظيم لي أن أتكلم اليوم أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وباسم وفدي، أود في البداية أن أعرب عن تهنيتي الصادقة للسيد هان سونغ سو، ممثل كوريا، على انتخابه بجدارة لرئاسة هذا الجهاز من أجهزة الأمم المتحدة. ونرى أن ما له من خبرة واسعة ودينامية ومقدرة يضمن النجاح لعملنا في هذه الدورة. ويمكنه أن يعتمد على

مشاكل الماضي والحاضر، ووضع جدول أعمال عالمي لمناهضة التمييز نستطيع جميعاً أن نعمل على أساسه.

وتتمثل الصعوبات التي واجهها مؤتمر ديربان في المناقشة التي ما زالت تجري، على أهميتها، بشأن التفاصيل التقنية. وينبغي حشد الإرادة السياسية بأسرع ما يمكن لكي تصل رسالة ديربان إلى الناس في جميع أنحاء العالم. وقد أضفت حوادث ١١ أيلول/سبتمبر أهمية إضافية على هذه الرسالة، لأنه يمكن للعنصرية والتعصب أن يكون كلاهما سبباً ونتيجة للإرهاب. ومن أصعب التحديات التي تواجهنا في معركتنا مع العنصرية منع التمييز ضد الأشخاص بسبب انتمائهم لفئات عرقية معينة.

وهناك من يفسرون حوادث ١١ أيلول/سبتمبر بأنها تحقق لنبوءة بصادم بين الحضارات. وهم مخطئون. ذلك أن مرتكبي هذه الهجمات لا يمثلون حضارة أو ديناً، بل يؤمنون فقط بالإرهاب والعنف والتدمير. فهم ليسوا سوى مجرمين. ولم تكن أفعالهم هجوماً على حضارة، بل كانت هجوماً على الإنسانية وجريمة بحقها. ولكن لا يمكن بالطبع أن يخدم أغراضهم شيء أكثر من صدام بين الحضارات. ولذلك فإن الأمم المتحدة مطالبة بأن تمنع حدوث هذا الصدام. وتعمل السنة الدولية للحوار بين الحضارات بمثابة تذكيرة مفيدة بما ترمز له الأمم المتحدة على الدوام.

ولا يمكن محاربة الإرهاب بالتدابير العسكرية والتعاون القضائي الدولي فحسب. فلا يمكننا النجاح في الأجل الطويل إلا بالمضي إلى ما هو أبعد من هذه التدابير الواضحة. إذ يجب أن نغير الضمير الجماعي والوعي الجماعي لدى كافة المجتمعات وأن نعلم أطفالنا عدم جدوى اللجوء للعنف وما ينطوي عليه ذلك من مخاطر كوسيلة للتعامل مع الصراعات. فالإرهابيون يستخدمون أشد أشكال العنف تطرفاً. ولذلك يجب إقصاؤهم من المجتمع بشكل فعال.

سبيل صون السلام والأمن الدوليين. وتؤيد حكومة جمهورية بروندي قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالحرب على الإرهاب تأييداً كاملاً. والتزاماً منها بالمثل العليا للسلام والأمن في جميع أنحاء العالم، فهي تعتزم تقديم إسهام خاص بها في بناء عالم ينفى الإرهاب الدولي منه. وتحقيقاً لهذه الغاية، تؤيد بروندي مختلف الاتفاقيات الدولية لمكافحة الإرهاب الدولي. وقد صدقت بالفعل على ثلاث منها، ووقعنا صباح اليوم على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب، التي اعتمدت عام ١٩٩٩. وستتخذ الخطوات الضرورية للتوقيع على الاتفاقيات الباقية والتصديق عليها. وترحب بروندي باتخاذ مجلس الأمن قراره ١٣٧٣ (٢٠٠١) وتلتزم بإجراء دراسة متعمقة لنطاق تطبيقه في إقليمنا الوطني.

وفي ضوء الأحكام القانونية الدقيقة والسارية لما يقرب من ٣٠ عاماً المتعلقة بمكافحة هذه الآفة، أصبح من الحتمي اليوم وجود وعي عميق بهذه المشكلة وضرورة القيام بعمل جماعي أكثر إطراداً. وتتفق حكومة بروندي مع مضمون قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) الذي يؤكد على:

”... ضرورة تعزيز تنسيق الجهود على كل من الصعيد الوطني ودون الإقليمي والدولي تدعيماً للاستجابة العالمية في مواجهة التحدي والتهديد الخطيرين للأمن الدولي“. (القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١)، الفقرة ٤ من المنطوق)

ومن الواضح أن تلك الاستجابة العالمية تصبح أمراً حتمياً ذا أولوية بالنسبة لنا - نحن أعضاء هذه المؤسسة، أي الأمم المتحدة، التي أناط الميثاق صراحة بها دور صون السلم والأمن الدوليين.

مساندة وفدي الكاملة له. ولن ندخر وسعاً لتيسير قيامه بأعماله حتى يتسنى له الوفاء بمهمته النبيلة على أكمل وجه.

واسمحوا لي بعد ذلك أن أعرب عن تقديري الصادق للسيد هاري هولكيري للكيفية التي أثبت بها جدارته في توجيه دفعة العمل خلال فترة ولايته في دورتنا الماضية. وقد شعرنا جميعاً بالتقدير لمواهبه الكثيرة كرجل سياسة ودبلوماسي محنك، مما أسهم بدرجة كبيرة في إنجاح تلك الدورة.

وأود في النهاية أن أغتنم هذه الفرصة السعيدة لأنقل تحيات شعب بروندي إلى السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، ولأعرب له مرة أخرى عن أصدق التهاني لإعادة انتخابه بالإجماع لتسيير دفعة المنظمة لفترة ولاية ثانية. وأقدم له في الوقت ذاته أحر التهاني لنيله جائزة نوبل للسلام التي أهديت للأمم المتحدة وله. فهذا الرمز لتجديد الثقة إعراب مدهش عن تقدير أسرة الأمم المتحدة لما يبذله من جهود دؤوبة دفاعاً عن قضية السلام والتنمية في كل ركن من أركان العالم. ومن دواعي امتنان حكومتى للأمين العام خاصة التزامه الشخصي بإعانة شعب بروندي على الخروج من الأزمة لكي يتسنى له استئناف السير على طريق السلام والمصالحة والتنمية.

وقد صدمتنا وروّعتنا جميعاً الهجمات الإجرامية التي ارتكبت هنا في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وأدانت حكومتى بثبات تلك الأعمال الإرهابية الكريهة التي تتسم بممجية لا توصف. وبعث رئيس جمهورية بروندي، السيد بيير بويويا، رسالة عزاء للرئيس جورج و. بوش فور وصول نبأ هذه الحوادث الأليمة.

وتمثل حوادث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ تحدياً عالمياً جديداً للأمم المتحدة في حربها العنيدة على الإرهاب وفي

الاتفاق. فبفضل كل تلك الجهود أخذ بصيص الأمل يلوح فوق الأجواء السياسية البوروندية.

لقد حددت الحكومة الجديدة لنفسها مهمة ذات أولوية تتمثل في وقف الحرب، وإعادة تأهيل الضحايا، وتحقيق الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في البلاد. ومع ذلك، وعلى الرغم من تصميمنا الراسخ على المضي قدما لتحقيق أهدافنا، فإن برنامجنا ما زال يواجه تحديات جسيمة مثل استمرار الحرب وتفاقم حدة الفقر. وفيما يتعلق بالحرب، لا بد لنا من أن نبدي أسفنا لأن الجماعات المسلحة تواصل بث بذور الشقاق والدمار في بقاع شتى من البلاد، وتشن حرب غير معلنة تقتل فيها الأبرياء في بيوتهم وفي مخيمات النازحين وعلى طول الطرقات - وهي حرب تمارس فيها أعمال السلب والنهب وتدمر فيها الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية التي كان بناؤها قد تكلف مبالغ طائلة. إننا نشجب وندين بأقوى العبارات هذا الشكل الجديد من أشكال العنف، الذي تمارسه العناصر المتمردة المتمثل في خطف أطفال المدارس لإجبارهم على الانخراط في قوات العصابات أو لجعلهم يمارسون الأعمال القذرة لتلك العصابات.

وفي هذا السياق، ما زال في مقدمة الأولويات بالنسبة لبلادي السعي من أجل وقف إطلاق النار، الذي سيمكننا من بدء الإصلاحات الكبرى التي نتوخى تحقيقها خلال الفترة الانتقالية. وعلى الرغم من المبادرات العديدة التي اتخذتها حكومتنا تجاه الجماعات المسلحة - المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية، والجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، وقوات التحرير الوطنية - لدعوتها إلى الانضمام لعملية السلام والاشتراك في المفاوضات، فإنه لم تظهر أية بادرة تشير إلى وجود أي التزام رسمي بالاستجابة لهذه الدعوة بما يسمح لنا بالمضي قدما في ذلك الاتجاه. ومع ذلك، فإننا نرى أن هذه الجماعات المسلحة لم تعد لها أية

وفيما يتعلق بالحالة في بلادي، بوروندي، فإن الدورة الحالية للجمعية العامة تنعقد في وقت اكتملت فيه توا مرحلة حاسمة بشكل خاص من عملية السلام. والواقع أن اتفاق أروشا للسلام والمصالحة الذي وقّعت عليه بوروندي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ قد بدأت عملية تنفيذه بعزم وطيد. وأرجو أن تسمحوا لي بأن أوجه نظر الممثلين الموقعين المجتمعين هنا إلى بعض التطورات الرئيسية التي يجدر إبرازها. بعد إجراء عدد من المشاورات بين الموقعين على اتفاق السلام، وبعد عملية التيسير والمبادرة الإقليمية تمت تسوية مسألة قيادة البلاد خلال المرحلة الانتقالية للسنوات الثلاث المقبلة. وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ تم رسميا تنصيب رئيس الجمهورية ونائب الرئيس والحكومة الانتقالية.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب بالنيابة عن حكومة بوروندي وشعبها عن خالص شكرنا لرؤساء الدول وغيرهم من الشخصيات البارزة الذين شرفوا بوجودهم احتفالاتنا بهذه المناسبة.

وفي هذه المرحلة الهامة من عملية السلام، أود أن أؤدي واجبا محبا إلى نفسي، ألا وهو الإشادة في المقام الأول بالمعلم الراحل جوليوس نيريري، وهو أول من قام بدور الوسيط في عملية السلام بين الأطراف البوروندية في سياق بالغ الحساسية. وأود ثانيا أن أحيي رسميا روح الشجاعة، ونفاذ البصيرة، والمثابرة، والكياسة التي تحلى بها فخامة الرئيس السابق نيلسون مانديلا طوال عملية المفاوضات بين الأطراف البوروندية وذلك لمساعدة الشعب البوروندي على العودة إلى طريق السلام والمصالحة والديمقراطية. ومن هذه المنصة، أود أن أعرب عن مشاعرنا بالامتنان العميق له. ونعرب عن نفس مشاعر التقدير المخلص للأمم المتحدة ولجميع البلدان والشخصيات التي عملت من قريب أو من بعيد من أجل ضمان التوقيع على اتفاق السلام، وهم يواصلون بذل جهودهم من أجل كفالة التنفيذ الكامل لذلك

التي سيكون من الصعب التغلب عليها. وما هو أكثر من هذا أن التعاون الدولي تجدد بالفعل منذ عام ١٩٩٦، الأمر الذي جعلنا نواجه نقصاً في النقد الأجنبي وعجزاً كبيراً في أرصدتنا النقدية. وعلاوة على ذلك، استمر النشاط الاقتصادي في عام ٢٠٠٠ يعاني من اللطمات القوية التي وجهها الجفاف مما تسبب في نمو سلبي لستين متعاقبتين في بلدنا الذي هو بلد زراعي أساساً.

وخلال نفس الفترة من الأزمة، تدهورت الأوضاع الصحية بشكل كبير. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها حكومتنا، فقد استمر تفشي وباء فيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز، والملاريا، وغير ذلك من الأمراض المتعلقة بسوء التغذية بين شعبنا الذي كان قد وهن بالفعل نتيجة لأحوال الحرب. وتبين مؤشرات الأداء في مجال التعليم حدوث انخفاض صافٍ، كما تدهورت بصورة خطيرة فرص الحصول على مياه الشرب وخدمات الصحة العامة في الوقت الذي كانت الحرب قد دمرت فيه العديد من منازلنا وهاكلنا الأساسية الاجتماعية كالمدارس والمراكز الصحية.

إن بوروندي، إذ تواجه هذه الأوضاع المؤلمة بشكل خاص فإنها تنتظر الكثير من العون من الأمم المتحدة، ووكالاتها، وشتى شركائها الثنائيين، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية لمساعدة اقتصادنا على الانتعاش، باسم التضامن الدولي ومن أجل شعبنا الغارق اليوم في حالة من الفقر بشكل لم يسبق له مثيل لذلك. أناشد بشكل ملح شتى شركاء بلادي أن يحولوا إلى واقع ملموس الوعود التي أعلنوها في مؤتمر إعلان التبرعات لبوروندي الذي عقد في باريس يومي ١١ و ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠. من أجل إعادة بناء بلدنا والمساعدة في إنعاش اقتصادنا. وسيتم تنظيم اجتماع مائدة مستديرة لمتابعة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها في ذلك المؤتمر، يعقد في جنيف في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتعمل حكومة بوروندي على

مطالب سياسية يمكنها أن تلوح بها، نظراً لأن اتفاق أروشا يتوخى مشاركتها في المؤسسات الانتقالية، وتجنيد أفرادها في فيالق الدفاع والأمن وإعادة إدماجها في المؤسسات الاجتماعية والمهنية إذا رغبت في ذلك.

وإذ أتوجه بالشكر إلى شركائنا على المبادرات العديدة التي اتخذوها لإدخال المتمردين البورونديين في عملية السلام، فإنني أود مرة أخرى أن أدعو جميع البلدان الأعضاء في المبادرة الإقليمية وميسري المفاوضات بين الأطراف البوروندي، ومنظمة الوحدة الأفريقية، والأمم المتحدة، وبقية المجتمع الدولي إلى مواصلة ممارسة الضغط على هذه الجماعات المسلحة حتى تلقي سلاحها وتنضم مرة أخرى إلى الأطراف البوروندية الأخرى حول طاولة المفاوضات دون المزيد من التأخير، وفقاً لقرار مجلس الأمن ١٣٧٥ (٢٠٠١) الذي اتخذ في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر (٢٠٠١) وغيره من قرارات المجلس. ونطلب بصفة خاصة المساعدة الضرورية للغاية من بلدان منطقتنا دون الإقليمية، وجميعها مشتركة في التوقيع على اتفاق أروشا، حتى يمكن اتخاذ الخطوات الضرورية لمنع تلك الجماعات المتمردة من مهاجمة بوروندي. وإذا أصر المتمردون على رفض الحوار رغم كل هذه المبادرات، فإن حكومة بلادي ستطلب من المجتمع الدولي وكل الأطراف الموقعة على اتفاق أروشا بذل كل الجهود الممكنة من أجل شلّ فعالية قوات الجبهة الوطنية للدفاع عن الديمقراطية وقوات التحرير الوطنية وكل القوات السلبية المتحالفة معها ونزع سلاح كل هذه القوات.

ويشكل التدهور المستمر للوضع الاقتصادي والاجتماعي في بلادي مصدر قلق بالغ آخر لفريق الحكومة الجديد. والواقع أن تعرضنا لأبشع أنواع الحرب بين الأشقاء التي استمرت ثمانية أعوام، ولخطر اقتصادي لا مبرر له وأن ثلاثة أعوام من تموز/يوليه ١٩٩٦ حتى كانون الثاني/يناير ١٩٩٩ قد أدى إلى إغراق البلاد في حالة من الفقر المدقع

ملتزمة بهدف القضاء التام على أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية.

وحتى يسود السلام والأمن، تقتضي الضرورة اعتماد استراتيجية عمل لمنع نشوب الصراع، بغية التوصل إلى فهم تام لدوافع المواجهات ودينامياتها، واستئصال هذا الشر من جذوره. وهذا يعني أيضا التصدي بحزم للمشاكل الهيكلية التي تدفع الناس إلى التمرد، وأعني الجهل والعوز والمرض والفقر المدقع والتخلف ونتائج الطبيعة، والتفاوت في توزيع الثروات. وهناك حلقة وصل تربط ربطا مباشرا بين الأفعال اليائسة والتطرف الذي يولده الإحباط والإذلال. وهكذا نرى أن الاختلال بين الشمال والجنوب ليس من شأنه أن يؤدي إلى توازن متناسق بينهما. والواقع هو أنه، استنادا إلى الإحصاءات المتاحة، يعيش أكثر من ثلث البشرية في فقر مدقع. ومن المحتمل أن يزداد هذا الوضع سوءا إذا استمرت البلدان الغنية في التخلي عن مسؤولياتها في مجال المعونة الإنمائية.

إن تحسين أحوال الناس المعيشية يساهم، من خلال آثاره المستحثة، في الحد من عوامل ولى زمامها، وهي عوامل أوجدها الفقر، مثل عمل الأطفال الذي تحظره اتفاقيات منظمة العمل الدولية، وانتشار وباء نقص المناعة البشرية/الإيدز. وما زال وفد بلادي يأمل في أن يعتمد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، المزمع عقده في المكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، استراتيجيات تهدف إلى الحد من هذه التفاوتات بين البلدان وداخلها. وهو يتوقع من ذلك المؤتمر أن يحدد الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بوضع سياسات متناسقة لإدماج البلدان النامية في الاقتصادي العالمي، بغض النظر عن مستوى تنميتها.

أما بالنسبة للعملة فإن من ينددون بآثارها السلبية كثيرون حقا، وهو ما تشهد عليه الصدمات في سياتل

المشاركة النشطة من جانب شركائها، خصوصا لتوفير العون الذي تم التعهد بتقديمه.

وعلى الساحة الدولية، يتطلع وفد بوروندي إلى تنفيذ أحكام إعلان الألفية الذي اعتمده في العام الماضي رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في منظمتنا. وهو يؤيد على وجه الخصوص إصلاح مجلس الأمن، ويرحب بحقيقة أن هذا الموضوع يحظى بمساندة واسعة النطاق من جانب أعضاء الأمم المتحدة. ومع ذلك، فإنه يأسف لأن المناقشات حول طرائق تنفيذ هذا الإصلاح وصلت إلى طريق مسدود، بعد مرور ثماني سنوات من إنشاء الفريق العامل بموجب قرار الجمعية العامة ٢٦/٤٨ المتخذ في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. ووفد بلادي، رغم كل ذلك، ما زال مقتنعا بأن الفريق سينهي عمله سريعا، حيث أن نتائجه تكتسب أهمية قصوى بالنسبة لإنعاش هذه الهيئة الرئيسية.

وتود بوروندي أن توجه انتباه هذه الجمعية إلى المشاكل التي تفاقمت وأصبحت أكثر خطورة وإثارة للجزع من جراء التكديس والانتشار المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وسباق التسلح. وفي هذا الصدد، أصبح من اللازم والعاجل أكثر من أي وقت مضى استحداث برامج محددة لترع السلاح وتنفيذها على نحو فعال. ونحن نرحب باعتماد برنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وذلك في مؤتمر الأمم المتحدة الذي انعقد في الفترة من ٩ إلى ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠١ هنا في نيويورك. وأملنا الوطيد هو أن ينفذ ذلك البرنامج تنفيذا فعالا لتخفيف معاناة الناس في المناطق التي ما زال هذا النوع من الأسلحة يحصد فيها أرواح آلاف الأبرياء. والأهم من ذلك هو أن حكومة بوروندي ما زالت

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يهنئ وزير خارجية جمهورية كوريا المقرر على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ولا يساورني أي شك في أنه، بفضل قيادته الحكيمة، سيتمكن من توجيه مداولات هذه الجمعية نحو خاتمة ناجحة. ونتوجه بتنهائنا أيضا إلى سائر أعضاء المكتب، بمن فيهم شخصكم الكريم سيدي.

وأود كذلك أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الإعراب عن امتنان وفد بلادي للسيد هاري هولكيري، على الطريقة البارعة التي أدار بها أعمال الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

ويطيب لي أيضا أن أهني السيد كوفي عنان على إعادة انتخابه أمينا عاما لفترة خمس سنوات أخرى. ونحن واثقون بأنه سيستمر في خدمة هذه المنظمة بنفس التفاني الذي أبداه في الماضي. كما نهنئ ونهنئ الأمم المتحدة على منحهما جائزة نوبل للسلام المثوية، التي تمثل اعترافا في محله بالإسهامات الكثيرة التي قدمها هو والمنظمة في خدمة المجتمع الدولي.

ومن دواعي ارتياحنا أننا تمكنا أخيرا من إجراء هذه المناقشة العامة بعد عدم التيقن الذي كان علينا أن نواجهه عقب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ المروعة. وقد أدانت ماليزيا بشدة الهجمات الإرهابية، وشاطرت الشعب الأمريكي آلامه وأحزانه على موت آلاف مؤلفة من الأبرياء بلا معنى. ومرة أخرى نعرب عن خالص تعازينا للولايات المتحدة والبلدان الأخرى التي فقدت بعض رعاياها في هذه المأساة. ونحن أيضا فقدنا عددا من رعايانا، ونتفهم آلام المنكوبين. وكبلد إسلامي، يقلقنا كثيرا أن ترتكب مجموعة من المضللين المنتمين إلى الإسلام هذه الأفعال الرهيبة باسم ديننا الحنيف. لقد لطخوا اسم الإسلام الذي يرمز إلى

وجنوا. وفي هذا السياق، يملينا علينا الواجب أن نحرص على أن تصبح العولة قوة إيجابية تخدم البشرية بأسرها وتخدم مصالح الجميع. وهناك مسألة أخرى ما زالت تشكل قلقا لوفد بلادي، ألا وهي مسألة الكرامة الإنسانية التي لا يمكن تصور وجودها في غياب احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في تقرير المصير. وفي هذا الصدد، يأمل وفد بوروندي في أن يسهم العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار الذي أعلنته الجمعية العامة للفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠ بموجب قرارها ١٤٦/٥٥ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، في القضاء على آخر معازل الاستعمار.

ولا يمكننا أن نتحدث عن الوفاق الدولي دون التذكير بالحق في العدالة، العدالة الأصلية والإنصاف الحقيقي في تسوية النزاعات. وفي هذا المقام، يود وفد بلادي أن يكرر التأكيد مرة ثانية على الأهمية التي تعلقها حكومة بوروندي على المحكمة الجنائية الدولية التي تتخذ بشأنها خطوات تمهيدية في سبيل التصديق عليها. والواقع أن وفد بلادي يشاطر الأمين العام لمنظمتنا، السيد كوفي عنان، نفس اقتناعه، عندما يؤكد أن علينا أن نبني عالما يسوده النظام والعدل، واحترام سيادة القانون في العلاقات الدولية.

إن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي كثيرة ومتعددة الأشكال. وسيحكم على كفاءة المنظمة بمدى قدرتها على المحافظة على التماسك والنهوض بالتنمية الشاملة للشعوب من أجل بناء عالم يمكن فيه للجميع أن يحققوا إمكاناتهم، ونعتنق فيه جميعا مبادئ السلام والإخاء والمساواة. ونحن مدعوون جميعا لأن نعمل جاهدين من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد حسمي أغام رئيس وفد ماليزيا.

واضطلاع المجتمع الدولي بجهد متضافر ومنسق هو أصوب النهج وأكثرها فعالية. ولهذا الغرض هناك حاجة إلى عقد مؤتمر دولي على أرفع مستوى للنظر في موضوع الإرهاب في جميع جوانبه ومظاهره، بما في ذلك ضرورة الاتفاق على تعريف ماهية الإرهاب. وذلك أمر مهم، لأنه يمكن التمييز بين الإرهاب الصرف، الذي لا يمكن التسامح حياله في إطار أي سياق، وبين أعمال الكفاح المشروعة للشعوب الواقعة تحت الاستعمار أو السيطرة الأجنبية والاحتلال الأجنبي من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني، كما تعترف بذلك القرارات ذات الصلة للأمم المتحدة والإعلانات الدولية الأخرى. والاتفاق على تعريف الإرهاب بالغ الأهمية لإزالة أي جوانب غموض أو شكوك قد تعوق التعاون الدولي. وينبغي لهذا المؤتمر أن يعالج أيضا المسألة الهامة المتمثلة في الأسباب الجذرية، أو العوامل التي تفرخ الإرهاب. وتلك العوامل قد تكون سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية، ولكن يجب التصدي لها بمنتهى الجدية والموضوعية حتى يمكن صياغة استراتيجيات ملائمة وتدابير عملية وفعالة للتصدي لها.

وفيما يتعلق بأفغانستان، ينبغي أن تتوقف على الفور عمليات القصف الحالية بغية تجنيب الشعب الأفغاني المزيد من الأضرار والمعاناة. فلقد عانى أطول من اللازم - عشرون سنة فترة زمنية طويلة جدا. وينبغي السماح للشعب الأفغاني بالعودة إلى قراه ودياره للاستعداد لموسم الشتاء البارد ولشهر رمضان، اللذين يقتربان بسرعة. وإيقاف القصف أيضا من شأنه أن يسمح بعودة موظفي الإغاثة الدولية لكي يستأنفوا عملهم الإنساني الجدير بالثناء. والمطلوب تقديم كميات ضخمة من المساعدة الإنسانية. وإننا نشيد بالبلدان التي استجابت بسخاء وناشد التي لم تفعل بعد أن تقوم بذلك. ونحن أنفسنا قد أنشأنا صندوقا لإغاثة أفغانستان لقي استجابة إيجابية جدا من الحكومة والجمهور معا. وعلى

السلام، وحاولوا المساواة بين عقيدة الرعب التي يعتنقونها وبين ديننا، وبذلك أساءوا كثيرا إلى ديننا العظيم ومجتمعنا. ومن حسن الحظ أن خدغتهم لم تفلح. وفي هذا الصدد، ندين بالامتنان للرئيس جورج و. بوش وغيره من زعماء العالم لرفضهم القاطع دمج وربط الإسلام والمسلمين بالإرهاب. وفي هذا الصدد، ينبغي بذل كل جهد ممكن لضمان عدم التمييز ضد المسلمين بسبب دينهم أو خلفيتهم العرقية أو البلد الذي ينتمون إليه.

وبشأن مسألة أخرى ذات صلة، يتوجه وفد بلادي بخالص تعازيه إلى وفدي الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية، وإلى وفود الدول الأعضاء الأخرى على فقد رعاياها في حادث تحطم الطائرة المأساوي الذي وقع بالأمس في لونغ آيلاند.

وماليزيا مستعدة للإسهام في الجهد العالمي الرامي إلى مكافحة بلوى الإرهاب. وفي التصدي لهذه المسألة هناك حاجة إلى أن يضع المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، استراتيجية سليمة تشمل جميع جوانب المشكلة. وفي حين أننا نفهم الدافع الطبيعي إلى الانتقام من الأشخاص الذين يعتقد أنهم وراء الهجمات الوحشية ومن يدعمونهم، فإننا لا نعتقد أن الأعمال العسكرية هي أفضل الحلول وأكثرها فعالية، وليست من الحلول الحكيمة من الناحية السياسية. ويساورنا القلق من أن الأعمال العسكرية قد تثير من المشاكل أكثر مما تحل منها. والاستراتيجية السليمة ينبغي أن تشمل، إلى جانب الخيار العسكري، جهودا سياسية/دبلوماسية وقانونية واقتصادية وتدابير أخرى. وينبغي أن تشمل حملة طويلة النفس في جهد للوصول إلى كل جذر من جذور المنظمات الإرهابية التي تقف وراء تلك الهجمات وتدميره نهائيا.

وليس هناك حل عسكري للمشكلة. بل إن التدابير الاستفزازية التي اتخذتها إسرائيل لن تزيد الحالة إلا تفاقمًا. ولذا فإننا نحث الحكومة الإسرائيلية بقوة على الامتناع عن السعي إلى إيجاد حل عسكري. ولن يكون الحل العادل الشامل والدائم إلا عن طريق تسوية سياسية تفاوضية - وتلك عملية يجب على المجتمع الدولي وهذه الهيئة أن يسعيا إليها بنشاط. وهذه العملية يجب أن تشمل الانسحاب الإسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، بما في ذلك مدينة القدس الشريف والجولان السوري المحتل. وإننا نؤكد من جديد تأييدنا لإنشاء دولة فلسطينية مستقلة، عاصمتها القدس الشريف. والتنفيذ الكامل لجميع القرارات الدولية بشأن القضية الفلسطينية هو وحده الذي يمكن أن يضمن السلم الدائم بين إسرائيل وفلسطين. وإننا ندعو إسرائيل مرة أخرى إلى الامتثال لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وجميع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. ونتطلع أيضا إلى إعادة مرتفعات الجولان بدون أي تأخير. ويجدونا الأمل في أن نرى وجود بيئة في المستقبل تحقق التنمية وتتيح الفرص في شرق أوسط ينعم بالسلم والاستقرار.

وقد ظلت ماليزيا باستمرار تعرب عن معارضتها لاستخدام الجزاءات كأداة للعقاب الجماعي. فما من أحد يمكن أن ينكر آثارها الضارة على عامة الناس في البلدان المتأثرة بها. ولذا فإننا نحث المجتمع الدولي بشدة، وخاصة مجلس الأمن، على أن يعيد النظر بجدية في أثر الجزاءات على الدول الأعضاء، ولا سيما تلك المفروضة على العراق وليبيا، والتي ينبغي، في نظرنا، أن ترفع بأسرع ما يمكن لأنها خدمت غرضها بالفعل.

وإن خطر الحرق النووي لا يزال خطرا حقيقيا وجديا. وينبغي لنا أن نعمل جاهدين من أجل تحقيق الهدف

الجهة السياسية/الدبلوماسية، ينبغي للأمم المتحدة أن تبذل كل جهد لتحقيق السلم في أفغانستان من خلال تسوية سياسية. ونأمل في أن تتمخض المناقشة الدائرة الآن في مجلس الأمن بشأن هذا الموضوع عن نتائج بناءة.

إن الحالة في فلسطين والشرق الأوسط لا تزال مصدر قلق بالغ للمجتمع الدولي. ويجب معالجة هذه المسألة على نحو عاجل، ليس من أجلها هي فحسب ولكن أيضا للحيلولة دون استغلالها من بعض الجماعات من الناس لغاياتها الخاصة. وإذا كان للسلم الدائم أن يتحقق في الشرق الأوسط، يتحتم إحياء عملية السلام على نحو عاجل. وإننا نرى أن تقرير ميتشل يوفر أساسا جيدا لإعادة الحالة إلى طاولة المفاوضات. ونشيد بالسلطة الفلسطينية على قبولها التقرير بصورة لا لبس فيها. ولكننا نعرب عن أسفنا لأن الجانب الإسرائيلي، في حين يلمح إلى قبول "عام"، قد رفض أجزاء من التقرير، بما في ذلك الدعوة إلى الوقف التام للأنشطة الاستيطانية، وهي أحد الأسباب الرئيسية لدورة العنف الحالية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

والحملة العسكرية المستمرة ضد الفلسطينيين تثير تساؤلات عن صدق القيادة الإسرائيلية في العمل من أجل السلام. فلقد حاولت السلطات الإسرائيلية تخويف الشعب الفلسطيني باستعمال القوة المفرطة، مستعملة أنواعا مختلفة من ترساناتها الضخمة. وأسفر ذلك الاستخدام المفرط للقوة عن قتل أكثر من ٨٠٠ فلسطيني، ووقوع أكثر من ٢٠ ٠٠٠ جريح. ومن دواعي الأسف، أن دعوات المجتمع الدولي لقيت آذانا صماء، حيث تواصل القوات الإسرائيلية حملتها ضد الفلسطينيين بذريعة إنهاء الحملة لمكافحة الإرهاب. وإذا كانت ستتاح فرصة لإحلال السلام، يجب أن تتوقف الأعمال العدوانية التي تقوم بها الدولة المحتلة.

وأبرز تلك العناصر اعتراف المجتمع الدولي بأن الرق وتجارة الرقيق هما جريمتان ضد الإنسانية. ومن دواعي الأسف، أننا نرى أن الوثائق الختامية غير وافية لأنها لم تعالج بصورة كافية مخنة الشعب الفلسطيني، الذي هو ضحية لسياسات قائمة على التمييز والاستبعاد.

وإننا نتطلع إلى الدورة الاستثنائية المقبلة بشأن الطفل باعتبارها تأكيداً لمركزية الأطفال في مستقبلنا المشترك وبرهاناً إيجابياً على التزامنا بضمان بقاء وحماية ونمو جميع الأطفال في العالم. وبينما تم تحقيق العديد من الأهداف التي حددها مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل، فإن ما يقدر بـ ٦٠٠ مليون طفل لا يزالون يكافحون من أجل البقاء، ويتغذون ويتعلمون بأقل من دولار واحد في اليوم. وينبغي ألا نتجاهل أيضاً مخنة الأطفال المتضررين من الجزاءات، مثل أطفال العراق السيئي الطالع، الذين لا يبقى معظمهم على قيد الحياة بعد سن الخامسة.

ولقد رحب كثيرون منا في العالم النامي بالعمولة، بل واعتنقوها في الحقيقة، من غير تردد تقريباً كما لو كانت هي العلاج الناجع لكل مشاكلنا، حتى خاب أملنا مع مرور الزمن عندما اكتشفنا أنها بدلا من أن تكون عملية كلية تفيد البشرية بأسرها كانت تُمارس في أغلب الأحوال بوصفها استراتيجية تخدم مصلحة قلة قليلة. ورغم أن العالم الآن أكثر ثراءً إلا أن ملايين البشر ما زالوا يعيشون في فقر تام ويعانون من الحاجة والمرض وسوء التغذية. فالعمولة هي عملية معقدة تتضمن فرصاً مثلما تنطوي على تحديات. ورغم أن تأثير العمولة عميق وواسع النطاق، إلا أنه ليس بالضرورة إيجابي بكمليته. وعندما نعتنقها هناك حاجة إلى أن نضمن خفض تأثيرها السلبي إلى الحد الأدنى، ولا سيما على البلدان النامية.

وإذا تم اتباع العمولة بشكلها الحالي، الذي يتسم ضمن أمور أخرى بإضعاف السيادة الوطنية وتعاضم ملكية

النهائي المتمثل في جعل العالم خالياً من أسلحة الدمار الشامل. وعلينا بذل كل جهد لتعزيز التدابير القائمة المتصلة بترع السلاح النووي وتحديد الأسلحة وتخفيضها. والبحث المتعدد الأطراف عن تدابير حقيقية لترع السلاح وعدم الانتشار، ولا سيما في المجال النووي، يجب أن يظل أعلى أولوية على جدول أعمال نزع السلاح الدولي.

وبعد مرور أكثر من ٢٠ سنة على ظهور فيروس وباء الإيدز، اعترفت الأمم المتحدة في نهاية المطاف بأثره الذي يمثل كارثة على السكان في جميع أرجاء العالم، وعقدت دورة استثنائية من أجل التصدي للوباء على نطاق واسع. ويتوقف الأمر الآن على المجتمع الدولي ليتخذ إجراءات مصممة ومتضافرة لمكافحة هذه البلوى وللإعتراف بأن أكثر السكان تضرراً في العالم هم أيضاً من بين أفقرهم وتنقصهم الموارد التي هم في حاجة شديدة إليها ليستطيعوا العمل بمفردهم. ومع وجود حوالي ٩٥ في المائة من الأشخاص المصابين بفيروس الإيدز في البلدان النامية، من الضروري أن تقدم إليهم كل مساعدة لمكافحة هذا البلاء. ويجدون الأمل في أن يعقد مؤتمر استعراضي بعد سنوات قليلة من الآن لتقييم مدى تقدمنا في كفاحنا ضد هذا المرض الفتاك.

وتشكل العنصرية أحد أشنع أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، ليس هي في حد ذاتها فحسب، ولكن لأنها أيضاً تتسبب في إيجاد أشكال أخرى فظيعة من الانتهاكات المنتظمة لحقوق الإنسان مثل الاستعمار والرق والإبادة الجماعية. وهذه تسفر بدورها عن الفقر، والتخلف الإنمائي، والتهميش، والاستبعاد الاجتماعي للعديد جدا من الناس. ولذا فإن مما يثلج صدورنا أن نتيجة المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية، والتمييز العنصري، وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، المعقود مؤخراً في ديربان، قد تضمنت عناصر ستدعم جهودنا الرامية إلى القضاء على العنصرية،

في مونتيري. ونأمل أن يتمكن المؤتمر من معالجة المشاكل الجوهرية المتعلقة بتمويل التنمية، بما فيها القضايا العامة الأخرى مثل إصلاح البنية المالية الدولية التي لم يحرز فيها أي تقدم حتى الآن بالرغم من الإقرار العام بالحاجة إلى الإصلاح.

والمؤتمر المنعقد في مونتيري يمكنه، بوصفه مصدرا مبتكرا لتمويل التنمية، أن ينظر أيضا، بين أمور أخرى، في إمكانية إقامة نظام ملائم للضرائب الدولية من أجل إنشاء البنية الأساسية في أقل البلدان نموا. وسوف تسهم البلدان التي استفادت من التجارة الدولية في هذه الضريبة الدولية، التي اقترحها رئيس وزرائنا، السيد مهاتير محمد، بالإضافة إلى المعونة الاقتصادية التي تقدمها إلى البلدان النامية. وماليزيا مستعدة تماما للإسهام في ضريبة البنية الأساسية هذه.

إن التحدي الذي تواجهه البلدان النامية في إدماج أنفسها في نظام التجارة الدولي يكمن في قدرتها على المشاركة الكاملة والنشطة في نظام التجارة متعدد الأطراف. وللأسف، لم تستفد بلدان نامية عديدة من تحرير التجارة العالمية بسبب عدم قدرتها على الحصول على إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. وبالرغم من أن العولمة تحمل في طياتها فكرة التجارة الحرة، إلا أن العديد من البلدان المتقدمة النمو تُبقي على أنظمة وإعانات حمائية بوصفها أدوات أساسية للسياسة الاقتصادية، حتى في الوقت الذي تصر فيه على انفتاح أسواق البلدان النامية باسم العولمة. ومن المخيب أيضا آمال البلدان النامية هو أنه لم يتم بذل سوى القدر القليل من الجهد، هيكلياً، في مجال التجارة لتحسين قدرتها وإمكاناتها على المنافسة في السوق العالمية. ولذلك فإن هناك حاجة ملحة إلى تيسير إدماج البلدان النامية في النظام التجاري العالمي من خلال تدابير مميزة وخاصة، ضمن أمور أخرى، تنص عليها جولة أوروغواي. وينبغي أن تعالج المفاوضات بفعالية في جولة جديدة، هذا إذا

وسيطرة الدول القوية على التكنولوجيات الجديدة، فهي لن تكون العلاج الشامل مثلما ساد الاعتقاد. ولقد أثبتت الأزمة المالية الآسيوية بقوة الجانب السلبي للعولمة. وأثبتت عدم الاستقرار المتأصل للنظام الاقتصادي العالمي، الذي لم تؤد فيه التجارة والانفتاح الاقتصادي بالضرورة إلى تحقيق نمو وتنمية أسرع للبلدان النامية. والواضح هو أن النمو والتنمية يتطلبان مناخا دوليا مؤاتيا ودعما دوليا يمكن أن يشجع النمو بعدالة لصالح الجميع.

ولكي تمكن البلدان النامية من المشاركة في العولمة والاستفادة منها يصبح التمويل الملائم للتنمية، ضمن أمور أخرى، مطلوباً. لذلك فإنه من المثلث للهمم تماماً أن نرى الانخفاض المنتظم في السنوات الماضية لحجم المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. فالحاجة إلى تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وموارد مالية جديدة وإضافية ستصبح حتى أكثر إلحاحاً مع تقدم العولمة والتحول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة. وإذا لم يتحسن وضع المساعدة الإنمائية الرسمية فسيتم تهميش البلدان النامية أكثر من ذلك في اقتصاد عالمي تتزايد عولمته ويتسم بالتغيير السريع والتكنولوجيا المتطورة والمنافسة الحادة. وبالتالي لا بد من أن تستمر مساعدة البلدان النامية، وخاصة الأقل نمواً، بطريقة أكثر إدامة من أجل تحقيق توزيع أكثر إنصافاً للنمو والازدهار الاقتصادي. ويجب أن ترتب البلدان النامية، من ناحيتها، شؤونها الداخلية من خلال اعتماد سياسات اقتصادية سليمة.

إن قضية تمويل التنمية وثيقة الصلة خصوصاً بموضوع حل مشاكل التنمية التي تواجهها بلدان عديدة، وذات أهمية حيوية له. وسوف يوفر لنا المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية في المكسيك أوائل العام القادم فرصة لتحقيق توافق دولي في الآراء على القضايا المتعلقة بتمويل التنمية من جميع جوانبها. إننا نشكر حكومة المكسيك على استعدادها لاستضافة ذلك المؤتمر الهام وتطلع إلى المشاركة بشكل بناء

وترحب ماليزيا بتعهد الأمين العام بنقل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. وينبغي أن تكون هذه الثقافة حجر الزاوية في النظام الأمني الجماعي للمنظمة في هذا القرن. أنه نهج أفضل بكثير وأكثر فعالية من حيث التكلفة، من الناحية المالية وكذلك من الناحية البشرية، من القيام بأية عملية أو نشاط بعد اندلاع الصراع. ويسعدنا أن نوه بأن الأمين العام ما زال يسعى إلى تحقيق تلك الثقافة مع المنظمات الإقليمية ذات الصلة بغية تعزيز نهج شامل بشكل أكبر عن طريق الاستفادة من الاستراتيجيات الوقائية الإقليمية. ونحن نحث الأمين العام على مواصلة التشاور مع المجموعات الإقليمية أو دون الإقليمية ذات الصلة في هذا الصدد.

وختاماً لكلمتي، أود أن أثير قضية ذكرها رئيس وزرائنا، السيد ماهاتير محمد، عندما خاطب الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة. والمشكلة تتعلق بالحصانات الممنوحة لمواطني الدول الأعضاء. بمقتضى اتفاقية امتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها لعام ١٩٤٦، واتفاقية امتيازات الوكالات المتخصصة وحصاناتها لعام ١٩٤٧. بمجرد أن يتم تعيينهم مسؤولين في الأمم المتحدة، مثل وظيفة المقرر. وبينما تقر ماليزيا بالحاجة إلى منح الحصانات لضمان قدرة هؤلاء المسؤولين على تنفيذ ولايتهم بشكل فعال لكنه يبدو أنهم يتمكنون من الاختفاء خلف ستار هذه الحصانة حيال كل نقد يوجه إلى حكومتهم، بما في ذلك العبارات التي تخرج عن نطاق ولايتهم. ومن المؤكد أنه ينبغي حتى معاملتهم بوصفهم مواطنين عاديين، تحكمهم قوانين البلد، عندما لا يكونون "في مهمة" بشكل رسمي. ويطالب وفدي بمبادئ توجيهية واضحة للحكم على سلوك مسؤولي الأمم المتحدة، خاصة عندما يقيمون في بلادهم، حتى تنحصر أعمالهم بشكل صارم في نطاق ولايتهم ولكي لا يتمتعون بحصانات هناك إلا في الأوقات التي يؤدون فيها مهامهم

تم إجراء جولة جديدة، الشواغل والمشاكل الخاصة للبلدان النامية. ولكن سيتعين على أية مفاوضات أن تقر رسمياً بأن أقل البلدان نمواً - بل وفي الحقيقة العديد من البلدان النامية بالنسبة لهذا الموضوع - لا تملك الموارد المالية ولا البشرية للوفاء بالتزاماتها الحالية، هذا إذا تجاوزنا ذكر نتيجة المفاوضات القادمة. وفي هذا الصدد، أعتقد أن دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، بوصفه إحدى الآليات القليلة المعنية بتنمية البلدان النامية، له أهمية قصوى. ونأمل أن يستمر الأونكتاد في القيام بدور رئيسي في مساعدة البلدان النامية، وخاصة في الجهود الرامية إلى التوصل إلى الهدف التنموي الخاص بخفض مستوى الفقر بحلول عام ٢٠١٥ الوارد في إعلان الألفية.

وفيما يخص الحالة في أفريقيا، يرحب وفدي بإعلان الألفية للأمم المتحدة الذي تم اعتماده العام الماضي والذي تعهد، ضمن أمور أخرى، بإعطاء أهمية خاصة لتلبية الاحتياجات الخاصة لأفريقيا. لا بد أن يواصل المجتمع الدولي مساعدة البلدان الأفريقية في تلبية احتياجاتها الإنمائية. وينبغي أن نواصل مساعدة أشقائنا الأفارقة في نضالهم من أجل تحقيق السلم الدائم والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة. ولقد تمكنت ماليزيا، من ناحيتها، من تقديم إسهام متواضع من خلال برنامج التعاون الفني الماليزي، الذي شرعت فيه عام ١٩٨١. وحتى هذا التاريخ، شارك العديد من المشتركين من البلدان الأفريقية في حلقات دراسية قصيرة ومتوسطة الأجل في مجالات عامة وإدارية وفنية في ماليزيا. كذلك طورنا العلاقات الاقتصادية مع بعض البلدان الأفريقية على أساس مفهوم الشراكة الذكية، التي تشمل الحكومات والقطاع الخاص، بهدف تشجيع أنشطة اقتصادية سليمة ومستدامة لضمان علاقة نافعة لجميع الأطراف. وتطلع ماليزيا ضمن إطار مواردنا المحدودة إلى زيادة توطيد تعاوننا وتضامننا مع أفريقيا بروح التعاون بين الجنوب والجنوب.

كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليعرب عن مواساته العميقة لحكومي الولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية ولأسر الذين فقدوا أرواحهم في حادث تحطم طائرة الركاب التابعة للولايات المتحدة في نيويورك البارحة.

على الرغم من اعتراف قادة جمعية الألفية في العام الماضي بالتحديات العديدة التي تواجه المجتمع العالمي في القرن الحادي والعشرين، فإنهم كانوا مع ذلك متفائلين بأن السلام والازدهار سيكونان من السمات الهامة المميزة للقرن الجديد. ولقد تعرضت آمالهم لنكسة شديدة من جراء الأعمال الإرهابية التي ارتكبت ضد الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ والتي لا يمكن تبريرها. ولقد انطبعت مشاهد الموت والدمار الرهيبة في نيويورك وواشنطن العاصمة وبنسلفانيا في أذهاننا بشكل لا يُمحى، وأدت دون شك إلى تغيير العالم إلى الأبد. ولقد فجعت جزر البهاما حكومة وشعباً مع جميع بلدان العالم، بما فيها البلدان الشقيقة في منطقة البحر الكاريبي التي فقدت أحباء لها، وأعربت عن حزنها للخسارة الطائشة في الأرواح والدمار العشوائي في الممتلكات.

مع تجلي الأحداث في أفغانستان للعيان، تجدد الأمم المتحدة نفسها، بل والعالم بأسره يواجهان حالياً معضلة: كيف يمكن مواجهة التحدي الخطير الذي وجهه الإرهاب الدولي للعالم والوفاء في الوقت نفسه بالالتزامات الواردة في الميثاق بتعزيز حقوق الإنسان والرقى الاجتماعي وتحسين مستويات العيش بحرية أفسح. إن علينا أن نتحلى بالرؤية والابتكار في كفاءة استخدام موارد وطاقات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي لتنفيذ برنامج متوازن يتصدى بفعالية وتصميم للإرهابيين والإرهاب ويترك كذلك أثراً إيجابياً على حقوق الإنسان والتنمية الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الأهداف المشتركة.

رسمياً بوصفهم مسؤولين في الأمم المتحدة، وليس طوال العام كله. ولا شك أيضاً أنه ينبغي أن يكون هناك أساس أفضل لتعيين مسؤولي الأمم المتحدة - ينبغي أن يكون المرشح شخصاً معروفاً بأرائه أو آرائها المحايدة أو غير المتحيزة، وألا يكون، كما قال رئيس وزرائنا، "معروفاً جيداً بمهاجماته الخبيثة" - حتى يقوموا بالإبلاغ عن أي موضوع معين. ومن المؤكد أن الأمم المتحدة في هذه القضية ستكون من أوائل من يتفقون على أنه بالرغم من الحاجة إلى حماية مسؤوليها وضمان حريتهم وحيادهم إلا أنه لا بد أيضاً في الوقت نفسه أن تحمي حقوق ومصالح دولها الأعضاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالعربية): أعطى الكلمة الآن

لسعادة السيد أنتوني تشارلز رول، رئيس وفد جزر البهاما.

السيد رول (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): لقد

تم انتخاب الرئيس ليتولى مهام الرئاسة في دورة تعتبر دون شك من أكثر دورات الجمعية العامة تحدياً في زماننا الحاضر. وإن وفدي يهنئه على انتخابه، وإننا نتعهد بمنحه دعمنا الكامل ونعرب له عن ثقتنا بأن عمل الجمعية بقيادته سيكون له أثر إيجابي على جهودنا الجماعية لمواجهة التحديات العديدة التي تواجه العالم.

كما يود وفدي أن يغتنم هذه الفرصة ليشيد بسلفه، السيد هاري هولكيري من فنلندا، لما أبداه من أهلية للقيادة كرئيس للدورة الخامسة والخمسين، جمعية الألفية.

إننا نمر في عصر تتخلله مآس كبرى، وكذلك انتصارات جديدة بالثناء. فلقد أدى الأمين العام والأمم المتحدة خدمات جلى وملمهة لشعوب العالم. سيدي الأمين العام، إننا نحتفل معكم ومع هذه المنظمة بجائزة نوبل للسلام التي منحت لكم عن جدارة واستحقاق، في نفس اللحظة التي نعرب فيها عن تقديرنا للقيادة المثالية التي ما زلتم تقدمونها للأمم المتحدة.

وقد أدان رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله وأكدوا من جديد التزامهم بالعمل مع المجتمع الدولي في الكفاح المتعدد الوجوه ضد الإرهاب، وفقا للقانون الدولي والاتفاقيات الدولية. ولذلك، فإننا نأمل أن يقوم المجتمع الدولي بدعم بلدان الجماعة الكاريبية في هذه الفترة الصعبة والمليئة بالتحديات.

إننا في جزر البهاما قد أخذنا التزامنا بالتعاون في الكفاح ضد الإرهاب بكل جدية. وامتثلنا لقرارات مجلس الأمن، بما فيها القرار ١٣٣٣ (٢٠٠١) الذي يدعو إلى تجميد الأموال والأصول المالية الأخرى العائدة لأسامة بن لادن وتنظيم القاعدة والأفراد المرتبطين به. وينص النظام الذي سنه برلماننا في أيلول/سبتمبر من هذا العام بشأن الالتزامات الدولية والتدابير الاقتصادية والإضافية، على حظر قيام أي شخص يتعامل بالتملكات أو مع أي مؤسسة مالية مرخصة في جزر البهاما بإجراء أي صفقة تجارية مع أسامة بن لادن أو القاعدة أو أي فرد أو كيان يرتبط بهما أو يعتبر كذلك لهذا الغرض من وقت لآخر. وقد تمكنا من اتخاذ هذا الإجراء في الوقت المناسب بسبب النظام التشريعي الشامل الذي تم سنه في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ والذي تم بموجبه إنشاء نظام فعال لكفالة عدم إساءة استعمال قطاع الخدمات المالية في جزر البهاما من جانب المجرمين من أجل غسيل الأموال أو أي جريمة مالية أخرى. ولقد أدى سن هذا التشريع إلى قيام فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية في حزيران/يونيه من هذا العام بشطب اسم جزر البهاما من قائمة الولايات القضائية غير المتعاونة في الكفاح ضد غسيل الأموال. وقامت حكومتي في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، كجزء من الاستعراض الشامل الذي أجرته للنظام الدولي للإجراءات المتخذة ضد الإرهابيين والإرهاب، بالتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب. وإننا نتابع عن كثب المناقشات التي تجري بشأن إعداد اتفاقية

لقد تكلم المجتمع الدولي بصوت واحد في إدانة الإرهاب الدولي بوصفه قوة من قوى زعزعة الاستقرار في العالم. وأدت أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ بصورة جوهرية إلى تحويل الشواغل الأمنية إزاء الإرهابيين والإرهاب إلى مواقع العمل والشوارع ومنازل الأشخاص الأبرياء، وإلى إثارة الشعور بالقلق وانعدام الأمن واليقين في جميع أنحاء العالم. ومن المهم، أنه ترتبت على هذه الأعمال الإرهابية عواقب خطيرة وضارة على اقتصاد عالمي يتجه بسرعة نحو العولمة. وتعطلت اقتصادات كل من البلدان الصناعية والنامية إلى حد بعيد، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على الاستقرار الاقتصادي والمالي في المستقبل. أما المستقبل الاقتصادي المرتقب، وخاصة بالنسبة للعديد من البلدان النامية، فهو مظلم بالفعل. وقد تعرضت الاقتصادات الصغيرة لبلدان منطقة البحر الكاريبي إلى تعطل هائل بسبب ضعفها إزاء الصدمات الخارجية واعتمادها الشديد على السياحة، وخاصة من سوق أمريكا الشمالية. ومُنيت العمالة بخسارة كبرى في قطاعي السياحة والخدمات المالية والقطاعات المتصلة بهما، في الوقت الذي انخفضت فيه إيرادات الحكومة وتهددت فيه الاحتياطات الأجنبية.

وقد تحركت بلدان الجماعة الكاريبية بحزم لتقييم ما نجم عن الاعتداءات الإرهابية من آثار على دولها الأعضاء. وقامت جزر البهاما، بصفته رئيسة لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، باستضافة اجتماع استثنائي طارئ للمؤتمر عقد يومي ١١ و ١٢ من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، واعتمد إعلان ناسو بشأن الإرهاب الدولي. وينص ذلك الإعلان على الإجراءات التي ستتخذها الحكومات لتخفيف الأثر المترتب على قطاعات السياحة والطيران والخدمات المالية والزراعة، التي تعتبر بمثابة الجهات الرئيسية التي تساهم في الناتج القومي الإجمالي، وحصائل العملات الأجنبية والعمالة في بلدان منطقتنا.

الوطنية. وهو جوهر العولمة، لم يحقق الأهداف المعلنة، وهي تحسين الازدهار الاقتصادي العام وتخفيض حدة الفقر وسد الفجوة التكنولوجية. بل على العكس من ذلك، لا تزال التكلفة الاجتماعية للعولمة، وهي الفقر والإحباط والبطالة، تشكل تحديات خطيرة تواجهها بلدان كثيرة في العالم النامي. ويزيد من مضاعفة هذه التحديات عوامل تتضمن عبئا ثقيلا للديون وهيكلًا أساسيا للصادرات محدودا أو غير كاف بحيث لا يشارك بفعالية في النظام التجاري العالمي وعجزا عن الوصول إلى أسواق العالم المتقدم النمو. ومع ذلك، تدرك حكومة بلادي أن النظام التجاري الدولي لمنظمة التجارة العالمية يتيح إطارا هاما تنتفع من خلاله البلدان من العولمة وتحرير التجارة وتسعى إلى توفير المعالجة الواجبة لمشاكل التكاليف والأخطار المرتبطة بالنظام التجاري العالمي. وفي تموز/يوليه من هذا العام قدمت جزر البهاما طلبها بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لأن عضوية هذه المنظمة تحظى بالأولوية لدى حكومة بلادي، ونرجو أن يلقي طلبنا الدعم المطلوب.

نحن في فترة يمكن اعتبارها بداية فترة نهاية السنة، تحدد فيها الأمم المتحدة جدول أعمالها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدقة أكبر من خلال مجموعة من تقيييمات الإجراءات الدولية في مجالات معينة. وكان من دواعي سرور جزر البهاما أن تشارك في استعراض المنظمة لأعمالها ووضع جدول أعمالها من أجل اتخاذ المزيد من الإجراءات في مجالات العنصرية والتمييز العنصري والمستوطنات البشرية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد حكومة بلادي أنه يجب بذل جميع الجهود لتوطيد المجالات التي أحرز فيها تقدم في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في دربان، بجنوب أفريقيا، من ٣١ آب/أغسطس إلى ٨ أيلول/سبتمبر من هذا العام.

شاملة ضد الإرهاب، بغية تقرير الإجراء الإضافي الذي يتعين على الحكومة أن تتخذه في هذا المجال. ونأمل أن يتم اعتماد صك شامل وعملي وقابل للتنفيذ يراعي النظام الحالي لمكافحة الإرهاب. وإننا نرى في ذلك دورا محددا بوضوح تضطلع به الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، الذي يعتبر في المكان المناسب لصياغة سياسة متماسكة للتعاون الدولي في الكفاح ضد الإرهاب الدولي.

بيد أن الوفاء بالتزاماتنا لم يتم دون تضحيات. فلقد اضطرت جزر البهاما، شأنها في ذلك شأن العديد من البلدان الأخرى في منطقة البحر الكاريبي، إلى تحويل الموارد النادرة من الأهداف الإنمائية الحاسمة الأخرى من أجل الشروع في إجراء التغييرات الأمنية الكاسحة المطلوبة في مطاراتنا وموانئنا وفي غيرها من الأماكن لتخفيف آثار أحداث ١١ أيلول/سبتمبر.

وبالنسبة لحكومة جزر البهاما وشعبها، زاد التخريب الذي تسبب فيه إعصار ميتشيل من مضاعفة النكسات الاقتصادية الكبيرة الناجمة عن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة. ففي الأسبوع الماضي أصاب هذا الإعصار دولتنا الأρχيلية إصابة مباشرة أسفرت عن أضرار ضخمة في الهياكل الأساسية والزراعة والنباتات في بعض جزرنا الرئيسية. ولا تزال الحكومة تحدد مقدار الضرر. إلا أنها قد بدأت بالفعل فترة التعمير الأساسية.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن العولمة وتحرير التجارة قضيتان محوريتان في جدول أعمال العالم، ويجب أن يظلا كذلك. والعولمة بصورة عامة، تتيح فرصا كبيرة لكثير من البلدان وتركت تأثيرا إيجابيا عليها. ولكن بالنسبة لبلدان أخرى، لا سيما في العالم النامي، فإن التدفق الأكثر حرية لرأس المال والتكنولوجيا والأموال والسلع والخدمات عبر الحدود

الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١ أتاحَت الفرصة لرؤساء الدول والحكومات لوضع جدول أعمال لإبطاء، بل وعكس مسار، هذه المأساة التي تدمر سكانا وتهدد بمهدد ما حققته بلدان نامية كثيرة من مكاسب التنمية. وسيسعى العالم النامي، بل ولا بد أن يسعى إلى الحصول على المساعدة والدعم ممن لديهم التكنولوجيا والقدرة على البحث والموارد التي يتمكنون بموجبها من كبح انتشار هذا المرض المهلك.

ستكون سنة ٢٠٠٢ سنة حافلة بالنشاط أيضا بالنسبة لكل من التقييمات الهامة وإعادة تعديل الأولويات ومعالجة القضايا الكبرى المدرجة في جدول الأعمال الدولي، ويعقد في مونتيري، بالمكسيك، في آذار/مارس ٢٠٠٢ المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. وإذا يجري رسم الخطط، نرجو أن تقدر جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الحاجة إلى كفالة قيام المؤتمر بإتاحة الإطار الذي يمكن الالتزام من خلاله بحيث يمكن توفير المساعدة التقنية للبلدان الفقيرة من أجل تطوير البنية التحتية الأساسية، وبحيث يمكن الارتقاء بمستوى الأفراد الذين يعيشون في فقر مدقع في جميع أنحاء العالم، ويمكن مساعدة البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، ويمكن نقل المعلومات والتكنولوجيا إلى البلدان النامية بقدر أكبر من الحرية. وترى حكومة بلادي بدورها أن البلدان الصغيرة النامية ذات الدخل المتوسط، مثل جزر البهاما، يجب ألا تستثنى من التمويل لأغراض التنمية، نظرا لجوانب ضعفها الاقتصادية والبيئية. كما ترى حكومة بلادي أن مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة، المقرر أن يعقد في جنوب أفريقيا في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، يجب أن يكمل التعهدات التي قطعت في المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. فبعد مرور عشر سنوات على عقد مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢، لم تعد الضراوة المتزايدة للكوارث الطبيعية وتغير

وحصلت الأهداف العالمية المتعلقة بالمستوطنات البشرية على دفعة قوية في الدورة الاستثنائية المعنية بالمستوطنات البشرية، التي عقدت في نيويورك في حزيران/يونيه ٢٠٠١. والإعلان المعني بالمدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، الذي اعتمدته المؤتمر، سيثبت فائدته الكبيرة في معالجة المشاكل المزمنة الكامنة في الافتقار إلى المأوى.

ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بجميع جوانبه تناول مشكلة خطيرة بصفة خاصة بالنسبة للبلدان الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي. وكنا نود أن يكون المؤتمر أكثر صراحة في اعتماد تدابير تعالج هذه القضايا الهامة على نحو أفضل، ولكننا نقبل بلا تحفظ برنامج العمل لمنع ومكافحة واستئصال الاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه كخطوة أولى أساسية. والقرارات التي تتخذ في هذه الاجتماعات وفي غيرها من اجتماعات الأمم المتحدة قرارات تصدرها المنظمة، وترجو جزر البهاما أن تنفذها الدول الأعضاء على هذا الأساس.

إن كانت هناك بلدان في العالم قد نجحت من ويلات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فهي قليلة. والإحصاءات خطيرة، فهناك أكثر من ٣٠ مليون مصاب. كما أن الإحصاءات أخطر بالنسبة للعالم النامي. إذ يعيش فيه أكثر من ٩٥ في المائة من هؤلاء المصابين. ومنطقة البحر الكاريبي لم تنج من هذه البلية، إلا أننا نتخذ إجراءات حازمة. وشراكتنا فيما بين بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي أقيمت في شباط/فبراير من هذا العام، تتمتع بالدعم والالتزام الكاملين من جانب رؤساء الحكومات لاتخاذ الإجراءات الفعالة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في منطقة البحر الكاريبي الأوسع. وفي هذا الصدد، ترحب حكومة جزر البهاما بإسهام حكومة كندا في البرنامج الكاريبي لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والدورة

ختاماً، من حسن الحظ أن الانشغال الحالي بالإرهاب لم يجمد الأمم المتحدة. فما أسفر عنه هو تأكيد الحاجة إلى أمم متحدة فعالة ومتماسكة، قادرة على الاستجابة بصورة مرنة للأحداث المتضاربة وغير المتوقعة في الوقت المناسب وعلى نحو فعال بانقطاع ضئيل أو بدون انقطاع لبرامجها في المجالات الأخرى. ونعتقد أن ميثاق الأمم المتحدة يشكل أساساً صالحاً وثابتاً للمنظمة لكي توازن بين أهدافها وتحقيقها، ولكي تصون السلم والأمن الدوليين وتعزز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. إن جزر البهاما تدعم الأمم المتحدة دعماً تاماً في جميع مساعيها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن

لسعادة السيد لي هيونغ شول، رئيس وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

السيد لي هيونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية

الديمقراطية) (تكلم بالكورية والترجمة عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): أهنتكم سيدي، مرة أخرى على انتخابكم لرئاسة الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة. كما أود أن أعرب عن عظيم تقديري للسيد هاري هولكيري الذي اضطلع بواجباته كرئيس للدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة بامتياز. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهني السيد كوفي عنان مرة أخرى بحرارة على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام للأمم المتحدة.

في العام الماضي عقد رؤساء الدول والحكومات من جميع أنحاء العالم قمة الألفية في هذه القاعة وقطعوا على أنفسهم عهداً بإقامة عالم ينعم بالسلم والرفاهية في القرن الجديد. وقد أثار ذلك التعهد آمالاً كباراً وتوقعات لدى شعوب العالم كافة. إلا أن التطورات الجارية حالياً في العالم ألقت بظلالها القاتمة على إمكانية تنفيذ التزامات قمة الألفية.

المناخ وارتفاع مستوى البحار ونضوب الموارد البيولوجية وتردي البيئة بصفة عامة سوى بعض من القضايا التي تتطلب إعادة التقييم والتي يجب أن تشكل جزءاً من مسودة الإجراءات الواجبة التي يتمخض عنها مؤتمر جنوب أفريقيا. وبالمثل، ترجو جزر البهاما من الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة، التي ستعقد في مدريد، أسبانيا، عام ٢٠٠٢ ودورة الأمم المتحدة الاستثنائية المعنية بالطفل، الموجهة إلى عام ٢٠٠٢، أن تقوم كل منها، كل في مجال اختصاصها، بتقييم التقدم المحرز، بل والأهم من ذلك أن تركزا على الإجراءات التي توفر الإرشاد للسياسات والخطط المرسومة على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

إن المبادرات التي تتخذها الأمم المتحدة عام ٢٠٠٢

لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في عدد كبير من المجالات يجب أن تهم بوضوح بالإجراءات التي يتعين على الدول الأعضاء وعلى المنظمة أن تتخذها من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي جرى الاتفاق عليها. وترجو جزر البهاما أن تتبع هذا الاستعراض فترة من التنفيذ المكثف للقرارات المتفق عليها، بحيث يجري تحقيق التحسينات النوعية والكمية في جميع المجالات. ونعتقد أن هذه التحسينات أساسية ويجب أن تتماشى مع مبادرات الأمم المتحدة بالوفاء بالمتطلبات في مجالات جوهرية أخرى، مثل حل الصراعات والحروب والأزمات الإنسانية في العالم بأسره. كما يجب أن تتماشى مع جهود المنظمة الرامية إلى المعالجة الفعالة والشاملة لقضايا الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتهريب الأجانب وتدفقات اللاجئين، التي لا تحترم الحدود الوطنية. إن التقاعس عن اتخاذ إجراء في أي من هذه الحالات يمكن أن تكون له عواقب وخيمة، وبخاصة بالنسبة للسلم والأمن الدوليين.

وبين روسيا وبينها وبين الصين عن اعتماد وثائق تعبر عن تشاطر وجهات النظر بشأن تعزيز الدور القيادي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تسوية المشاكل الدولية الكبرى، وضمان التوازن الاستراتيجي، إلى آخره. ويشكل ذلك الدور ركيزة تاريخية في بناء عالم جديد منصف، يقوم على مبادئ الاحترام المتبادل والتعاون من أجل تحقيق المنفعة المتبادلة. إننا سندافع بصلافة، كعهدنا دائماً، عن سيادتنا وعن النظام الاشتراكي لبلدنا، وننتقدم بثبات على الطريق الذي اخترناه لأنفسنا في ظل زعامة الفريق أول كيم جونج إيل المحترم، القائد الأعلى للجيش.

وتتمثل الرغبة الإجماعية لدى الشعب الكوري بأسره في إعادة توحيد البلد المقسم في أقرب وقت ممكن. في العام الماضي عقد مؤتمر القمة بين الكوريتين وصدر إعلان مشترك بين الشمال والجنوب لأول مرة في تاريخ التقسيم الوطني، بفضل فكرة الاستقلال الوطني والوحدة الوطنية العظيمة التي يعتنقها الزعيم العظيم الرفيق أول كيم جونج إيل. ويعبر الإعلان المشترك عن إرادة وتطلعات الشعب الكوري نحو تحقيق إعادة التوحيد في ظل الاستقلال من خلال تجميع جهود الأمة. ويحظى الإعلان بدعم واسع النطاق وبترحيب من جانب المجتمع الدولي. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والخمسين قراراً يؤيد الإعلان المشترك بالإجماع. وبإصدار الإعلان المشترك، ظهر الحماس لإعادة التوحيد في جميع أنحاء شبه الجزيرة الكورية وجرت حوارات واتصالات بين الشمال والجنوب بشأن مختلف المجالات. وبرهن ذلك على أن الأمة الكورية قادرة على أن تفتح المجال لإعادة التوحيد بنفسها، إذا ما بذلت كوريا الشمالية والجنوبية جهوداً مشتركة بإرادة مخلصنة من أجل إعادة التوحيد في ظل الاستقلال. إلا أن العلاقات بين الكوريتين وتنفيذ الإعلان المشترك الصادر في ١٥ حزيران/يونيه، اللذين كانا يسيران بشكل طيب وفي الاتجاه السليم،

فقد قوّضت مبادئ احترام السيادة الوطنية والمساواة التي تشكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية من جانب بعض القوى التي تنظر إلى القوة كوسيلة لتحقيق أي شيء. وما دام هناك إذعان لأعمال القوة التعسفية التي تسعى لتدمير الاستقرار الاستراتيجي وفرض السيطرة المطلقة من خلال إنشاء منظومة الدفاع بالقذائف في تحد للمعارضة الدولية، فسوف ينجرّف العالم إلى حرب باردة أخرى وإلى سباق للتسلح.

إن مشكلة شبه الجزيرة الكورية ينظر إليها دائماً كإحدى المشاكل الرئيسية في إطار المداولات بشأن السلم والأمن العالميين. ويرجع ذلك إلى سياسة القوة والإجراءات التعسفية الموجهة في معظم الحالات ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نتعرض لتهديد مستمر من قبل قوات مسلحة هائلة الحجم، بما في ذلك الأسلحة النووية، مرابطة حول شبه الجزيرة الكورية بحجة وجود تهديد مزعوم من كوريا الشمالية، وهذا هو المصدر الأساسي لعدم الاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي منطقة آسيا والمحيط الهادئ. ومع ذلك، فقد تمكنا من أن ندافع بصلافة عن كرامة وسيادة البلد معتمدين على أنفسنا في مواجهة القوات الهجومية المعادية، وفي ظل ظروف صعبة فيما يشبه مسيرة شاقة، لم يسبق لها مثيل في تاريخنا، وبذلك نسهم في تحقيق السلم والأمن في المنطقة. ويرجع الفضل كله في ذلك إلى السياسة العليا للجيش التي وضعها الفريق أول المحترم كيم جونج إيل. وقد انتهج الزعيم العظيم، الفريق أول كيم جونج إيل دبلوماسية نشطة بما في ذلك زيارته للصين وروسيا واجتماعه بوفد رفيع المستوى للاتحاد الأوروبي في هذا العام، ومن ثم أسهم إسهاماً عظيماً في تطوير العلاقات الدولية على نحو شامل وفي تعزيز السلم والأمن العالميين.

لقد أسفرت اجتماعات ومحادثات القمة على الأحص التي تمت بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

للإعلان المشترك في ١٥ حزيران/يونيه، فقد انتفت أسباب ومبررات بقاء قوات الولايات المتحدة في كوريا الجنوبية. ويعتبر انسحاب قوات الولايات المتحدة من كوريا الجنوبية مسألة ملحة لا تحتل مزيداً من التأخير لصالح ضمان السلم والأمن في شبه الجزيرة الكورية وشمال شرقي آسيا. وينبغي إجراء حوار على أساس منصف وعلى قدم المساواة. ولن يصبح استئناف الحوار بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة الأمريكية ممكناً، إلا عندما تتخلى حكومة الولايات المتحدة الحالية عن عقلية الحرب الباردة التي تؤمن بها وتتخذ موقفاً يصل إلى مستوى الموقف الذي كانت تتخذه حكومة كلينتون على الأقل في المرحلة الأخيرة من فترة ولايته.

أثناء العامين الماضيين، أقمنا علاقات رسمية مع جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تقريباً، وأقمنا علاقات دبلوماسية مع الاتحاد الأوروبي ذاته، ومع بلدان في مناطق أخرى أيضاً، على أساس احترام السيادة والمساواة. ونحن على استعداد أيضاً لتطوير العلاقات مع الولايات المتحدة على أساس مبادئ المساواة والمنفعة المتبادلة إذا احترمت الولايات المتحدة سيادتنا وحرية اختيارنا، وتوخت حسن النية تجاهنا على قدم المساواة، وامتنعت عن إعاقة إعادة توحيد كوريا.

وهناك عامل آخر من عوامل عدم الاستقرار يلقي بظلاله القائمة على مستقبل التنمية في شبه الجزيرة الكورية وما حولها، ويتمثل في توجه التحركات اليابانية، وأعني بها ميول اليابان اليمينية المتطرفة ومحاولاتها المكشوفة لإحياء النزعة العسكرية. ويود وفدي أن يسترعي انتباه الدول الأعضاء إلى هذا الأمر في هذه الدورة للجمعية العامة المعقودة في العام الأول من القرن الحادي والعشرين. إن السلطات اليابانية لم تبد أي استعداد لإنهاء جرائمها الماضية ضد الإنسانية، وهي تحاول، بدلاً من ذلك، تبريرها، بزيارة

يواجهان الآن عقبة كبيرة بفعل السياسة المتشددة العدائية والتدخل الظالم من جانب الحكومة الجديدة للولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن تجربة نصف قرن من التقسيم الوطني، وخاصة تجارب العام الماضي، تبين بوضوح أن شمال وجنوب كوريا، ينبغي لهما قبل كل شيء، أن يتمسكا بموقف يقوم على الاستقلال الوطني إذا أرادا تنفيذ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب. ولن يتمكن الشمال والجنوب من فتح آفاق المستقبل المشرق أمام الأمة ودون أن يصبحا ضحية للقوى الخارجية، إلا عندما يتعاونان كأمة واحدة. ويتمثل أهم عنصر من عناصر تنفيذ الإعلان المشترك بين الشمال والجنوب وتحقيق السلم وإعادة توحيد شبه الجزيرة الكورية في إنهاء السياسة المعادية وتدخل الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومما يجافي المنطق تماماً القول بأن الولايات المتحدة تنشر قوات مسلحة ضخمة العدد في شبه الجزيرة الكورية وحولها وتُجري تدريبات عسكرية واسعة النطاق ضدنا من أجل تعزيز السلم، في حين تعتبر تدابير الدفاع عن النفس التي يتخذها بلدي لمواجهة التهديد العسكري من جانب الولايات المتحدة تهديداً للسلم. إن برنامجنا للقذائف له طبيعة سلمية محضة ولا يشكل تهديداً لأي بلد يحترم سيادة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

ولا معنى لحجة الولايات المتحدة بأنها بحاجة لإنشاء منظومة للدفاع بالقذائف لحشيتها من قذائفنا بينما تمتلك هي نفسها الآلاف من القنابل النووية والقذائف التي يمكن أن تقضي على البشرية عدة مرات. ولا تهدف هذه الحجة إلا إلى التستر على استراتيجية الولايات المتحدة الرامية إلى كسب السيطرة على العالم، على أساس عظمة القوة. ولما كانت الحرب الباردة قد انتهت، ولما كانت كوريا الشمالية والجنوبية تسعيان إلى التقدم نحو المصالحة والتعاون وفقاً

الأعضاء أن ترفض أي محاولة تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من مبادئ القانون الدولي ومعاييرها، وأن تسعى لإقامة هيكل عالمي جديد يتسم بالإنصاف ويستند إلى سيادة القانون والمساواة والاحترام المتبادل والتعاون تحقيقاً للمصلحة المتبادلة، وذلك بهدف كفالة الأمن والاستقرار العالميين. ولتعزيز الدور القيادي الذي تؤديه الأمم المتحدة في معالجة المسائل العالمية، ينبغي إصلاح الأمم المتحدة على نحو ديمقراطي. وفي هذا الصدد، من رأينا أنه يلزم تعزيز سلطة الجمعية العامة. ويجب تمكين الجمعية العامة من النظر في المسائل المرتبطة بالسلام والأمن العالميين واعتماد القرارات الرئيسية التي يتخذها مجلس الأمن بالنسبة لهذه المسائل. وينبغي التماس إصلاح مجلس الأمن في سياق تعزيز سلطة الجمعية العامة. ونرى أن إصلاح المجلس ينبغي أن يجرى في توافق كامل مع مقاصده الأساسية. ويجب أن يكفل إصلاح مجلس الأمن التمثيل الكافي للبلدان النامية والإنصاف الكامل في أنشطة الأمم المتحدة الرامية إلى إقرار السلام والأمن الدوليين. ونسجل رسمياً معارضتنا القوية للنظر على أي وجه في العضوية الدائمة لليابان في مجلس الأمن، ما دامت لم توقف جرائمها الماضية ولم تعترف بها، وما دام لم يتم بعد أي اتفاق بشأن زيادة عدد الأعضاء الدائمين.

ومن التحديات الكبرى التي تواجهها اليوم الأمم المتحدة ودولها الأعضاء الفقر العالمي، الذي تتزايد خطورته باطراد. والفقر الذي نجم عن الاستعمار في الماضي، لا يزال يتفاقم بسبب النظم النقدية الدولية غير العادلة والسياسات الاستعمارية الجديدة. كما أنه يصبح عاملاً تتولد عنه الصراعات والأمراض والجوع ويعرقل حياة الشعوب المستقلة والإبداعية وتمتعها بحق التنمية. وينبغي للقضاء على الفقر أن ينشأ نظام اقتصادي دولي منصف وعادل وأن تكفل التنمية المستدامة. وسيتعين علينا استقاء الدروس الواجبة من المظاهرات التي جرت في جنوة في تموز/يوليه الماضي وأن

معبد ياسوكوني علانية، الذي يضم رفات مجرمي الحرب الراحلين، وتشويه كتب التاريخ المدرسية التي تدرس للأجيال الجديدة وإضفاء الشرعية على تعزيز قوات الدفاع عن النفس اليابانية فيما وراء البحار.

في ٢٩ آب/أغسطس أجرت اليابان تجربة لإطلاق صاروخ إيصال كبير من طراز H-2A يمكن أن يتحول بسهولة إلى قذيفة تسيارية عابرة للقارات. ويعد ذلك مؤشراً واضحاً على أن نزعة اليابان العسكرية قد اكتسبت طابعاً سياسياً وأنها تتقدم نحو مرحلة خطيرة بشكل صريح.

وقد قالت اليابان، التي وصفت دائماً إطلاقاً للقمر الصناعي السلمي بأنه إطلاق لقذيفة، صراحة إن الاختبار الذي أجرته لإطلاق الصاروخ كان لمواجهة قذيفة كوريا الشمالية، مستلهمة بذلك المواجهة العسكرية. وينبغي ألا تسيء اليابان الحكم على الوقف الطوعي الذي قمنا به على عمليات إطلاق الأقمار الصناعية والطابع السلمي الذي يتسم به برنامجنا للقذائف. ونحشها بقوة على النظر بعناية إلى الواقع، ووضع حد نهائي لجرائمها اللاإنسانية الماضية، والتحول بإخلاص إلى طريق السلام في هذا القرن الجديد. وسيكون في ذلك خير لمستقبل اليابان.

وأهم الوظائف التي تنتظر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة اليوم هي تعزيز الدور المحوري الذي تضطلع به المنظمة فيما يتعلق بالمسائل الدولية. ومن الضروري أن تحترم الدول الأعضاء ميثاق الأمم المتحدة وأن تقوم بتنفيذه بنية حسنة. ويجسد ميثاق الأمم المتحدة المقاصد والمبادئ المتعلقة بإقامة علاقات دولية ودية على أساس من المساواة في السيادة. بيد أن بعض البلدان لا تتردد في الاضطلاع بأعمال قسرية انفرادية بل وتلجأ لاستعمال القوة ضد دول ذات سيادة، في تجاهل وانتهاك لميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للدول

الأبرياء، وزعزعة الحالة وتدمير الاستقرار في المعركة مع الإرهاب.

ويود وفدي أن يؤكد مجدداً أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ستواصل تعاونها الكامل مع جميع الدول الأعضاء على احترام وتنفيذ مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه اهتداء بأفكار الاستقلال والسلام والصدقة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب السعادة السيد رشيد أليموف، رئيس وفد طاجيكستان.

السيد أليموف (طاجيكستان) (تكلم بالروسية): تواجه الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحالية مهمة بالغة الأهمية تتمثل في مقارنة مواقف أعضاء المجتمع الدولي والتنسيق بينها فيما يتعلق بأشد مسائل عصرنا إلحاحاً، وهي كفالة الاستقرار الاستراتيجي والأمن لجميع الدول على قدم المساواة، وتعزيز دور الأمم المتحدة التنسيق في صون السلام والأمن الدوليين وتسوية الصراع الإقليمي، ومحاربة الفقر والمرض، وتهيئة الظروف للتنمية المستدامة والرخاء لجميع الشعوب على ظهر كوكبنا. ومن الواضح أن البحث عن استجابة جماعية للتحدّي غير المسبوق الذي فرضه الإرهاب الدولي على البشرية يوم ١١ أيلول/سبتمبر، قد أصبح موضوعاً رئيسياً لهذه الدورة.

وقد أثبت القرن العشرون بطريقة مقنعة أن الأمم المتحدة قد أصبحت فعلاً مركز تنسيق الإجراءات التي تتخذها الدول في مجال صون السلام وكفالة الأمن الجماعي وتنمية التعاون الدولي وكفالة احترام حقوق الإنسان وحياته الأساسية. وقد أصبحت المنظمة في خلال ٥٥ عاماً بفضل الجهود المشتركة من جانب دولها الأعضاء، منتدى عالمياً قادراً على إعداد نهج سياسية مشتركة لمجتمع الدول ترمي إلى تسوية أشد مشاكل التنمية العالمية إلحاحاً وتعقيداً.

نعالج مسألة العولمة بالشكل الصحيح. وينبغي التشديد في هذا الصدد على أن مسؤوليات جسام تقع على عاتق البلدان النامية والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي أن تشجع الأمم المتحدة الدول الأعضاء على توجيه اهتمامها للنظر في اتخاذ تدابير أقرب إلى الطابع العملي بغرض القضاء على الفقر وتحقيق التنمية.

ويتمثل موقف حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الثابت والمبدئي في معارضة التأييد لجميع أشكال الإرهاب مهما كان نوع هذا التأييد. وكان الحادث الإرهابي الواسع النطاق الذي وقع في الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر مؤسفاً ومأساوياً للغاية، وهو يذكّرنا بخطورة الإرهاب. والحالة خطيرة الآن في أفغانستان، التي ترعزع استقرارها العملية العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة وتحدث فيها قدراً غير مسبوق من الخسارة في الأرواح البشرية ومن الضرر المادي. وتتطلب الحالة السائدة بالتأكيد تعزيز الدور الرائد الذي تقوم به الأمم المتحدة في اتقاء الإرهاب، ووفاء جميع الدول الأعضاء على الوجه الأكمل بالتزاماتها الوطنية إزاء استئصال الإرهاب.

وقد وقعنا بالأمس الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب وانضممنا إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن. ويبين ذلك أننا نبذل قصارى جهدنا لاستئصال الإرهاب من العالم. وكما سلف القول، فإن الهدف من مناهضتنا للإرهاب يتمثل في تعزيز السلام والاستقرار العالميين، والدفاع عن سيادة البلد والدولة، وحماية أرواح شعوب العالم وممتلكاتها. ونرى بقوة أنه ينبغي عدم التسامح بحال مع وصم البلدان التي تدعو للمساواة في السيادة بأنها إرهابية، في الوقت الذي تنتهك فيه سيادة هذه البلدان ويوقع بالناس قدر لا يوصف من الألم باللجوء إلى التدخل المسلح التعسفي والجزاءات وما إلى ذلك. فلا تبرير بحال من الأحوال لاستعمال القوة أو اللجوء للحرب وإزهاق أرواح

تسوية الصراع بين الأطراف الطاجيكية ومن أنشطة الأمم المتحدة في مجال صنع السلام إلى تمكين المجتمع الدولي من إيجاد نُهج جديدة لحسم الصراعات المحتدمة في بؤر التوتر الأخرى الموجودة على سطح كوكبنا.

ويبرز تعدد المشاكل التي تتصدى لها الأمم المتحدة الدور الفريد والعالمي الذي تضطلع به هذه المنظمة في تنظيم العلاقات الدولية. وهذا الدور يكتسي أهمية خاصة في مجال الأمن الدولي. وتدعو جمهورية طاجيكستان إلى ضمان الاستقرار الاستراتيجي في العالم على أساس المحافظة على النظام الحالي لاتفاقات ومعاهدات نزع السلاح والعملية المستمرة للحد من الأسلحة على الصعيدين أحادي الجانب والمتعدد الأطراف. وطاجيكستان بدورها مستعدة لتقديم إسهامها في هذه العملية. ونقوم - بالتعاون مع الدول المجاورة لنا - بالعمل بنشاط في سبيل تنفيذ المبادرة الخاصة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا. وأملنا أن تتمكن من التوصل في وقت قريب إلى إعداد معاهدة تكون جاهزة للتوقيع عليها من رؤساء الدول في منطقتنا، ونتوقع أن تصبح جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ضامنة لتلك المعاهدة.

إن أعمال الإرهاب البشعة التي ارتكبت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر قد أجبرت العالم كله على أن يتصدى لقضية الإرهاب الدولي وأن يلقي نظرة جديدة عليها. وبغية حل هذه المشكلة سيكون من الضروري تحليل مجموعة التحديات والتهديدات التي ظهرت مؤخرا ووضع نُهج جديدة تستهدف إنشاء نظام فعال وذو مصداقية للتصدي لها. وهنا أود أن أذكر الدول الأعضاء أن الرئيس إيمومالي رحمونوف أعرب بعد وقوع تلك الأعمال الإرهابية مباشرة، باسم شعب طاجيكستان، عن خالص تعازيه ومواساته لأسر كل الذين فقدوا حياتهم أو أصيبوا في تلك الأعمال. كما أعرب عن تضامنه الكامل مع شعب الولايات

ومع كل سنة تمر تزداد أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة بوصفها أكثر المنتديات العالمية تمثيلا في مناقشة نطاق المشاكل التي يواجهها البشر بكامله وإعداد نُهج للتعاون الدولي لمعالجة هذه المسائل. ويرى رئيس طاجيكستان، إيمومالي رحمونوف، أن مهمة تعزيز الدور المحوري الذي تؤديه الأمم المتحدة قد أصبحت أشد إلحاحا وليس أقل إلحاحا.

وخلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة ستحتفل جمهورية طاجيكستان بالعيد العاشر لانضمامها لعضوية هذه المنظمة. وتعكف طاجيكستان منذ أول يوم للاعتراف الدولي بها على العمل عن كثب مع الأمم المتحدة. وساعد التعاون مع الأمم المتحدة طاجيكستان في الأعوام الأولى لاستقلالها على وقف الصراع المدني، والعثور على صيغة فعالة للسلام والوفاق الوطني، والآن للبدء في بناء السلام بعد انتهاء الصراع.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد بوتنارو (جمهورية مولدوفا).

ولن ننسى أبدا تلك الفترة المؤثرة للغاية ولا المساعدة والدعم السخييين اللذين حصلنا عليهما من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومن مجلس الأمن والوكالات المتخصصة. ونعرب عن امتناننا الخالص للأمين العام السيد كوفي عنان لإسهامه في تسوية الصراع بين الطاجيكيين مما يجعله جديرا بكل تقدير. ونرى أن منح جائزة نوبل للسلام إلى الأمم المتحدة إنما يمثل تعبيرا عن النجاح الذي حققه المجتمع الدولي تحت قيادتها في التوصل إلى تسوية سلمية للصراع الداخلي في طاجيكستان وفي التغلب على آثاره. ونحن مقتنعون بأن الخبرة الفريدة المكتسبة من عملية صنع السلام في طاجيكستان تستحق النظر والدراسة المتأنين. وستؤدي الدروس العملية المستفادة من

شاملة لمكافحة الإرهاب الدولي والاتفاقية الخاصة بمكافحة أعمال الإرهاب النووي يمكن أن تكون له دلالة كبيرة في هذا الصدد. وقد طالب رئيس جمهورية طاجيكستان، في مناسبات شتى وخصوصا من هذه المنصة، بتوحيد الجهود التي يبذلها مجتمع الأمم من أجل اجتثاث الإرهاب الدولي من جذوره. وتفاعلت بلادنا بشكل فعال مع الدول الأخرى لمكافحة الإرهاب الدولي على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف، لا سيما في إطار رابطة الدول المستقلة، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمات دولية أخرى. إن الأمم المتحدة، بخبرتها غير المسبوقة وسلطانها الواسعة في تنسيق جهود دولها الأعضاء، مدعوة لأن تضطلع بدور أساسي في إقامة نظام عالمي للتصدي لأي تهديد في مثل ضخامة الإرهاب الدولي. وسوف يحتاج ذلك إلى الكثير من الجهد والوقت. ولكن الهدف السامي والبالغ الأهمية الذي يتوخى القضاء على هذه الظاهرة المروعة جدير ببذل هذا المسعى.

لقد أثبتت فترة الأسابيع الخمسة التي انقضت منذ بدء العملية العسكرية في أفغانستان أن المشكلة الأفغانية لا يمكن حسمها عن طريق استخدام القوة وحدها. وببساطة شديدة لا يوجد هناك أي حل عسكري لها، وقد قدم لنا التاريخ دليلا مقنعا يثبت صحة هذه الحقيقة. وفي الاجتماع رفيع المستوى الذي عقده أمس مجموعة الستة زائدا اثنين وفي الجلسة التي عقدها مجلس الأمن اليوم بشأن أفغانستان، أكد وفد طاجيكستان أنه في ظل الظروف الراهنة تتاح للشعب الأفغاني فرصة فريدة للعودة إلى عملية التنمية السلمية والمستقرة. هناك الآن فرصة سانحة لأن تصبح أفغانستان عضوا كامل العضوية في المجتمع الدولي، وأن تغير صورتها المؤسفة كشريك متواطئ في شبكة الإرهاب الدولي وغيرها من الحركات الإجرامية والمدمرة والمزعزعة للاستقرار. إن الأمة الأفغانية الآن على عتبة تغيير أساسي. هناك مهمة بالغة الأهمية بالنسبة للمجتمع الدولي الآن -

المتحدة، مبدىا استعدادده للتعاون الوثيق مع حكومتها ومع حكومات الدول الأخرى في سبيل القضاء على الإرهاب الدولي.

وما فتئت طاجيكستان تدين دوما الإرهاب بجميع مظاهره وترفض رفضا قاطعا استخدام الأعمال الإرهابية كوسيلة لتحقيق أهداف سياسية أو غيرها. ونحن نرفض أي محاولات لتبرير أعمال الإرهاب لأسباب سياسية أو دينية أو فلسفية أو عرقية أو عنصرية. إن التعاون الدولي في مكافحة الإرهاب والتطرف لا يمثل فكرة مجردة بالنسبة لبلادي. فالشعب الطاجيكي يدرك تماما أساليب وممارسات الإرهاب الدولي. فقد كانت طاجيكستان في السنوات الأخيرة مرارا وتكرارا هدفا لأنشطة إرهابية قامت بها عناصر من الخارج. وتسبب الأعمال الإرهابية دائما خسائر فادحة في الأرواح فضلا عن معاناة إنسانية رهيبة بالإضافة إلى الخسائر المادية الكبيرة التي تلحقها. ومما هو أسوأ من ذلك أن محاولات الإرهابيين لا تبعد عملية السلام في طاجيكستان عن مسارها الصحيح فحسب، بل إنها تسبب أيضا زعزعة استقرار الأوضاع في منطقة شاسعة من آسيا. ويشكل الإرهاب الدولي تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. وفي مكافحة الإرهاب في أي جزء من كوكبنا، ينبغي للمجتمع الدولي أن يسترشد بمعايير متماثلة ويتصرف بطريقة حازمة ومخلصة والأهم من ذلك بطريقة متسقة. ويتعين على جميع الدول أن تنفذ تنفيذًا كاملا وغير مشروط أحكام قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). بما فيها الأحكام التي تطالب بجرمان الإرهابيين ومن يرفعونهم من الدعم المالي أو أي دعم آخر وكذلك عدم توفير الملاذ الآمن لهم.

ونرى أن من الأهداف الأساسية للدورة الحالية للجمعية العامة تعزيز الإطار القانوني الذي يتم بموجبه تحت رعاية الأمم المتحدة تفاعل الدول في مكافحة الإرهاب الدولي. وفي رأينا أيضا أن الاعتماد في وقت مبكر لاتفاقية

ويساورنا قلق عميق إزاء خطورة الحالة الإنسانية في أفغانستان. فرفض نظام طالبان الاستجابة لمطالب الائتلاف المناهض للإرهاب بتسليم مدبري ومنظمي أعمال الإرهاب التي ارتكبت في الولايات المتحدة، ترتبت عليه أشكال جديدة من المعاناة للشعب الأفغاني، وزيادة عدد اللاجئين والمشردين. ووفقا لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فمن بين الـ ٢٢ مليوناً من اللاجئين في العالم، يوجد على الأقل لاجئ أفغاني من بين كل ستة لاجئين. ووفقا لتقديرات المنظمات الإنسانية، فإن الجفاف الذي استمر ثلاث سنوات في أفغانستان، أدى بالفعل إلى إفقار قطاعات سكانية بأكملها إلى حد يصعب تصديقه. كما أن العمليات العسكرية، مع اقتراب فصل الشتاء، جعلت الملايين من الشعب الأفغاني على حافة الفناء. والحقيقة الواقعة هي أن الشتاء القادم يهدد ملايين الأفغان بالموت جوعاً. وإثر بداية العملية التي تنفذها الولايات المتحدة في أفغانستان لمكافحة الإرهاب، أصدرت حكومة طاجيكستان موقفاً خاصاً تعرب فيه عن استعدادها لفتح مجالها الجوي والهاكل الأساسية ذات الصلة، لتوفير المساعدة الإنسانية لشعب أفغانستان الذي ظل يعاني زمناً طويلاً من طغيان الطالبان. ونحن نناشد جميع الدول الأعضاء والمؤسسات والمنظمات الإنسانية أن تقدم كل المساعدات الإنسانية اللازمة لشعب أفغانستان دون تأخير. وإذا لم يتم ذلك، فإن أفغانستان ستصبح مسرحاً لمأساة إنسانية بشعة. وقد يؤدي ذلك إلى موجة من عدم الاستقرار في الدول المجاورة وفي المنطقة ككل. ولا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

إن سياسة إنتاج وتصدير المخدرات التي كان يتبعها نظام الطالبان يمكن أن توصف بأنها سياسة ضد الإنسانية. ومن الحزن أن أفغانستان، وهي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، ومهد من مهد حضارات العالم وثقافته، أصبحت الآن، بسبب جريرة نظام طالبان، من أكبر منتجي

وأقول إنها تعتبر مكرمة منه - ألا وهي مساعدة الشعب الأفغاني على الاستفادة من هذه الفرصة السانحة. ولا بد من بذل كل جهد ممكن للتأكد من أن أفغانستان لن تصبح بعد اليوم مصدراً لتهديد الأفغان أنفسهم، والبلدان المجاورة، والأمن الدولي ككل. ولا بد من بذل كل جهد ممكن لضمان الاحترام لحقوق الإنسان وحياته الأساسية في أفغانستان، بما في ذلك وضع نهاية للتمييز المشين ضد النساء والفتيات. ولا بد من بذل كل كهد ممكن لتمكين الشعب الأفغاني من أن يستعيد الأمل في مستقبل يسوده السلام والرخاء. إن طاجيكستان على استعداد للتعاون مع البلدان الأخرى المعنية في عملية، تتولى الأمم المتحدة الدور التنسيق الأساسي فيها، لمساعدة أفغانستان - وهي بلد له تاريخ مجيد - على أن تستعيد وضعها المرموق وتسترد صورتها الجذابة السابقة في أعين المجتمع الدولي. ونرى أن تقرير مستقبل أفغانستان هو حق خاص لشعب أفغانستان نفسه. ومن الشروط اللازمة والتي لا غنى عنها لعودة أفغانستان إلى حياة يرفرف عليها السلام إنهاء التدخل الخارجي، وتوحيد جهود المجتمع الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة من أجل تعجيل عملية التسوية السياسية للمشكلة الأفغانية وإعادة إعمار البلاد. وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يتم القضاء في أفغانستان على كل بؤر الإرهاب وعناصر الجريمة المنظمة وهياكلها، والأهم من كل شيء القضاء على إمكانات إنتاج المخدرات.

ومن نافلة القول إنه من الواجب ضمان سلامة أفغانستان الإقليمية. ولا يمكن ضمان السلام والاستقرار في أفغانستان إلا بإنشاء إدارة أفغانية تُختار بحرية، وتكون فعالة وعريضة القاعدة ومتوازنة سياسياً ومتعددة الأعراق. ومن نافلة القول أيضاً إن حركة طالبان كمجموعة سياسية، لم يعد لها مكان في أية إدارة أفغانية مقبلة لأن هذا يمكن أن ينطوي على خطر عودة ظهور الإرهاب والاتجار بالمخدرات في أفغانستان.

إن مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية اللذين أصبحا معلمين بارزين في الحوار الدولي، عرّفا العولمة بأنها التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي. وما من شك في أن العولمة، من حيث كونها عملية اقتصادية موضوعية، توفر فرصا لم يسبق لها مثيل لتعجيل التنمية. ومن الواضح في الوقت ذاته أن مزايا العولمة لا توزع بالتساوي، وأن ميزان الأرباح والتكاليف يميل بالقطع لصالح الدول المتقدمة النمو. والنتيجة واضحة: فلا أسباب مختلفة، أصبح عدد كبير من البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية يجد نفسه معرضا لخطر التهميش، بعيدا عن المحرى العام لتطور الحضارة. وتطبيق كل ما هو متاح من آليات المؤسسات الدولية المتعددة الأطراف، هو وحده الذي يمكننا من خلاله تضيق الفجوة الآخذة في الاتساع، سواء في التنمية أو في الدخول، بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة، والتي نجمت عن العولمة، والحيلولة دون زيادة الفقر والوصول غير المتكافئ إلى التكنولوجيات المتقدمة، ومنع الجريمة العابرة للحدود الوطنية وانتشار أشكال التمييز المستترة في التجارة الدولية.

أما بالنسبة لطاجيكستان، فإنها تواجه المشكلة الطويلة الأجل المتعلقة بإعادة بناء بلد لحقه دمار شديد بفعل حرب أهلية. وتضطلع الحكومة بكل ما في وسعها من تدابير لتقوية المجتمع المدني وتشجيع الانتعاش الاقتصادي وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية السليمة والمستدامة. ويحدونا الأمل في أن يفني المشاركون في اجتماع المجموعة الاستشارية لطاجيكستان، الذي انعقد في طوكيو في أيار/مايو ٢٠٠١، بالتزامهم تجاه طاجيكستان، الأمر الذي سيمكننا من تخصيص موارد إضافية لمشاريع إعادة التأهيل. وهذا من شأنه أن يزيد فرص العمل ويخفض الفقر تخفيضا كبيرا. وستظل مشكلة مكافحة الفقر، في الأجل القصير، إحدى المهام ذات الأولوية لحكومة طاجيكستان. والبرنامج الشامل المستهدف الذي يجري تنفيذه حاليا في البلد،

المخدرات الفتاكة في العالم. ووفقا لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، فإن الانخفاض الكبير في محصول الخشخاش في أفغانستان هذا العام، لم يؤد إلى تراجع الاتجار غير المشروع بالهيروين، لا في البلدان المجاورة ولا في أوروبا. فالكميات الهائلة من الأفيون الخام التي كانت مخزونة في الإقليم الخاضع لسيطرة طالبان، كانت تستخدم في تجارة الهيروين. وكمية الهيروين التي تم تدميرها في طاجيكستان هذا العام وحده تبلغ ثلاثة أمثال كمية العام الماضي التي كانت بالفعل أطنانا من هذا المنتج الميت.

ونتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المفجعة، نشأ في أفغانستان وضع جديد. فالأمم المتحدة لم تكن قادرة على الاستمرار في تقديم المساعدة للمزارعين الأفغان وممارسة الرقابة على إنتاج وتجارة المخدرات. وحركة طالبان التي أصبح الاتجار بالمخدرات، في ظل الظروف الراهنة، أحد المصادر الرئيسية لدخلها، استغلت هذا الوضع. وقد فرض ذلك عبئا إضافيا على البلدان المجاورة، مثل طاجيكستان، التي تحاول عرقلة الاتجار بالمخدرات الواردة من أفغانستان. ونحن نفهم أنه لا يمكن القضاء على خطر المخدرات النابع من أفغانستان إلا عن طريق التوصل إلى تسوية لإحلال السلام الدائم في ذلك البلد، وتشكيل حكومة ائتلافية جديدة تكفل الوفاء بجميع التزاماته الدولية. وهذا بالطبع يحتاج إلى وقت. لذا، فإننا نعرب عن امتناننا لمكتب الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات ومنع الجريمة، ولجميع الدول المانحة التي تقوم بتمويل برامج مكافحة المخدرات التي ينفذها المكتب، ونناشدها أن تزيد مساعداتها لطاجيكستان في كفاحها النبيل ضد التدفقات غير المشروعة للمواد المهلكة الآتية من أفغانستان، وهو كفاح يخدم مصالح الملايين في مختلف البلدان. ونحن في طاجيكستان نعلق أهمية كبرى على هذا الكفاح، ونعتبره إسهاما قيّما في مكافحة الإرهاب الدولي، بحرماته من أحد المصادر الرئيسية لدعمه المالي.

تزايد فعالية الآليات الدولية المتاحة في هذا الصدد، والتي كان للأمم المتحدة دور مهم في تطويرها. وقد أظهرت النتيجة المستخلصة من عقد الأمم المتحدة الدولي للحد من الكوارث الطبيعية الحاجة إلى زيادة الاستفادة من الفرص الوطنية المتاحة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا الميدان.

وفي سياق العولمة تقتضي الكوارث الطبيعية والصناعية استجابة عالمية ملائمة. ومن الضروري أن توحيد الأسرة الدولية جهودها لمنع وقوع الكوارث الطبيعية ومعالجة آثارها بتدريب الموظفين وتبادل الخبرة ونتائج البحث العلمي والبحوث التطبيقية. وذلك من شأنه أيضا أن يسمح بتنسيق النهج المتبعة إزاء هذه التحديات العالمية مثل ظاهرة الدفينة، واستنفاد طبقة الأوزون، والخطر الذي يواجه التنوع البيولوجي، والتصحر. وجميع هذه المسائل مرتبطة مباشرة بمشكلة حماية البيئة، وهي مشكلة عالمية بحكم طبيعتها.

ومن بين التحديات البيئية للقرن الحادي والعشرين، تعتبر مشكلة المحافظة على توازن المياه والحصول على المياه العذبة من أكثر المشاكل إلحاحا. فسكان العالم يتزايدون، والحاجة إلى المياه العذبة تزداد أيضا، بينما لا تزداد المصادر الطبيعية للمياه. ومن بين كل ستة أشخاص على الأرض يوجد واحد لا يحصل على المياه العذبة اليوم. وخطر تناقص مصادر المياه العذبة في العالم واضح تماما: وهو يمثل تهديدا للبيئة ولكل الحياة على وجه البسيطة. وهذا الاتجاه لا يصبح أقل حدة، ولذا فإن طاجيكستان، التي تملك مصادر مياه كبيرة في وسط آسيا، تعرب عن تقديرها الكبير لكل الجهود الرامية إلى معالجة مشكلة المياه العذبة على جميع المستويات في العالم. ويسرنا أن تكون مبادرة رئيس طاجيكستان، إمام علي رحمانوف، المتعلقة بإعلان سنة ٢٠٠٣ السنة الدولية للمياه العذبة قد حظيت بدعم واسع النطاق في الأسرة الدولية. ونعتقد أن إعداد مناسبات مكرسة للسنة الدولية

يتوخى، بصفة خاصة، تدابير لخلق وظائف جديدة، وتحسين التعليم الابتدائي، وتسهيل الحصول على القروض والائتمانات الصغرى، وما هو مهم على وجه الخصوص، النهوض بتنمية المناطق الريفية. ونحن ندرس بتأن تجارب بلدان أخرى في مجال مكافحة الفقر. ذلك أن النجاح الذي حققته بعض الدول في هذا المجال - والصين جارتنا بالذات - يجعلنا نشعر بالتفاؤل. ومع ذلك، فإن العقبة الكبرى التي نواجهها في هذا الصدد هي ارتفاع مستوى المديونية الخارجية لطاجيكستان، والذي يعرقل أيضا عملية بناء السلام بعد انتهاء الصراع، ويشكل تهديدا خطيرا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في بلدنا. ونحن مقتنعون بأنه، بغية دعم جهود البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية لمكافحة الفقر، من الأهمية بمكان أن يصبح المجتمع الدولي أكثر نشاطا ومرونة في تخفيف عبء الديون عن كاهل بلداننا.

في السنوات الأخيرة، شهدنا زيادة في عدد الكوارث الطبيعية والصناعية الكبرى، بما في ذلك الأعاصير والزلازل والفيضانات وحرائق الغابات. والخسائر البشرية والأضرار المادية التي ترتبت عليها أصبحت تشكل عاملا خطيرا لزراعة الاستقرار. وقد عانت طاجيكستان طوال سنتين متتاليتين من جفاف واسع النطاق، جفاف لم يسبق له مثيل في القرن العشرين. وقد دُمر الثلث من محاصيلنا من القطن والحبوب بفعل الجفاف؛ وتراجعت بشكل حاد منتجات مزارع تربية المواشي والدواجن. وتناقصت إمدادات المياه، بما في ذلك المياه الصالحة للشرب. ونحن ندين بالامتنان للأمين العام، ولوكالات الأمم المتحدة المتخصصة، والبلدان المانحة على استجابتهم السريعة والسخية للنداء الذي وجهه رئيسنا فيما يتعلق بالجفاف المنقطع النظير الذي شهدناه في ربيع وصيف هذا العام. إن الاستجابة الجماعية والمتضافرة من جانب المجتمع الدولي للكوارث الطبيعية، هي الدليل على

إن الأعمال الوحشية التي ارتكبت في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر تلتقت عن حق الإدانة المطلقة من جميع الشعوب المتحضرة. ولا يوجد مبرر للإرهاب. وكما أعلنّا على الصعيد الفردي وفي روابطنا الإقليمية، فإن بروني دار السلام ستواصل بذل قصارى جهدها في العمل على نحو وثيق مع الولايات المتحدة وجميع أعضاء مجلس الأمن للاضطلاع بدورها في التغلب على التحديات المباشرة التي يشكلها الإرهاب لسير العلاقات الدولية بصورة سليمة.

غير أن وجود الإرهاب يمثل تذكرة قاسية بأن جدول أعمال الأمم المتحدة، الذي وضع خلال النصف الأخير من القرن العشرين، لم يكتمل بعد. وهناك العديد من التركات غير الحميدة من الـ ٥٠ سنة الماضية. وربما يكون أبرزها في الوقت الراهن الحالة في فلسطين، حيث أن العدالة التي نصت عليها قرارات مجلس الأمن بوضوح بشأن فلسطين لا يزال محروما منها ما يمثل الآن الجيل الثالث للفلسطينيين. وفي هذا الصدد، نعرب عن ترحيبنا بالاعتراف الذي منحه العديد من قادة العالم، بمن فيهم رئيس الولايات المتحدة الأمريكية ورئيس وزراء المملكة المتحدة، بمبدأ قيام دولة فلسطينية. وتأمل بروني دار السلام أن تعمل كل الأطراف المعنية والمهتمة بعملية السلام في الشرق الأوسط والداخلية طرفا فيها على وجه الاستعجال بغية تحقيق ذلك.

نعلم جميعا أن التخلص من الشعور بالظلم الواقع في الماضي مهمة في غاية الصعوبة. ونحن نؤمن، في الأساس، بأن ذلك ينبغي أن يشمل اتباع نهج جديدة للأمن. ونرى أن جميع أعضاء الروابط الإقليمية لهم دور بالغ الأهمية في هذا الشأن. وتحاول بروني دار السلام أن تقوم بذلك من خلال المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرقي آسيا في نهج ظل يتشكل خلال ما يقرب من عقد من الزمن. ويشمل هذا النهج كل دول جنوب شرقي آسيا وشركاءنا في أمريكا الشمالية، وشرق آسيا، وأوروبا وأستراليا. وإننا نسعى إلى

للمياه العذبة، على الصعيدين الدولي والوطني، من شأنه أن يساعدنا جميعا على إيجاد إجابات للتحديات العالمية التي تواجهها البشرية والاقترب من إيجاد حل للمشكلة الاستراتيجية المتمثلة في توفير الحصول على المياه العذبة لكل شخص على وجه الأرض.

مع بداية القرن الجديد لم يتناقص عدد المشاكل التي تواجه البشرية. وقد دل تاريخ الأمم المتحدة بأجمعه على أن أفضل السبل للتعامل مع المشاكل هو من خلال العمل الجماعي القائم على أساس برنامج متفق عليه. وبرنامج كهذا موجود لدينا: ألا وهو إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء دولنا وحكوماتنا، على أساس توافق آراء عالمي، في خريف سنة ٢٠٠٠. والمهمة التي تنتظرنا، نحن الأمم المتحدة، هي تعبئة الطاقة والموارد لتحقيق هدفنا المشترك في مواجهة تحديات العولمة. ويؤمن أهل كوكبنا بفعالية منظمنا. ويجب علينا ألا نفشل في الوفاء بآمالهم وتوقعاتهم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد سيريني علي، رئيس وفد بروني دار السلام.

السيد سيريني (بروني دار السلام) (تكلم

بالانكليزية): بالنيابة عن حكومة صاحب الجلالة، أود أن أعرب مرة أخرى عن أحر التهاني للرئيس على انتخابه وعن تقديرنا لسلفه، السيد هاري هولكيري ممثل فنلندا، رئيس الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة. وأود أيضا أن أهنئ الأمين العام على إعادة انتخابه. ونحن في غاية السرور لأنه يواصل خدمة الأمم المتحدة. وإن منحه جائزة نوبل للسلام لهذه السنة يمثل تحية إجلال رفيعة لعمله ولوكالات الأمم المتحدة وموظفيها في الميدان، الذين خدمونا جميعنا بهذا الإخلاص لمبادئ الميثاق.

من المحزن، بالطبع، أن يحدث ما حدث في وقت يتسم فيه عملهم بالأهمية أكثر من أي وقت مضى.

سعيد لأن ذلك يعطيني وقتاً أطول بقليل لتهنئة الرئيس على الطريقة الرائعة التي يدير بها أعمال الدورة، وهو ما يقنعنا بأن دفتها ستُوجَّه نحو نهاية مثمرة.

كذلك أود أن أقدم تعازينا ومواساتنا القلبية إلى أسر ضحايا حادث سقوط الطائرة يوم أمس. ونتضرع ألا تكون له علاقة بالأعمال الإرهابية، حيث أن الأحداث المأساوية يوم ١١ أيلول/سبتمبر كانت وحدها أكثر مما يكفي لإبراز الحرب ضد الإرهاب بوصفها إحدى أعلى أولويات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي. وإدراكاً من فييت نام للفارق بين الإرهاب ونضال الشعوب من أجل التمتع بحقوقها في تقرير المصير، فإنها دأبت على الدوام على إدانة الإرهاب بكل أشكاله ومظاهره، لأنه يُنزل خسائر فادحة في أرواح الأبرياء. ونحن ندعم بالكامل المسعى والتعاون الدوليين لضمان السلم والاستقرار والأمن العالمي في توافق كامل مع ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، خاصة المبادئ التي تحترم الاستقلال والسيادة الوطنيين. ولا يمكن لبلد بمفرده أن يتصرف وحده أو أن يكيل بمكيالين في هذه الحرب. وبينما يجب أن يعمل أعضاء المجتمع الدولي بأسلوب مسؤول من خلال عدم التسامح مع الإرهابيين في أراضيهم و/أو رعايتهم و/أو دعمهم، فإنهم ينبغي أيضاً أن يقدموا الإرهابيين إلى المحاكمة أو أن يسلموهم إلى البلد الذي ارتكبوا فيه جرائمهم، حتى يتسنى معاقبتهم حسب الأصول.

وبالرغم من أن مكافحة الإرهاب الدولي أصبحت المهمة الملحة اليوم فإنها يجب ألا تحجب تحديات القرن الحادي والعشرين. إن الفقر والفجوة الإنمائية المتسعة ووباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتدهور البيئة والتوترات والصراعات الإقليمية كلها تدل على الانعدام الكامل للاستقرار في عالمنا اليوم، مثلما ذكر زعمائنا قبل عام. إن إعلان مؤتمر القمة، بتعبيره عن آمال شعوب العالم

التوصل إلى تفاهم مشترك من خلال التشاور وشتى تدابير بناء الثقة. وقد سلّم الأعضاء بالطابع المعقد للصراعات الحديثة. وقبلوا حقيقة أن جذورها تكون في أغلب الأحيان عميقة ومتداخلة بصورة لا انفصام لها. وكما هو الحال في مناطق أخرى من العالم، يمكن أن تكون نتيجة لدعوى إقليمية طويلة الأمد، وعداوات مستمرة طوال قرون وشكوك غريزية وأيديولوجيات متعارضة. أو يمكن أن تكون أساسية مثل النزاعات على الأراضي أو مجرد الافتقار إلى الموارد الأساسية.

مع ذلك، ومهما كان السبب، فإن الأعضاء يعتقدون أن المنتدى يرى دلائل على النجاح. ففي هذه السنة، على سبيل المثال، تمكن المنتدى من تحريك الأمور في مرحلة جديدة إلى الأمام وهو ينظر الآن في مجال الدبلوماسية الوقائية البالغ الصعوبة. وبإيجاز، لا ينظر أعضاء المنتدى إلى الحوار والتشاور باعتبارهما سلسلة من الاجتماعات ولكن باعتبارهما عملية. وعلى هذا النحو فإنها قد لا تنتهي أبداً. بل إن العملية نفسها، في المدى البعيد، قد تصبح هي الحل.

ونرى أن ذلك هو الإطار الذي يمكن فيه متابعة الأفكار العرب عنها في مؤتمر الألفية بصورة ناجحة. ونحن، بإيجاز، نرى أن الأمر الأساسي بالنسبة للأمن اليوم هو القدرة على التفكير محلياً وإقليمياً وعالمياً في نفس الوقت. وهذا يعني بالنسبة لنا أن وجود أمم متحدة إيجابية مستشرفة للمستقبل أمر بالغ الأهمية. فهنا يمكن لجميع الأمم أن تجدد وتعزز التسامح والصداقة التي تمثل اللبنة الحقيقية لصرح السلم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة

الآن لسعادة السيد نغوين ثانه تشاو، رئيس وفد فييت نام.

السيد نغوين ثانه تشاو (فييت نام): (تكلم

بالانكليزية): إنني مرة أخرى المتكلم الأخير لهذا اليوم ولكني

المتحدة، وهو ما سيعرقل بالتأكيد أنشطتها. وينبغي الآن أكثر من أي وقت مضى أن تساعد الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والدول المتقدمة النمو بصفة خاصة، البلدان النامية بشكل أكبر في القضاء على الفقر والمرض والأمية، وأن تيسر المشاركة الأكبر والأكثر عدالة لها في الحياة الاقتصادية الدولية.

تتطلب التنمية مناخا من السلم والاستقرار. ولكن الآثار المعقدة الناتجة عن الصراعات في بعض أنحاء العالم والتكثيف المحتمل لسباق التسلح لا تساعد التنمية على الإطلاق. وما يسبب قلقا خاصا هو تصاعد العنف في الشرق الأوسط. إننا نضم صوتنا إلى شعوب المجتمع الدولي التي تطالب بنهاية سريعة للعنف وباستئناف المفاوضات السلمية من أجل حل عادل طويل الأجل تُضمن فيه الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني والحقوق المشروعة لكل الأطراف المعنية. ومن المنطلق ذاته، ينبغي رفع حالات الحظر المفروضة على ليبيا والعراق وكوبا، التي تتسبب في معاناة لا تُوصف لهذه الشعوب حتى نتمكنها من تركيز طاقتها وجهودها على التعمير الوطني والتنمية.

لقد شهدت منطقة جنوب شرقي آسيا هذا العام تطورات معقدة معينة، ولكن السلم والاستقرار والتعاون تبقى طموحات متقدمة لدى شعوبنا والسعي إليها يظل التوجه الرئيسي. إن بلدان رابطة جنوب شرقي آسيا (الرابطة) عاقدة العزم على بناء منطقة سلم وتنمية ورخاء وعلى تنسيق الجهود من أجل التعامل الفعال مع التحديات الإقليمية والعالمية. وفي هذا السياق، شكّل نجاح الاجتماع الوزاري الـ ٣٤، والحفل الإقليمي الثامن للرابطة الذي عُقد في هانوي في آب/أغسطس الماضي، ومؤتمر قمة الرابطة الذي عُقد في بروني دار السلام في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، مساهمة كبيرة في وضع الأولويات والتدابير الفعالة لمستقبل هذه المنطقة. وأعادت هذه الاجتماعات التأكيد

الحقيقية وعزمهم، أعاد التأكيد بقوة على قيم ومبادئ الميثاق، وحدد الأهداف ذات الأولوية للأمم المتحدة والمجتمع الدولي في السنوات القادمة، وبذلك أصبح الإعلان خطتنا وبرنامج عملنا للألفية الجديدة. ومن أجل تنفيذ الإعلان على الصعيد العالمي قامت الأمم المتحدة العام الماضي بأنشطة عديدة، من بينها تنظيم سلسلة من الدورات الاستثنائية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. وتقوم الهيئات الدولية في منظومة الأمم المتحدة - مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات - بالتنسيق النشط مع الدول بغية إدراج الأهداف المحددة في إعلان مؤتمر القمة ضمن برامجها الوطنية. وهذه بداية هامة ينبغي تشجيعها أكثر من ذلك، لأن التحدي الأكثر إلحاحا لنا جميعا هو كيفية القضاء على الفقر على نطاق عالمي. وبهذه الروح نود أن نهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، الذي استهل فترة ولايته الثانية بجائزة نوبل للسلام. إننا مقتنعون تماما بأن الأمين العام سيواصل الإسهام في خدمة قضية كل الدول والشعوب.

وفي ظل خلفية العولمة التي تقودها ثورة تكنولوجيا المعلومات، تكشّف الجانب الآخر من الحياة السياسية والاقتصادية الدولية بشكل أكبر. فلقد اتسعت الفجوة بين الغني والفقير بدرجة أكبر ونشأت ظروف سلبية في العلاقات الدولية، مما يبرز بدرجة أكبر وضع البلدان النامية غير المؤاتي وضعفها. ولقد قال الأمين العام في الماضي إن الفقر والفجوة بين الغني والفقير هما بذرتا انعدام الاستقرار والتنمية غير المستقرة، وإن التحدي الرئيسي اليوم هو كيف نضمن أن تصبح العولمة القوة الدافعة للتنمية بدلا من أن تخلف وراءها مليار نسمة في فقر مدقع. ولكن الشاغل المشترك في الوقت الحاضر هو الاتجاه نحو خفض المساعدة الإنمائية الرسمية، وخاصة خفض التبرعات للوكالات الإنمائية في منظومة الأمم

الموثوق بها مع كل البلدان في المجتمع الدولي سعياً إلى السلم والاستقلال والتنمية.

ولقد زودتنا قمة الألفية والإعلان الصادر عنها في الألفية الجديدة بزخم ينبغي لنا أن نحافظ عليه من خلال التنفيذ الفعال للمبادئ التوجيهية التي أقرها قادتنا بالإجماع. وينبغي للأمم المتحدة ولكل دولة من الدول الأعضاء أن تبذل الجهود اللازمة لبلوغ هذه الأهداف.

ولكي نساهم بصورة فعالة في بلوغ هذا الهدف المشترك، ينبغي للأمم المتحدة أن تعجل في عملية الإصلاح والتجديد والتحول إلى الديمقراطية. وإن فييت نام تؤيد الدور الرئيسي الذي تضطلع به الجمعية العامة، وهي أعلى هيئة تمثيلية لكامل العضوية؛ وإصلاح مجلس الأمن وتوسيع عضويته في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة. وينبغي أن تتمتع البلدان النامية بتمثيل ومشاركة أكمل في عملية اتخاذ القرارات في المجلس. ولكن الشيء المهم للغاية هو أن تقوم الأمم المتحدة باتخاذ التدابير اللازمة لتركيز الموارد من أجل التنمية والقضاء على الفقر ومن أجل الأهداف الرئيسية الأخرى الواردة في إعلان الألفية. وإن العضوية الكاملة تتوقع أن تصبح الأمم المتحدة هيئة عالمية عن جدارة واستحقاق، تعمل بطريقة أكثر فعالية لما فيه مصلحة جميع البلدان ومن أجل عالم عادل وإنساني وأفضل في الألفية الجديدة. ونعتقد بأن الأمم المتحدة ستبقى إلى مستوى هذا التوقع وإن فييت نام تتعهد بأن تسهم بكل فعالية في هذا المسعى المشترك.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٢٥.

على عزم الرابطة على تشجيع التضامن والتعاون والحوار والتفاهم المشترك داخلها بشكل أكبر، وبين بلدان الرابطة وشركائها في الحوار، خاصة جمهورية كوريا والصين واليابان، ومن أجل التسوية السلمية لخلافاتها على أساس احترام المبادئ والقواعد الأساسية للقانون الدولي، لا سيما تلك المتعلقة بتوافق الآراء وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين. ولقد تم اعتماد إعلان هانوي المعني بتضييق الفجوة الإنمائية من أجل التكامل الموثوق لبلدان الرابطة ووثائق أخرى هامة بشأن بناء الثقة وتشجيع التفاهم المشترك من أجل السلم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا، وكذلك في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. ولقد رحبت هذه الوثائق بالتقدم الواعد في المشاورات بين الرابطة والصين المتعلقة بمدونة سلوك في البحر الشرقي، معيدة التأكيد على مبادئ إعلان مانيلا لعام ١٩٩٢ الصادر عن الرابطة والمعني بتسوية المطالب المتضاربة بالسيادة الإقليمية على منطقة البحر الشرقي. ونأمل من قلوبنا أن تقدم الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، في توافق مع إعلان الألفية، دعماً ومساعدة نشطين لتنفيذ تعاوننا الإقليمي من أجل السلم والاستقرار والتنمية في المنطقة وفي كل أرجاء العالم.

لقد سجلت فييت نام خلال ١٥ عاماً من إعادة البناء منجزات عظيمة في جميع المجالات. واستفاد مؤتمر الحزب التاسع من دروس ضرورية استقاها من تجاربنا السابقة، وأعاد التأكيد على عزمنا مواصلة المسيرة والإسراع في برامج التصنيع والتحديث ورسم الاستراتيجية الإنمائية الاجتماعية - الاقتصادية للسنوات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى الاستفادة الكاملة من طاقاتنا الداخلية سنخلق ظروفاً مؤاتية لجذب الاستثمارات وتوسيع التعاون الفعال مع الشركاء والبلدان الأجنبية بشكل أكبر. وسنواصل اتباع سياستنا الخارجية القائمة على الاستقلال والانفتاح والتكامل الاقتصادي الدولي والصداقة والشراكة